استعمالات " إذا " في الكلام العربي "
دراسة نظرية تطبيقية "

د / أسماء حسين علي أبويوسف

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْماً)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين أحمدك ربي حمدًا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد

فهذا البحث بعنوان : استعمالات " إذا " في الكلام العربي " دراسة نظرية تطبيقية " وسبب اختياري لهذا الموضوع هو أنني لاحظت أن " إذا " من الكلمات التى تستعمل استعمالات عديدة ، وتدور بكثرة في الكلام العربي ، فأحببت أن أتعرض لدراسة معانيها واستعمالاتها عن قرب .

وهنا أودُّ القول إنني عندما وجدت " إذا " حال استعمالها للمفاجأة قد اختلف فيها النحاة : فمنهم من قال إنها ظرفٌ للزمان ، ومنهم من قال إنها ظرفٌ للمكان ، ومنهم من قال إنها حرفٌ ؛ لذا أحببتُ أن تكون الدراسة التمهيدية لهذا البحث عن حد الاسم والحرف ، لكى يتسنى لي بعد ذلك تأييد الحكم بكونها اسمًا أم حرفًا عند إفادتها لهذا المعنى على أساس ما تقدم من حد الاسم والحرف.

وكانت خطة البحث على النحو التالي :

أولًا : الدراسة التمهيدية وهي بعنوان :

حد الحرف والاسم في النحو العربي .

ثانيًا : الدراسة وقد قسمتها إلى سبعة مباحث :

المبحث الأول : استعمال " إذا " شرطية ظرفية للزمان المستقبل .

المبحث الثاني : استعمال " إذا " ظرفًا للزمان الماضي .

المبحث الثالث : استعمال " إذا " ظرفًا محضًا .

المبحث الرابع : استعمال " إذا " للحال .

المبحث الخامس : خروج " إذا " عن الظرفية .

المبحث السادس : استعمال " إذا " للمفاجأة .

المبحث السابع : استعمال " إذا " زائدة .

الخاتمة : وتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها .

ثبت المصادر والمراجع .

فهرس الموضوعات .

الدراسة التمهيدية :

حد الحرف والاسم في النحو العربي .

أولًا : حد الحرف

الحرف في اللغة :

يُطلق الحرف في اللغة على عدة معان فيكون بمعنى : الطرف أو الحد ومنه حرف الجبل بمعنى طرفه وهو أعلاه المحدد ، وحرف السيف : حده[١] .

ويكون بمعنى : الوجه الواحد أو الطريقة الواحدة ، يقال : هم من أمرهم على حرف واحد ، أي : على طريقة واحدة ، وكذلك قوله - جل ثناؤه - (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ)[٢] أي: على وجهٍ واحدٍ ، وهو أن يعبده على السَّراء دون الضراء[٣] .

ويطلق الحرف على القراءة التي تقرأ على أوجه ، يقال : يُقرأُ هذا الحرفُ في حرف ابن مسعود أي : في قراءته[٤] .

---

١ - ينظر : الصحاح لأبي نصر إسماعيل الفارابي بتحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة : الرابعة : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م : ٤ / ١٣٤٢ ، مجمل اللغة لابن فارس بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م : ١ / ٢٢٦ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس بتحقيق د / علي الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م : ١ / ٢١٥ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد الفيومي الحموي ، دار الكتب العلمية - بيروت : ١ / ١٣٠ .

٢ - سورة الحج من الآية : ١١ .

٣ - ينظر : الصحاح : ٤ / ١٣٤٢ ، مقاييس اللغة لابن فارس بتحقيق / عبد السلام هارون ، دار الفكر طبعة سنة : ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م : ٢ / ٤٢ ، المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده بتحقيق / عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م : ٣ / ٣٠٧ .

٤ - ينظر : العين للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق د/ مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي دار الهلال : ٣ / ٢١٠ ، المحكم والمحيط : ٣ / ٣٠٦ ، شرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق / عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع سوريا : ١٨ ، ١٩ .

ويطلق الحرفُ على الناقة الضخمة تُشَبَّه بحرف الجبل أي : جانبه[١].

وقيل : الحرف يطلق على الناقة الضامرة تشبيهًا لها بحرف السيف [٢] .

الحرف في اصطلاح النحاة :

عرَّف سيبويه الحرف بأنه : ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ[٣] .

أي : أنَّ الحرف لا يكون اسمًا ولا يدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم ، وهو كونه يدل على ذات أو معنى غير مقترن بزمن ، وأيضًا الحرف لا يكون فعلًا ولا يدل المعنى الذي يدل عليه الفعلُ ، وهو كونه يدل على حدثٍ مقترنٍ بزمن .

وعرَّفه ابن السراج بأنه : هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرًا ، ألا ترى أنك لا تقول : " إلى منطلق " كما تقول : " الرجلُ منطلقٌ " ، ولا " عن ذاهب " ، كما تقول: " زيدٌ ذاهبٌ " ، ولا يجوز أن يكون خبرًا لا تقول : "عمرو إلى " ولا " بكر عن"[٤] .

وعرَّفه الأكثرون بأنه : كلُّ كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها فقط[٥] .

---

١ ـ ينظر : العين : ٣ / ٢١٠ ، مجمل اللغة : ١ / ٢٢٦ ، لسان العرب لابن منظور الإفريقي ، دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الثالثة : ١٤١٤هـ : ٩ / ٤٢ .

٢ ـ ينظر : مقاييس اللغة : ٢ / ٤٢ ، الكليات لأبي البقاء الكفوي بتحقيق /عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت : ٣٩٣ ، لسان العرب : ٩ / ٤٢ .

٣ ـ الكتاب لسيبويه بتحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة : الثالثة : ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م : ١ / ١٢ .

٤ ـ الأصول في النحو لابن السراج بتحقيق / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة لبنان ـ بيروت : ١ / ٤٠ .

٥ ـ ينظر : رسالة الحدود لعلي بن عيسى الرماني بتحقيق / إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ـ عمان : ٦٧ ، اللمع في العربية لابن جني بتحقيق / فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـ الكويت : ٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي بتحقيق د / فخر الدين قباوة ، الأستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م : ٢٠ ، شرح =

فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وُضِع له انضمامه إلى غيره من اسم كالباء في نحو : مررت بزيدٍ ، أو فعل كـ " قد " في نحو : قد قام ، أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط[١] .

قال المرادي : " وقولهم : " فقط " في حد الحرف قيد يخرج به من الأسماء ما يدل على معنى في غيره ، ومعنى في نفسه ، فإنَّ الأسماء قسمان : قسم يدل على معنى في نفسه ، ولا يدل على معنى في غيره ، وهو الأكثر .

وقسم يدل على معنيين : معنى في نفسه ، ومعنى في غيره كأسماء الاستفهام ، والشرط ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منها يدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره ، مع دلالته على المعنى الذي وُضِع له ، فإذا قلت :" مَنْ يقمْ أقمْ معه " فقد دلت " مَنْ " على شخصٍ عاقلٍ بالوضع ، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط ، لتضمنها معنى " إنْ " الشرطية ، فلذلك زيد في حد الحرف " فقط " ليخرج به هذا القسم "[٢] .

أقرب المعاني اللغويه الواردة في تعريف الحرف إلى المعنى الاصطلاحي :

يرى ابن القواس والمرادي أن أقرب المعاني اللغوية الواردة في تعريف الحرف للمعنى الاصطلاحي للحرف عند النحاة هو : الطرف ؛ لأن الحرف طرفٌ في الكلام أولًا كان

= شذور الذهب لابن هشام : ١٨ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ـ القاهرة ، الطبعة : العشرون : ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م : ١ / ١٥ ، الحدود في النحو للأُبَّذي بتحقيق / نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، طبعة سنة : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١ م : ٤٤١ ، شرح الرضي على الكافية بتحقيق د / أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م : ٤ / ٢٦٣، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي بتحقيق د / عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ـ مصر : ١ / ٢٥ .

١ ـ ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز بتحقيق د / فايز زكي دياب ، دار السلام ، الطبعة :الثانية : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م : ١ / ٦٤ ، الهمع : ١ / ٢٥ .

٢ ـ الجنى الداني : ٢١ بتصرف يسير .

أو أخيرًا ، أما قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) فهو راجع إلى هذا المعنى ؛ لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد وناحية منه ، وإلى ذلك المعنى ترجع معظم معاني الحرف اللغوية ، كقولهم للناقة الضامرة : حرف ، تشبيهًا لها بحرف السيف ، وقولهم للناقة الضخمة : حرف ، تشبيهاً لها بحرف الجبل[١] .

١ ـ ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ١ / ٢١٥ ، الجنى الداني : ٢٤ ، ٢٥ .

ثانيًا : حد الاسم

الاسم في اللغة :

ردَّت كتبُ اللغة الأصل الذي أُشْتُق منه لفظ " الاسم " إلى لفظين :

الأول : أنَّ الاسم مشتقٌّ من " السمو " وهو الرفعة والعلو ، والهمزة في أوله زائدة ، وعلى هذا فـ " اسم " أصله : " سمو " ووزنه " إفع " (١) .

وقد ذهب البصريون إلى أنَّ الاسمَ مشتقٌّ من السمو ، واستدلوا على ذلك بقولهم في تصغير " اسم " : " سُمَيّ " ، وقولهم في جمعه : " أسماء " ، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها(٢) .

إلى غير ذلك من الأمور التي استدل بها البصريون على صحة ما ذهبوا إليه(٣) .

---

١ ـ ينظر : العين : ٧ / ٣١٨ ، تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري بتحقيق / محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ٢٠٠١ م : ١٣ / ٧٩ ، الصحاح : ٦ / ٢٣٨٣ ، مجمل اللغة : ١ / ٤٧٢ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ٣٦١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج بتحقيق / عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م : ١ / ٤٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين الأنباري ، المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م : ١ / ١٣ ، ١٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العُكبري بتحقيق د / عبد الإله النبهان ، دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥ م : ١ / ٤٦ .

٣ ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٨ ـ ١٣ ، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري بتحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م : ٢٣ ـ ٢٦ ، المسائل الخلافية في النحو للعكبري بتحقيق د/ عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م : ٥٥ ـ ٥٨ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي بتحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب بيروت ـ لبنان ، طبعة سنة : ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م : ٢ / ٢٥٩ ، شرح ألفية ابن معط : ١ / ٢١٨ .

الثاني : أنَّ الاسمَ مشتقٌ من " الوسم " وهو العلامة ، وعلى هذا فالأصل فيه " وسم " فحذفت الواو التي هي فاء الكلمة وعُوِض عنها بالهمزة ،وعلى هذا فوزنه " اِعْل "[١].

وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مشتقٌ من " الوسم " واستدلوا على ذلك بأنَّ الوسم في اللغة هو العلامة ، فالاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يُعرف بها ، ألا ترى أنك إذا قلت: " زيد " أو " عمرو " دل على المسمى فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا: إنه مشتقٌ من الوسم [٢] .

وأميل هنا إلى أنَّ الاسم مشتقٌ من " السمو " كما ذهب البصريون ؛ إذ تصاريف كلمة " اسم " تدل على أنَّه مشتقٌ من " السمو " لا من " الوسم " .

الاسم في الاصطلاح :

ذكر النحويون في الاسم حدودًا كثيرة [٣] .

١ـ ينظر : تهذيب اللغة : ١٣ / ٧٩ ، المصباح المنير : ١ / ٢٩٠ ، الكليات : ٨٣ ، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، دار الهداية : ٣٨ / ٣٠٥ ، لسان العرب : ١٤ / ٤٠٢ .

٢ ـ ينظر : الإنصاف : ١ / ٨ ، المسائل الخلافية في النحو : ٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت : ١ / ٢٣ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين المرادي بتحقيق د / عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨ م : ٣ / ١٥٥٣ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م : ٤ / ٧٥ ، الهمع : ٣ / ٤٦٦ ، من تاريخ النحو العربي لسعيد بن محمد الأفغاني ، طبعة مكتبة الفلاح : ١٦٢ .

٣ ـ ينظر : الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق د / مازن مبارك ، دار النفائس ، الطبعة : الثالثة : ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م : ٤٨ ـ ٥١ ،أسرار العربية :٢٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف بتحقيق د / سلوى محمد عمر عرب ، طبعة سنة : ١٤١٩هـ : ١ / ٢٥٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبري بتحقيق د / عبد الرحمن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م : ١٢١ ، ١٢٢ ، شرح المفصل : ١ / ٢٢ .

ولم يصرح سيبويه بحد للاسم بل ذكر له مثالًا فقط اكتفى به عن الحد فقال :

" فالاسم رجل ، فرس "[١] .

قال ابن يعيش : " وكأنَّ سيبويه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم "[٢] .

وقد نحا المبرد نحوًا قريبًا ممَّا ذكره سيبويه فقال : " الاسم ما كان واقعًا على معنى نحو : رجل وفرس وزيد وعَمْرو وما أشبه ذلك "[٣] .

كما عرَّف ابن السراج الاسم بقوله : " الاسم: ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص فالشخص نحو: رجل وفرس .... ، وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب والأكل والظن والعلم واليوم ..... "[٤] .

وعرَّفه السيرافي بقوله : " كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصَّل من مُضيٍّ أو غيره فهو اسمٌ "[٥] .

وبالنظر فيما ما قيل في حد الاسم في معظم كتب النحو نجد أنّ معظمها يدور حول نفس المعنى الذي ذكره السيرافي في تعريفه السابق للاسم [٦] .

---

١ ـ الكتاب : ١ / ١٢ .

٢ ـ شرح المفصل : ١ / ٢٢ .

٣ ـ المقتضب : ١ / ٣ .

٤ ـ الأصول : ١ / ٣٦ .

٥ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتحقيق / أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م : ١ / ١٥ .

٦ ـ ينظر : علل النحو لابن الوراق بتحقيق / محمود جاسم ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م : ١٣٩ ، رسالة الحدود للرماني : ٦٧ ، اللباب : ١ / ٤٥ ، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بتحقيق د / علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٩٩٣م : ٢٣ ، شرح شذور الذهب : ١٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥ ، الحدود في علم النحو للأُبَّذي : ٤٤٠ ، الهمع : ١ / ٢٥ .

المبحث الأول

استعمال " إذا " شرطية ظرفيًة للزمان المستقبل .

استعمال " إذا " شرطية ظرفية للزمان المستقبل

من الظروف المبنية " إذا " ويدل على اسميتها عدة أمور :
١ ـ دلالتها على الزمان دون تعرض للحدث .
٢ ـ الإخبار بها مع دخولها على الأفعال نحو : راحةُ المؤمن إذا دخل الجنة .
٣ ـ إبدالها من اسمٍ صريحٍ نحو : أجيئك غدًا إذا طلعت الشّمسُ[١] .

وعلة بناء " إذا " : إبهامها في المستقبل ، وافتقارها إلى جملة توضحها وتبيِّنها كما كانت الموصولات كذلك ، ويُضاف إلى ذلك ما فيها من معنى الشرط فبنيت كبناء أدوات الشرط ، وسكن آخرها لأنه لم يلتق فيها ساكنان[٢] .

ولـ " إذا " عدة استعمالات :
الاستعمال الأول لـ " إذا " : أن تكون ظرفًا لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به متضمنة معنى الشرط ، ولذلك تجاب بالفاء كما تجاب أدوات الشرط نحو : إذا جاء زيدٌ فقمْ إليه ، ونحو قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا)[٣] فنجد الفاء قد دخلت في جوابها[٤] .

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق د / عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م : ٢ / ٢١٠ ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي بتحقيق د / حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م : ٧ / ٣٠٩ ، شرح التسهيل للمرادي بتحقيق / محمد عبد النبي محمد عبيد ، مكتبة الإيمان ـ المنصورة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م : ٤٨٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد بشرح ابن عقيل بتحقيق د / محمد كامل بركات ، دار الفكر ـ دمشق ، طبعة سنة : ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م : ١ / ٥٠٥ ، الهمع : ٢ / ١٧٨ .

٢ ـ ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت / مكتبة المتنبي ـ القاهرة . : ٤ / ٩٦ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب بتحقيق د / موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد : ١ / ٥١٠ .

٣ ـ سورة الأنفال من الآية : ٤٥ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣٢ ، المقتضب للمبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت : ٣ / ١٧٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣٧١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢١١ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، طبعة سنة : ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م : ١ /١٠٨ ، مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي الموزعي المعروف بابن نور الدين ، ضبطه د/ يحيي مراد : ١٧ .

وقد كَثُر مجيء الماضي بعدها مرادًا به الاستقبال ، وغيرها من الظروف نحو : " حين ووقت " لا يجوز فيه ذلك ، لو قلت : " حين جئتني أكرمتك " لم يكن إلا ماضي اللفظ والمعنى ، ويقل مجيء المضارع بعدها[١] .

الجزم بـ " إذا " الشرطية في الشعر

لما كانت " إذا " متضمنة معنى الشرط ، كان مقتضى ذلك أن تكون كأدوات الشرط في دخولها على الممكن أو المنبهم الزمان ؛ لأن حق ما يُجازى به ألَّا يُدرَى أيكون أم لايكون ؟ كقولك : إنْ قدم زيد زرته ، إنْ تمطرْ اليوم نجلسْ للحديث ، و لايدري أ تمطر أم لا ؟ لكن لما كانت " إذا " موضوعة للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل نحو : آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ ، أو لما رُجِّح وجوده نحو : آتيك إذا دعوتني ، و لم تكن للمفروض وجوده ، بخلاف " إنْ " الشرطية فإنها تدخل على الممكن وجوده ، وقد تدخل على المستحيل كقوله تعالى(قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ)[٢] ، وقد تدخل على المُتيقِن وجوده ، لكنه منبهم الزمان نحو قوله تعالى (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ)[٣] ، فلما لم يرسخ فيها معنى " إنْ " الشرطية ، و خالفت أدوات الشرط انفردت بكونها لا يُجزَم بها إلا في الشعر في غالب الأمر[٤] .

وقد ذكر ابن مالك بالإضافة إلى ما سبق أمرين آخرين لعدم الجزم بـ " إذا " إلا في الشعر :

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٠ ، الجنى الداني : ٣٦٧ ، المغني : ١ / ١٠٨ ، البرهان في علوم القرآن للزركشي بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م : ٤ / ١٩٥ ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، دار السلام للطباعة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م : ٤ / ١٩٣٥ .

٢ ـ سورة مريم آية : ٨١ .

٣ ـ سورة الأنبياء من الآية : ٣٤ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ ، المقتضب : ٢ / ٥٥ ، ٥٦ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣ / ٢٦٢ ، ضرائر الشعر لاين عصفور بتحقيق / السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٩٨٠ م : ٢٩٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٢ ، شرح التسهيل : ٢ / ٧١١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١١ ، الجنى الداني : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، الهمع : ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

الأول : أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم بل قد تتجرد منه نحو قوله تعالى (وَيَقُولُ الْإِنْسانُ أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[١] ، وقوله تعالى (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)[٢] ، وقد تتجرد من الظرفية مع تجردها من الشرط نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها (إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبى)[٣] .

الثاني : أنها مضافةٌ إلى ما يليها والمضاف يقتضي جرًا لا جزمًا ، وإذا جزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة[٤] .

وقد علل السيرافي لجواز الجزم بها في الشعر بقوله : " وإنما جاز المجازاة بها في الشعر ؛ لأنها شاركت " إنْ " في الاستقبال ، ولأن وقتها غير معلوم ، فأشبهت ـ لجهالة وقتها ـ ما لا يدري أ يكون أم لا ؟ "[٥] .

ويرى ابن عصفور أن " إذا " إنما جُزِم بها في الشعر حملًا لها على " متى " من حيث كانت مثلها ؛ لأنهما ظرفا زمان وفي كل واحد منهما معنى الشرط ، فحكم لها من أجل ذلك بحكم (متى) ، بدلًا من حكمها ، فجزم بها كما يجزم بـ " متى "[٦] .

ومن الجزم بها في الشعرقول الشاعر[٧] :

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهمْ تَقِدِ

---

١ ـ سورة مريم آية : ٦٦ . ٢ ـ سورة النجم آية : ١ .

٣ ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضى الله عنه ، حديث رقم : " ٢٤٣١٨ " : ٤٠/ ٣٧٤ ، والبخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب غيرة النساء ووجدهن ، حديث رقم : " ٥٢٢٨ " : ٧ / ٣٦ ، الإمام مسلم في صحيحه باب فضل عائشة رضى الله عنها ، حديث رقم : " ٢٤٣٩ " : ٤ / ١٨٩٠ .

٤ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١١ .

٥ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣ / ٢٦٢ .

٦ ـ ينظر : ضرائر الشعر : ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

٧ ـ من البسيط للفرزدق وقد بحثت عنه في ديوانه فلم أجده والبيت منسوب للفرزدق في الكتاب : ٣ / ٦٢ ، شرح المفصل : ٧ / ٤٧ ، شرح التسهيل : ٤ / ٨٢ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي بتحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م =

فقد ظهر إعمال " إذا " الجزم في جواب الشرط " تقد " فهو مجزوم بالسكون ولكنه حُرك بالكسر لحركة الروي .

وقول الآخر(١) :

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كان وَصْلُها خُطانَا إلى أَعْدائنا فنُضارِبِ

=: ٧ / ٢٢ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ٢ / ٥٦ ، أمالي ابن الشجري بتحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة : الأولى : ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م : ٢ / ٨٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، الطبعة الأولى : ٣ / ١٥٨٣ .

اللغة : خندف : قبيلة عربية ، خمدت النار : خبت وخفَّ اتقادها .

المعنى : يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول : إنها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة ، والحقيقة أن الله ـ جلَّ وعزَّ ـ يرفعني من خلالها .

الشاهد قوله : " إذا خمدت نيرانهم تقدِ " حيث جزمت " إذا " الشرطية وظهر هذا الجزم في جواب الشرط ، ولكنه حُرِك بالكسر لحركة الروي ، وهذا نادر وفي الشعر فقط في غالب الأمر .

١ ـ من الطويل لقيس بن الخطيم في ديوانه بتحقيق د / ناصر الدين الأسد ، دار صادر ـ بيروت : ٨٨ ، الكتاب ٣ / ٦١ ، حروف المعاني والصفات للزجاجي بتحقيق / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الرابعة : ١٩٨٤ : ٦٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢ / ١٣٥ ، الشعر والشعراء لابن قتيبه ، دار الحديث ـ القاهرة ، طبعة سنة : ١٤٢٣: ١/ ٣٠٨ ، شرح المفصل : ٧ / ٤٧ ، ضرائر الشعر لاين عصفور : ٢٩٨، وبلا نسبة في : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٨٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٣ ، نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبد الوهاب شهاب النويري ، دار الوثائق والكتب القومية ـ القاهرة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٣ هـ : ٣ / ٢٢٩ ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء لأحمد بن علي القلقشندي القاهري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت : ٢ / ٣٣٣ .

المعنى : إذا كانت أسيافنا قصيرة عند لقاء الأعادي ، وصلناها بخطواتنا مقدمين عليهم حتى ننال منهم بها .

الشاهد : قوله " نضارب " حيث جزم الشاعر " نضارب " وعطفه على " كان " ، و" كان " هي جواب " إذا " والماضي يستعمل في الجزاء في موضع المستقبل ، فكأنّ التقدير أن " كان" في موضع " يكن " المجزومة ، فلذلك عطف عليها فعلًا مجزومًا وهو (نضارب) .

فقد ظهر إعمال " إذا " للجزم في الفعل " نضارب " المعطوف على جواب الشرط وهو قوله " كان " .

وقول الآخر[١] :

إِذَا لَمْ تَزَلْ في كلِّ دارٍ عرفتَها لها واكفٌ مِن دَمْعِ عينِك يَسْجُمِ

فقد ظهر إعمال " إذاً " للجزم في جواب الشرط وهو قوله " يسجم " .

وقول الآخر[٢] :

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

---

١ ـ من الطويل لبعض السلوليين في : الكتاب : ٣ / ٦٢ ، ضرائر الشعر : ٢٩٨ .
وقد رُوِي البيت بـ " ذارف " بدلًا من " واكف " ، وبـ " يذهب " بدلًا من " يسجم " وعلى هذه الرواية فالبيت لجرير وهو في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ، وبتحقيق د / نعمان طه ، دار المعارف ، الطبعة : الثالثة بدون تاريخ : ٢ / ٣٠٤ .

اللغة : عرفتها : نزلتها وحلتها الواكف : القاطرة ، يسجم : ينصب .
المعنى : يريد أنه يديم البكاء في كل دار عهد فيها أحبته ؛ لحزنه عليهم ، وتذكره إياهم .

الشاهد قوله : " إذا لم تزل ..... يسجم " حيث جزمت " إذا " جواب الشرط وهو قوله " يسجم " ، وهذا للضرورة كما ذكر سيبويه . ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢ .

٢ ـ من الكامل لعبد القيس بن خُفاف البُرجُمي والبيت في : المفضليات للمفضل بن سالم الضبي بتحقيق / أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، الطبعة : السادسة : ٣٨٥ ، الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي بتحقيق د / أحمد محمد شاكر ، د / عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ـ مصر ، الطبعة : السابعة : ١٩٩٣ : ٢٣٠ ، لسان العرب : ١ / ٧١٢ ، وبلا نسبة في : معاني القرآن للفراء بتحقيق / محمد علي النجار ، أحمد يوسف النجاتي ، عبد الفتاح الشلبي ، دار المصرية ـ مصر ، الطبعة : الأولى : ٣ / ١٥٨ ، شرح التسهيل : ٤ / ٨٢ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٨٤ ، اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ بتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م : ٢ / ٨٨٠ ، المغني : ١ / ١٠٨ ، الهمع : ٢ / ١٨٠ ، خزانة الأدب : ٤ / ٢٤٣ ، جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، الطبعة : الثامنة والعشرون : ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م : ٢ / ١٩٠ .
اللغة : الخصاصة : الفقر ، تجمل : تَصبَّر .
المعنى : استغن بغناك عن سؤال من سواك ما أغناك الله ، وإذا أصابك فقرٌ فتصبَّر وأظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن .
الشاهد قوله : " و إذا تصبك خصاصة فتجمل " حيث جزمت " إذا " فعل الشرط " تصب " ، وجواب الشرط " تجمل " ، وقد حمله النحاة على الضرورة .

فقد جزمت " إذا " فعل الشرط وهو قوله : " تصب " ، كما جزمت جواب الشرط وهو قوله : " تجمل " .

وقد قال ابن مالك تعليقا منه على هذا البيت : " ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ" إذا " من أن يجعل مكانها "متى" الشرطية ، لكان قولا لا راد له ، إلا بأن يقال: لو كان جائزًا في غير الشعر ما عُدِم وروده نثرًا "[١] .

وقول الآخر[٢] :

وإذا نطاوِعْ أمرَ سادتِنا لا يَثْنِنا جُبن ولا بُخْلُ

فقد جزمت " إذا " فعل الشرط وهو قوله " نطاوع "، وجواب الشرط وهو قوله " نثن " .

وقد قال ابن مالك تعليقا منه على هذا البيت : " وليس قائل هذا مضطرًا ؛ لأنه لو رفع " نطاوع " لم يكسر البيت ولم يزاحفه "[٣] .

تعقيب :

وبعد عرض الشواهد الشعرية التي جزمت فيها " إذا " وبالنظر إلى ما ذكره ابن مالك أودُّ القول إن كل الشواهد التي جزمت فيها " إذا " ليست محمولة على الضرورة ، بل منها ما فعله الشاعر اختيارًا ، وكلام ابن مالك خير شاهد على هذا ، ومن ثَمَّ يمكننا القول إن " إذا " يجوز أن تعمل الجزم في الشعر لغير ضرورة .

كما أودُّ القول إن البعض قد ذكر أن " إذا " قد جزمت في النثر أيضًا واستدلوا

١ـ شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٨٤ .

٢ ـ من الكامل ولم أعثر على قائله والبيت من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٥٨ ، مجالس ثعلب بشرح وتحقيق د / محد عبد السلام هارون ، دار المعارف ـ مصر : ١ / ٧٤ ، شرح التسهيل : ٤ / ٨٢ .

الشاهد قوله : " إذا نطاوع ..... لا يثنِنا " حيث جزمت " إذا " فعل الشرط " نطاوع " وجواب الشرط " نثن " وهو مجزوم بحذف حرف العلة ، وقد حمل النحاة الجزم بـ " إذا" في الشعر على الضرورة .

٣ ـ شرح التسهيل : ٤ / ٨٢ .

بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكَبِّرَا اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ....)[١] .

وقد ذكر هذا الحديث الشيخ مصطفى الغلاييني ، وذكر أنه قد يجزم بها في النثر بقلة[٢] .

وهذا يعني أنَّ الجزم بـ" إذا " قد ورد في النثر ، ولكنه قليل بالمقارنة لما ورد في الشعر من الجزم بها ، وعلى هذا يكون الجزم بـ " إذا " ليس قاصرًا على الشعر، بل ورد في النثر أيضًا بقلة ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خير شاهدٍ على هذا .

وهذا يؤيد ما ذكرته من قبل مؤيدةً فيه ابن مالك أن " إذا " قد تجزم في الشعر لغير ضرورة ، بدليل الجزم بها في النثر .

إضافة " إذا " الشرطية إلى ما بعدها

اختلف النحاة في " إذا " الشرطية هل تضاف للجملة بعدها أم لا على مذهبين :
أولًا : مذهب جمهور النحاة : ذهب الجمهور إلى أن " إذا " تلزم الإضافة إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر، إمَّا مضارع مجرد نحو قوله تعالى (وَإِذَا تُتلَى عَلَيهِم آيَاتُنَا)[٣] ، أو مقرون بـ " لم " نحو قوله تعالى (وَإِذا لم تأتهم بِآيَة)[٤] ، وأما ماض نحو قوله تعالى (إِذا جَاءَك المُنَافِقُونَ)[٥] ، والجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة [٦] .

---

١ ـ أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب مناقب على بن أبي طالب القرشي الهاشمي ، حديث رقم " ٣٧٠٥ " : ٥ / ١٩ .

٢ ـ ينظر : جامع الدروس العربية : ٢ / ١٩٠ .

٣ ـ سورة الأنفال من الآية : ٣١ . ٤ ـ سورة الأعراف من الآية : ٢٠٣ .

٥ ـ سورة المنافقون من الآية : ١ .

٦ ـ ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي بتحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م : ٣ / ١٤١١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٥ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٨ ، المساعد : ١ / ٥٠٧ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٠ .

حُجة الجمهور :

احتج الجمهور لما ذهبوا إليه بأن " إذا " مبنية ، وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة ، فكانت إضافتها للجملة لازمة [١] .

وقد أيد مذهب الجمهورابنُ مالك والسيوطي[٢] .

ثانيًا : مذهب بعض النحاة :

ذهب بعض النحاة إلى أن " إذا " ليست مضافة للجملة بعدها[٣] .

حَجة أصحاب هذا المذهب :
احتج القائلون بأن " إذا " ليست مضافة للجملة بعدها ؛ بأن " إذا " غير مفتقرة للجملة بعدها ؛ لأن سبب بنائها هو تضمنها معنى الشرط ، كما هو الحال في " متى " وأخواتها ، ويدل على عدم إضافة " إذا " أيضًا أنه قد ورد الجزم بها في الشعر في نحو قول الشاعر : **وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ**

ومع الجزم بها لا يمكن دعوى الإضافة ، وإذا ثبت لها ذلك حال الجزم بها ثبت لها مطلقًا ، ليجري الأمر على سَنن واحدٍ[٤] .

وقد ترتب على الخلاف في إضافة " إذا " أو عدم إضافتها خلافٌ في العامل فيها على ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول :
ذهب الجمهور إلى أن العامل في " إذا " الشرطية هو الجواب وليس فعلَ الشرط[٥] .

---

١ ـ ينظر : تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٢ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١١ ، الهمع : ٢ / ١٨٠ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤١١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٥ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٨ ، المساعد : ١ / ٥٠٧ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٠ .

٤ ـ ينظر : تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٣ .

٥ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤١١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٥ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٨ ، المساعد : ١ / ٥٠٧ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٠ .

حُجة الجمهور :

احتج جمهور النحاة لما ذهبوا إليه من العامل في " إذا " هو الجواب بأن : " إذا " وضعت للوقت المُعين ، وهي لا تتعين إلا بنسبتها إلى ما تتعين به من شرطها ، فتصير مضافة إلى شرطها ، وإذا صارت مضافة تعذر عمل المضاف في المضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه لايعمل في المضاف ؛ لئلا يؤدي الى أن يكون الشيء عاملًا معمولًا من وجه واحدٍ ، وإذا امتنع عمل فعل الشرط في " إذا " ، تعين أن يكون العامل ما في الجواب من فعل أو ما يشبهه[١] .

وقد اختار هذا المذهب الزمخشري وأبو البقاء العكبري[٢] .

المذهب الثاني :

ذهب بعض النحويين إلى أن العامل في " إذا " هو ما بعدها من فعل الشرط ؛ وذلك لأن " إذا " عند هؤلاء غير مضافة إلى ما بعدها[٣] .

حُجة أصحاب هذا المذهب :

احتج القائلون بأن " إذا " معمولة لفعل الشرط بعدها بعدة أمور :

أحدها : أن " إذا " مثلها مثل باقي أخواتها من أدوات الشرط ، والعامل في أدوات الشرط فعل الشرط ، ألا ترى أنك إذا قلت : " متى تقمْ أقمْ " كان " متى " منصوبًا بالفعل الذي يليه ، يدلك على ذلك قولك :" أيًّا تضربْ أضربْ " بنصب " أيّ "[٤] .

الثاني : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الأداة ، وقد قالوا : وعلى قول الجمهور إن العامل فعل الجواب أو ما أشبهه تصير الجملتان واحدةً ؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول داخل في جملة عامله[٥] .

---

١ ـ ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥١٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٢ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٢ ـ ينظر : التبيان : ١ / ١٦٢ ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٧ هـ : ٤ / ٨١٠ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤١١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٥ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٨ ، المساعد : ١ / ٥٠٧ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٠ .

٤ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٤ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٥ ، المغني : ١ / ١١٢ ، المساعد : ١ / ٥٠٧ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٠ .

٥ ـ ينظر : تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥١ ، مغني اللبيب : ١ / ١١٢ .

الثالث : أن مذهب الجمهور ممتنع في نحو قول الشاعر[١] :

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئًا إذَا كَانَ جَائِيا

لأن الجواب محذوف وتقديره : إذا كان جائيًا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئًا وقت مجيئه ؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضًا إن أجابوا بأنها غير شرطية ، وأنها معمولة لما قبلها وهو " سابق " ، وأمَّا على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب ، وعاملها إمَّا خبر " كان " يعني " جائيًا " ، أو نفس " كان " إن قلنا بدلالتها على الحدث[٢] .

وقد اختار هذا المذهب ابن الحاجب ، وردَّ ما احتج به الجمهور قائلًا : " وتقدير الإضافة في " إذا " لا معنى له ، وما ذكروه من كونها لوقتٍ معينٍ مُسلَّمٌ ، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل قولك : زمانًا طلعت فيه الشمس ، فإنه يحصل بالتعيين ولا يحصل بالإضافة ؛ وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط ، والذي يدل على ذلك قولك : إذا أكرمتني اليومَ أكرمتُك غدًا ، وقوله تعالى (وَيَقُولُ الْإِنْسانُ أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[٣] ، ومعلوم أن الجواب معنى قوله (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) ، فلو كان هو العامل و " إذا " مضافة إلى الموت لفسد المعنى ؛ إذ يصير المراد بها وقتًا

---

١ ـ من الطويل لزهير بن أبي سلمي في ديوانه بشرح حمدُو طماس ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م : ٧٦ ، الكتاب : ١ / ١٦٥ ، الأصول : ١ / ٢٥٢ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٤٢٧ ، المغني : ١ / ١١٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥١ ، الهمع : ٢ / ٢٣٠ ، وبلا نسبة في الخصائص لابن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : الرابعة : ٢ / ٣٥٥ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٧٧٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٥ .

اللغة : بدا لي : أي: نشأ له فيه الرأي .

المعنى: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني لن أحصل على شيء مضى وراح ، ولن أقدر أن أسبق ما سيجيء عليَّ من الحوادث .

الشاهد : حيث استدل به القائلون بأن العامل في " إذا " هو فعل الشرط ؛ إذ يمتنع في البيت أن يكون الجواب هو العامل في " إذا " ؛ لأن الجواب محذوف فكيف يعمل في " إذا " مع حذفه ، والتقدير : إذا كان جائيًا فلا أسبقه .

٢ ـ ينظر : المغني : ١ / ١٢٢ ، تمهيد القواعد : ٤ /١٩٥١ ، شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد الدماميني ، صححه وعلق عليه / أحمد عناية ، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ـ لبنان، الطبعة : الأولى : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م : ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ .
٣ ـ سورة مريم آية : ٦٦ .

واقعًا فيه الإخراج ، فيصير وقت الإخراج والموت واحدًا ؛ لأنه ظرف عندهم للإخراج وقد نُسِب إلى الموت على أنه ظرف ، فلا يستقيم أن يكون ظرفًا للموت والإخراج جميعًا ، وكذلك المثال في قولك : إذا جئتني اليومَ أكرمتُكَ غدًا ، وهذا ظاهر في أن العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب "[١] .

كما اختاره أيضًا أبوحيان ، وحكم على مذهب الجمهور بالفساد من عدة وجوه :

أحدها : أن " إذا " الفجائية تقع جوابًا لـ " إذا " الشرطية نحو قوله تعالى (وَإِذا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آياتِنا)[٢]، وما بعد " إذا " لا يعمل فيما قبلها ، وأجمعوا على أن جواب " إذا " الفجائية مع ما بعدها، كما أُجيب بها " إنْ " في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ)[٣] .

الثاني : وقوع الجواب لـ " إذا " وقد قُرِن بالفاء نحو : إذا جاءكَ زيدٌ فاضربه ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله .

الثالث : أن جوابها جاء منفيًا نحو قوله تعالى (وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ مَا كانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قالُوا)[٤] ، وما بعد " ما " النافية لايعمل فيما قبلها .

الرابع : اختلاف الظرفين في بعض الصور نحو : إذا جئتَنِي غدًا أجيئُك بَعد غَدٍ ، و لا يمكن إذ ذاك أن يكون الجواب عاملًا فيها وعاملًا في" بعد " ؛ لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين[٥] .

الرد على أصحاب هذا المذهب وعلى ابن الحاجب وأبي حيان :

---

١ ـ الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥١٣ .

٢ ـ سورة يونس من الآية : ٢١ .

٣ ـ سورة الروم من الآية : ٣٦

٤ ـ سورة الجاثية من الآية : ٢٥ .

٥ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٥ ، ٣١٦ .

رد الرضي ما أيد به ابن الحاجب مذهب القائلين بأن العامل في " إذا " هو فعل الشرط قائلًا : " قال المصنف في شرح المفصل[١] : إن تعيين الوقت في " إذا " يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده ، وإن لم يكن مضافًا إليه ، كما يحصل في قولنا : " زمانًا طلعت فيه الشمس" .

وفيه نظرٌ ؛ لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له ، لا لمجرد ذكره بعده ، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد " إذا " يكفي لتخصيصها ، لتخصص " متى " في " متى قام زيد " ، وهو غير مخصَّص اتفاقًا منهم .

وأمّا استدلاله على عمل الشرط في " إذا " بقوله تعالى (أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) ، وأن الجواب لو كان عاملًا لكان المعنى : لسوف أخرج وقت الموت ، فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقتٍ .

فالجواب أن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية ، لقيام القرينة ، والمعنى : أإذا ما مت وصرت رميمًا ، أبعث ، أي : مع اجتماع الأمرين ، كما قال تعالى : (أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً وَعِظاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)[٢] ، وكثير في القرآن مثله .

واستدل أيضًا بنحو قولهم : " إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا " .

والجواب أن " إذا " هذه بمعنى " متى " ، فالعامل شرطها ، أو نقول : المعنى : إذا جئتني اليوم كان سببًا لإكرامي لك غدا ، كما قيل في نحو : " إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس " إن المعنى : إن جئتني اليوم ، يكن جزاءً لمجيئي إليك أمس "[٣] .

كما رد القائلون بأن العامل في " إذا " هو فعل الجواب أو ما يشبهه على بعض ما استدل به القائلون بأن العامل في " إذا " هو فعل الشرط وعلى ما ذكره أبوحيان من وجوهٍ يفسد بها مذهبهم فقالوا :

إنكم إذا قلتم إن العامل في إذا " هو الفعل الذي يليها وهو فعل الشرط لزمكم في نحو : " إذا جئتَنِي غدًا أجيئُك بَعد غَدٍ " ، أن يكون " جئتني " قد عمل في " إذا " مع كونه عاملًا في " غدٍ " ، وعامل واحد لا يعمل في ظرفي زمان بغير عطف[٤] .

---

١ ـ يقصد به ابن الحاجب .

٢ ـ سورة المؤمنون من الآية :٨٢ .

٣ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٦ .

٤ ـ ينظر : المغني : ١ / ١١٣ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

وقد أجاب القائلون بأن العامل في " إذا " هو ما يليها من فعل الشرط على هذا الرد قائلين : إن العامل الواحد يجوز أن يعمل في ظرفي زمان إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو : " آتيك يومَ الجمعةِ سحَرَ " ، وليس " سحر " بدلًا من " يوم الجمعة " حتى يُقال إنما عمل في الفعل الثاني بطريق التبعية ، والكلام إنما في عمله في الظرفين بطريق الأصالة ؛ لجواز " سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ سَحَرَ " برفع الأول ونصب الثاني ، ولا سبيل إلى البدلية في هذا فيحمل التركيب الأول عليه[١] .

كما رد القائلون إن العامل في " إذا " هو فعل الجواب أو مايشبهه على ما احتج به أبوحيان من أن " إذا " الفجائية تقع جوابًا لـ " إذا " الشرطية ، وما بعد " إذا " لا يعمل فيما قبلها فقالوا : إنما يُقال إن العامل في " إذا " هو جوابها إذا كان صالحًا للعمل فيها ، ولم يكن ثَمَّ مانع ، فإن منع من عمله فيها مانعٌ كـ " إذا " الفجائية ونحوها فالعامل فيها حينئذٍ مقدر ، يدل عليه الجواب[٢] .

كما رد القائلون إن العامل في " إذا " هو فعل الجواب أو مايشبهه على ما احتج به أبوحيان من أن " إذا " جاء جوابها منفيًا كما في قوله تعالى (وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ مَا كانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قالُوا) ، وما بعد " ما " النافية لايعمل فيما قبلها فقالوا : ليس هذا بجواب ؛ إذ لو كان جوابًا لكان مقترنًا بالفاء كما في قوله تعالى (وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِين)[٣] ، وإنما الجواب محذوف والتقدير : إذا تتلى عليهم آياتنا بينات عمدوا إلى الحجج الباطلة[٤] .

وقد ذكر الدماميني أنه يمكن لقائل أن يقول جوابًا على هذا الرد : لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك ؛ لأن الشرط هنا بـ " أن " وهي أصلية في بابها ، بخلاف " إذا " ولهذا قال الرضي[٥] : ولعدم عراقة " إذا " في الشرطيه جاز أن

---

١ ـ ينظر : المغني : ١ / ١١٣ ، تمهيد لقواعد : ٤ / ١٩٥٢ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٦٣ .

٢ ـ ينظر : شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٦٤ .

٣ ـ سورة فصلت من الآية : ٢٤ .

٤ ـ ينظر : المغني : ١ / ١١٤، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٢، شرح الدماميني على المغني :١ / ٣٦٦ .

٥ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٦ .

يكون جوابها جملة اسمية بغير الفاء كما في قوله تعالى (وَإِذا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)[١] ، أو يمكن أن يقال : المعنى على قسم مقدر مقدم قبل " إذا " فيكون الجواب له لفظًا[٢] .

وقد أجاز أبو البقاء أيضًا ألَّا يقترن جواب " إذا " بالفاء إذا كان جملة اسمية ، وذلك حين جعل جواب " إذا في قوله تعالى (وَإِذا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) قوله تعالى" هم يغفرون " ، وهو جملة اسمية ، وهذا يدل على أنه يجوز عنده عدم اقتران جواب " إذا " بالفاء إن كان جملة اسمية[٣] .

وبالنظر إلى ما ذكره الرضي وأبو البقاء نجد أنهما يجيزان ألَّا يقترن جواب " إذا " بالفاء إذا كان جملة اسمية .

ومن ثمَّ يمكننا أن نحمل على هذا جواز عدم اقتران جواب " إذا " بالفاء إذا كان منفيًا بـ " ما " .

الغريبُ في الأمر أن أبا حيان الذي استشهد بقوله تعالى (وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ مَا كانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قالُوا) على أن العامل في " إذا " هو فعل الشرط ، وليس الجواب **قال تعليقًا على هذه الآية** : " إذا للاستقبال ، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفيًا بـ " ما " ، لم تدخل الفاء ، بخلاف أدوات الشرط ، فلا بد من الفاء تقول : إنْ تزرْنا فما جفوتنا ، أي فما تجفونا ، وفي كون الجواب منفيًا بـ " ما " دليل على ما اخترناه من أن جواب " إذا " لا يعمل فيها ؛ لأن ما بعد " ما " النافية لا يعمل فيما قبلها "[٤] .

ونجد أبا حيان نفسَه يقول في موضع آخر عند حديثه عن قوله تعالى (وَإِذا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) : " قال أبو البقاء[٥] : " هم " مبتدأ ، و" يغفرون " الخبر ، والجملة

---

١ ـ سورة الشورى من الآية : ٣٧ .

٢ ـ شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٦٦ .

٣ ـ ينظر : التبيان : ٢ / ١١٣٥ .

٤ ـ البحرالمحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي بتحقيق / صدقي محمد جميل ، دار الفكر ـ بيروت ، طبعة سنة : ١٤٢٠ هـ : ٩ / ٤٢٤ .

٥ ـ ينظر : التبيان لأبي البقاء العكبري : ٢ / ١١٣٥ .

جواب " إذا " . انتهى ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الجملة لو كانت جوابَ " إذا " لكانت بالفاء ، تقول : إذا جاء زيدٌ فعمرو منطلقٌ ، ولا يجوز حذف الفاء إلا إنْ ورد في شعر "[١] .

أقول بالنظر إلى قولي أبي حيان السابقين نجد أنه يجيز عدم اقتران جواب " إذا " بالفاء إذا كان منفيًا بـ " ما " ، ويرى أنها تخالف أخواتها من أدوات الشرط في هذا ، وفي ذات الوقت لا يُجيز عدم اقتران الجواب بالفاء إذا كان جملة اسمية ، ويرى أن الفاء لا تحذف إلا في شعر .

ومن ثَمَّ أقول لمَ يجيز أبو حيان في جواب " إذا " المنفي بـ " ما " عدم الاقتران بالفاء ، ولا يجيز مثل هذا في الجواب إذا كان جملة اسمية ؟!

الموضعان سواء وهما من المواضع التي تقترن بالفاء إذا وقعت جوابًا لأدوات الشرط ، ولا أدرى لمَ يجيز عدم الاقتران بالفاء في أحدهما دون الآخر؟!

وأيضًا " إذا " إذا خالفت أخواتها من أدوات الشرط في عدم الاقتران بالفاء في موضع ينبغي أن نعمم هذا الحكم في باقي المواضع الأخرى ؛ لأن أدوات الشرط غير الجازمة كـ " إذا " تخالف الجازمة .

المذهب الثالث في العامل في " إذا " الشرطية : وهو للرضي الذي رأى أن الأولى أن نُفصِّل القول في العامل في " إذا " فذهب إلى أن " إذا " إذا تضمنت معنى الشرط ، فحكمها حكم أخواتها من " متى " ونحوها ؛ لأن كلمة الشرط إذا عمل فيها الشرط ، فليست مع الشرط ككلمة واحدة ؛ إذ لا يقعان موقع المفرد ، كالفاعل والمبتدأ ونحوها ؛ فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر ، نحو : " متى تذهبْ أذهبْ "[٢] .

أمَّا إذا لم يتضمن " إذا " معنى الشرط نحو : " إذا غروب الشمس : جئتُك " ، بمعنى : " أجيئك وقت غروب الشمس " ، فالعامل فيه الفعل الذي في محل الجزاء في الحقيقة ، دون الذي في محل الشرط ؛ إذ هو مخصص للظرف ، وتخصيصه له إمَّا بكونه صفة له ، أو لكونه مضافًا إليه ، ولا يجوز عمل الصفة في الموصوف ، ولا المضاف إليه

١ـ البحر المحيط : ٩ / ٣٤٣ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٥ .

في المضاف ؛ وذلك أنَّ كلَّ كلمتين أو أكثر كانتا بمنزلة كلمة واحدة ، بمعنى وقوعهما معًا جزء كلام ، يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية ، كالمضاف في المضاف إليه ، ولا يجوز العكس ؛ إذ لم يُعْهَد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدَّم من وجه ، مؤخر من آخر ، فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى ، فمن ثَمَّ لم تعمل صلة في موصول ، ولا تابع في متبوع ، و لا مضاف إليه في مضاف ، ومن ثَمَّ فالعامل هو الفعل الذي في موضع الجزاء[١] .

تعقيب :

وبعد عرض مذاهب النحاة في العامل في " إذا " الشرطية نجد أن مَنْ جعلوا العامل هو الشرط كان أقوى ما احتجوا به هو قياس " إذا " على باقي أدوات الشرط في كون العامل في الجميع ينبغي أن يكون فعل الشرط .

ومن جعل العامل هو الجواب كان أقوى ما احتجوا به أن جملة الشرط أُضيفت لـ " إذا" والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

وأمَّا الرضي فقد فرِّق بين " إذا " الظرفية المتضمنة معنى الشرط ، و " إذا " الظرفية المحضة التي لا معنى فيها للشرط ، وذهب إلى أن " إذا " الشرطية ليست مضافة لما بعدها ، وكأن تضمن " إذا " لمعنى الشرط يمنعها من الإضافة عنده ، كما هو الحال في باقي أدوات الشرط التي لاتضاف لما بعدها ، ومن ثَمَّ عمل فيها فعل الشرط ، أمَّا في حال كونها ظرفًا محضًا فهي مضافة للجملة بعدها ، ومن ثَمَّ فالعامل فيها هو الجواب .

وبذلك يكون العامل في " إذا " عنده متوقفًا على كون " إذا " متضمنة لمعنى الشرط أم لا .

رأي أحد الباحثين المحدثين في " إذا " الشرطية والعامل فيها

نظر أحدُ الباحثين المحدثين وهو الدكتور/ فيصل إبراهيم صفا إلى " إذا " الظرفية المضمنة معنى الشرط والعامل فيها نظرة مغايرة تمامًا لنظرة القدماء لها .

---

١ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٥ .

وكانت خلاصة رأي الدكتور / فيصل إبراهيم هي :

إنَّ القولَ بظرفية " إذا " وشرطيتها في آنٍ واحد متنافٍ ، وخاصة حين تتصدر " إذا " الجواب والشرط ؛ وذلك لأن القول بظرفية " إذا " يعني أن يكون هناك اتفاق في الزمان بين الحدثين فيكونان معًا في جزء من أجزاء المستقبل ؛ لأن الظرفية فيها وفي مثلها تقتضي التطابق في زمان الحدث بعدها وزمان الحدث المظروف فيها كما في قولهم : آتيك إذا احمر البسر ، فإنه على القول بأن " إذا " ظرفٌ لا بد أن يكون زمن وقوع الحدثين قبلها وبعدها واحدًا ،أي أن الإتيان يوافق الاحمرار في زمان الوقوع[١].

في حين تقتضي شرطية " إذا " اختلاف زماني الشرط والجواب في أجزاء المستقبل ؛ لأنها تربط أمرين أحدهما ترتب على الآخر، و زمان وقوع الشرط سابق على زمان وقوع الجزاء ، وهذا يعني اختلاف زمان الحدثين في المستقبل كما في قوله تعالى (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ يُبايِعْنَكَ عَلى أَنْ لا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلا يَسْرِقْنَ وَلايَزْنِينَ وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبايِعْهُنَّ)[٢] فإن زمن مجيء المؤمنات للبيعة لابد أن يكون سابقًا على زمن وقوع بيعة النبي لهن[٣] .

وبناء على هذا ذهب إليه الدكتور / فيصل إبراهيم إلى أنه لا يمكن أن تكون " إذا " شرطية وظرفية في آنٍ واحد ، فإمَّا الشرطية ، وإمَّا الظرفية ، وأمَّا الجمع بينهما فلا .

ففي قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ)[٤] فإمَّا أن تكون " إذا " ظرفًا للغسل فقط ، وإمَّا أن تكون شرطية يُعلق

---

١ ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة للدكتور / فيصل إبراهيم صفا ، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد السابع والثلاثون ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩م : ١٠١ ، ١٠٢ .

٢ ـ سورة الممتحنة من الآية : ١٢ .

٣ ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية : ١٠٢ ، ١٠٣ .

٤ ـ سورة المائدة من الآية : ٦ .

الغسل بها على القيام ، وأمَّا قيام الظرفية والشرطية فيها معًا في السياق الواحد فأمر غير مقبول عنده[١] .

وعن العامل في " إذا " ذكر الدكتور / فيصل أنَّ اختلاف النحاة في تحديد العامل في " إذا " يعني الاختلاف في تعيين الكلام الذي وقعت " إذا " ظرفًا له على القول بظرفيتها ، كما يعني أن عدَّ " إذا " ظرفًا ليس أمرًا مسلمًا ، بدليل الاختلاف في عاملها[٢] .

وبناء على هذا ذهب الدكتور / فيصل إبراهيم إلى أن العامل في " إذا " هو فعل الشرط كما هو الحال في باقي أخواتها من أدوات الشرط ؛ لأنها عنده تدل على الشرط فقط ، وليس فيها معنى الظرفية .

وأؤيد الدكتور / فيصل إبراهيم فيما ذهب إليه من أن " إذا " متى كانت شرطية لا تكون ظرفية ؛ إذ قد تبين لنا من خلال ما ذكره الدكتور/ فيصل أنَّ القول بظرفية " إذا " يستلزم اتفاق الحدثين زمانًا ، وعلى القول بشرطيتها يكون زمان الحدثين في المستقبل مختلفًا معها ، ومن ثَمَّ فالأولى القول بأنها متى كانت شرطية لا تكون ظرفية ، وأيضًا القول بأن " إذا " الشرطية لا تدل على الظرفية يخلصنا من مسألة الاختلاف في تحديد العامل فيها ، وهي مسألة قد أطال فيها النحاة قولًا وردًا ، وعلى هذا يكون العاملُ فيها هو فعلَ الشرطِ ؛ قياسًا على أخواتها من أدوات الشرط .

دخول" إذا " الشرطية على الجملة الاسمية

وردت عدة شواهد دخلت فيها " إذا " الشرطية على الجملة الاسمية ، وللنحاة في وقوع الجملة الاسمية بعد " إذا " الشرطية مذاهب :

أولًا : مذهب سيبويه

ذهب سيبويه إلى أن القياس في " إذا " أن تدخل على الفعل ؛ لأنها فيها معنى المجازاة التي لا تكون إلا بالفعل ، وذهب أيضًا إلى أنه يقبح ابتداء الأسماء بعد " إذا " ، وإذا دخلت على اسم فالقياس فيه النصب إذا وقع الفعل على شيءٍ من سببه نحو : إذا عبدَالله تلقاه فأكرمه ؛ وعلى هذا فالقياس عنده إضمار الفعل والتقدير : إذا تلقى عبدَ الله تلقاه ،

---

١ ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية : ١٠٦ .

٢ ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية : ١٠٥ .

ويجوز عنده أيضًا ولكن بقبح رفع الاسم الواقع بعد " إذا " على الابتداء إذا كان خبره فعلًا نحو : اجلس إذا زيدٌ يجلِس[١] .

وذكر السيرافي أن للمحتج عن سيبويه أن يقول : لما كانت " إذا " غير عاملة في الفعل كعمل " إن " ، جاز أن يكون الواقع بعدها مرفوعًا بالابتداء ، ويكون معنى المجازاة يصح لها بالفعل الذي بعد المبتدأ ، كما أن " لو " هي بالفعل أولى ، وفيها معنى المجازاة ، فإذا قلت : " لو أنك جئتنا لأكرمناك " ، فـ " أنك جئتنا " في موضع اسم مبتدأ ، وجاز لأن الفعل الذي هو خبر " أن " يُصحح لها معنى المجازاة[٢] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن ابن مالك قد ذكر أن " إذا " لا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل ، فإن كان ما بعدها اسمًا مرفوعًا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدرٍ موافقٍ لفعل ظاهرٍ بعده كقوله تعالى (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ)[٣] فـ " الشمس " مرفوع بـ" كورت " مضمرًا ، و" النجوم " مرفوع بـ " انكدرت " مضمرًا ، وكذا ما أشبههما ، وذكر أن سيبويه لا يجيز غير ذلك[٤] .

كما ذكر المرادي أن المشهور في النقل عن سيبويه أنه لا يجيز إلا أن يلي " إذا " فعل ظاهر أو مقدر[٥] .

في حين أن مذهب سيبويه ـ كما ذكرتُ من قبل ـ جواز وقوع الاسم مرفوعًا على الابتداء بعد " إذا " إن كان الخبر فعلًا بقبحٍ ، وليس كما ذكر ابن مالك والمرادي من أنه لا يجيز وقوع الاسم بعد " إذا " .

ثانيًا : مذهب الأخفش والكوفيين

ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن " إذا " لا تختص بالفعل بل يجوز دخولها على الجملة

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

٢ ـ شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ١ / ٤٢٩ .

٣ ـ سورة التكوير : الآيتان : ١ ، ٢ .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٣ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٤٤ .

٥ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٦٨ .

الاسمية ، وأجازوا وقوع الاسم بعد " إذا " الشرطية مرفوعًا على الابتداء ، ولا فرق عندهم بين ما إذا كان خبر الاسم الواقع بعد " إذا " فعلًا نحو قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[١] ، أو اسمًا نحو : إذا زيدٌ قائم فقمْ[٢] .

وقد اختار ابن مالك مذهب الأخفش والكوفيين قائلًا : " وقد اختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد " إذا " مبتدأ ، وبقوله أقول ؛ لأن طلب " إذا " للفعل ليس كطلب " إنْ " ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ممَّا لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد " إذا " ، ولهذا جاز أن يقال : إذا الرجل في المسجد فظن به خيرًا "[٣] .

حجة الأخفش والكوفيين وابن مالك

احتج الأخفش والكوفيون وابن مالك على ما ذهبوا إليه من أن " إذا " لا تختص بالجملة الفعلية ، بل يجوز دخول على الجملة الاسمية بقول الشاعر[٤] :

إِذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ

---

١ ـ سورة : الانشقاق آية : ١ .

٢ ـ ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥١١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٣ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١١ ، الجنى الداني : ٣٦٨ ، مغني اللبيب : ١ / ١٠٨ ، المساعد : ١ / ٥٠٧ ، التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م : ١ / ٧٠٠ ، حاشية الصبان : ٢ / ٣٩٠ .

٣ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٣ .

٤ ـ من الطويل للفرزدق في ديوانه بشرح علي فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م : ٣٥٩ ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود العيني بتحقيق د / على محمد فاخر ، د / أحمد محمد السوداني ، د/ عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م : ٣ / ١٣٣١ ، التصريح : ١ / ٧٠١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ، لجنة التراث العربي : ٢٧٠، وبلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٣ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٦ ، الجنى الداني : ٣٦٨ ، المغني : ١ / ١٠٨ ، المساعد : ١ / ٥٠٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٥١ ، الهمع : ٢ / ١٨١ .

اللغة : الباهلي: نسبة إلى قبيلة باهلة ، وهي قبيلة توصف بالخساسة ، حنظلية : امرأة منسوبة =

فقد دخلت " إذا " الشرطية على الاسم ، وقد جاء ما بعد الاسم ظرفًا ، واستُغني به عن الفعل ، ولا يُفعلُ ذلك بما هو مختص بالفعل[١] .

وقول الأخر[٢] :

فَأَمْهَلَهُ حَتَى إِذَا أَنْ كَأَنَّــهُ مُعَاطِي يَدٍ مِنْ لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

فقد دخلت " إذا " على " أن " الزائدة وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل[٣] .

= إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وتعد من أكرم القبائل ، المذرع : من كانت أمه أشرف من أبيه .

الشاهد : قوله " إذا باهلي " حيث دخلت " إذا " على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل ، وقال جماعة من النحاة إن " باهلي " اسم لـ "كان " المحذوفة ، وجملة " تحته حنظلية " خبرها ،على هذا فلا يصح البيت حجة للأخفش والكوفيين .

١ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٩ .

٢ ـ من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه بتحقيق د / محمد يوسف نجم ، دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الثالثة : ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م : ٧١ ، ولكنه رُوِي بـ " غارف " بدلًا من " عامر ، شرح شواهد المغني : ١١٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٣ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٧ ، المغني : ١ / ٤٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٨ ، التصريح ٢ / ٣٦٥ ، الهمع : ٢ / ٤٠٨ .

اللغة : الضمائر في البيت تعود للصيد ، وفاعل " أمهله " ضمير الصياد ، المعاطي : المناول ، لجة الماء : مجتمعه .

المعنى : أي فأمهل الصياد الحمار حتى اطمأن وصار في الماء بمنزلة المعاطي الذي يتناول فيه .

الشاهد : قوله " إذا أن كأنه " حيث دخلت " إذا " على الجملة الاسمية ، و " أن " زائدة بينهما ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل ، وهذا مذهب الأخفش والكوفيين .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٣ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٧، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٨ .

وقول الآخر[١] :
إِذَا هُو لَمْ يَخَفْنِني في ابْن عَمِّي - وإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَجُلُ الظَّلُومُ

قال ابن جني تعليق على هذا البيت : " ويستدل بقول ضيغم الأسدي :
إِذَا هُو لَمْ يَخَفْنِني في ابْن عَمِّي - وإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَجُلُ الظَّلُومُ
على جواز ارتفاع الاسم بعد " إذا " الزمانية بالابتداء ، ألا ترى أن "هو " من قوله : " إذا هو لم يخفني " ضمير الشأن والحديث وأنه مرفوع لا محالة ، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره "[٢] .

وقول الآخر[٣] :
فَهَلَّا أَعَدُّونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إذا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرأْسِ أَنْكَبُ
فقد دخلت " إذا " على الجملة الاسمية الخالية من الفعل وهذا جائز عند الأخفش والكوفيين وابن مالك .

---

١ ـ من الوافر لضيغم الأسدي في الخصائص : ١ / ١٠٥ ، المحكم والمحيط الأعظم : ١٠ / ٢٤ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢١٣ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٧ ، لسان العرب : ١٢ / ٣٧٣ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٨ ، تاج العروس : ٣٣ / ٣٤ .

الشاهد : قوله " إذا هو " حيث ارتفع الاسم بعد " إذا " على الابتداء ، وهذا جائز عند الأخفش والكوفيين .

٢ ـ الخصائص : ١ / ١٠٥ .

٣ ـ من الطويل لرجل من بني فقعس والبيت من شواهد : الصحاح : ١ / ٢٢٨ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بتحقيق / غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م : ١٥٦، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٧ ، لسان العرب : ١ / ٧٧٢ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٧ ، خزانة الأدب : ٣ / ٢٩ .

اللغة : أعدوني لمثلي : جعلوني عدة لرجل مثلي ، تفاقدوا : دعاء عليهم أي : فقد بعضهم بعضًا ، أبزى : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، الأنكب : المائل في مشيه .
المعنى : هلا جعلوني عدة لرجل مثلي ـ فقد بعضُهم بعضًا ـ إذا الخصم صار متأخر العجز مائل الرأس منحرفًا .
الشاهد : قوله " إذا الخصم " حيث دخلت " إذا " على الجملة الاسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل ، وهذا جائز عند الأخفش والكوفيين .

وقد جعل الرضي مجيء الجملة الاسمية الخالية من الفعل بعد " إذا " شاذًّا، ولكنه اعتبر هذا الشذوذ جائزًا وعلل لذلك بعدم عراقة "إذا " في الشرطية ورسوخها فيها[١] .

وقد ردَّ أبوحيان مذهب الأخفش والكوفيين قائلًا : " والصحيح أن ذلك لا يجوز ؛ إذ ما ذكروه محتمل للتأويل ، و لا يتعين فيه الابتداء ، ولا نثبت قانونًا كليًّا ونخرج به عن القانون المستقر الثابت في كلام العرب بالمحتمل "[٢] .

كما ردَّ أبو حيان حجة ابن مالك لاختيار مذهب الأخفش قائلًا : " وأمَّا قوله " لأن طلب " إذا " للفعل ليس كطلب " إنْ " فتلك دعوى مخالفة لنص الأئمة أنَّ " إذا " وكل ظرف زمان مستقبل هو طالب للفعل كطلب إنْ "[٣] .

كما ردَّ أبو حيان ما احتج به الأخفش والكوفيون وابن مالك من السماع وتأول قوله :

إِذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيّةٌ .....

بأن المعنى : استقرت تحته حنظلية ، فـ " حنظلية " فاعل لا مبتدأ ، و " تحته " : خبر عنه ، فـ " باهلي " مرفوع بفعل يفسره الفعل العامل في " تحته "[٤] .

وقد ردَّ ابن هشام قول أبي حيان السابق بأن فيه حذف المُفَسِّر ومُفَسَّره جميعًا[٥] .

ثم قال ابن هشام بعد رده لقول أبي حيان : إن الذي سهَّل حذف المُفَسِّر ومُفَسَّره أن الظرف يدل على المُفَسِّر ، فكأنه لم يحذف[٦] .

وقد استشكل الدماميني على ما ذكره ابن هشام من أن الذي سهَّل حذف المُفَسِّر ومُفَسَّره أن الظرف يدل على المُفَسِّر ، فكأنه لم يحذف بقوله : وقد يشكل بأن عامل الظرف فعل وقع في جملة هي صفة ، فكيف يفسر عامل الموصوف[٧] **؟!**

---

١ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٦ .

٢ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٨ . ٣ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٨ .

٤ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٨ . ٥ ـ ينظر : المغني : ١ / ١٠٨ .

٦ ـ المغني : ١ / ١٠٨ بتصرف يسير .

٧ ـ شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٢

كما ردَّ أبوحيان ما استدلوا به من قول الشاعر :

فَأَمْهَلَهُ حَتَى إِذَا أنْ كَأَنَّــهُ .....

بأن " أنْ " زائدة و" كان " محذوفة بعد " إذا " ، والتقدير : حتى إذا كان كأنه ، لأن " كان " تحذف بعد الشرط كثيرًا نحو : إنْ خيرًا فخيرٌ[١] .

وردَّ أبوحيان أيضًا ما احتجوا به من قول الآخر :

إِذا هُو لَمْ يَخَفْنِني في ابْن عَمِّي .....

بأن " هو " مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده أي : لم يخفْ هو ، ولما حُذِف الفعل انفصل الضمير ، و" الرجل الظلوم بدل من " هو " ، وليس فاعلًا ، و لا " هو " ضمير الشأن والقصة ، ويجوز الإضمار قبل الذكر في باب البدل ، ويفسره البدل ، حكاه الأخفش ، وقد ذكر ابن مالك[٢] أنه ممَّا يفسر الضمير المتقدم بدله ، نحو : مررتُ به المسكين ، اللهم صل عليه الرؤوفِ الرحيمِ[٣] .

كما ردَّ أبوحيان ما احتجوا به من قول الآخر :

..... إِذا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرأْسِ أَنْكبُ

فقال : " أبزى : فعل ماض، وليس باسم ، فيرتفع " الخصم " بإضمار فعل يفسره الظاهر، و " مائل الرأس " : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مائل الرأس "[٤] .

ثالثًا : مذهب النحاس والزمخشري والعكبري وابن هشام

الواقع أنني لم أجد في كتب النحاة التي تهيأ لي الاطلاع عليها مذهبًا منسوبًا لهؤلاء النحاة ، لكني استنبطت من خلال كلامهم عن " إذا " أنَّه إن جاء بعدها اسم فإنه يعرب معمولًا لفعل مضمر يفسره ما بعده .

---

١ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٨ .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ .

٣ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٨ .

٤ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٩ .

وهذا يعني أن هؤلاء النحاة يوجبون دخول " إذا " على الفعل ظاهرًا كان أومقدرًا ، وأنه لا يجوز دخولها على الاسم عندهم .

فنجد النحاس أثناء حديثه عن قوله تعالى (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) يرى أنَّ " الشّمس " رفعت بإضمار فعل يفسره " كورت " ؛ لأن " إِذَا " بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل مظهرًا أو مضمرًا ، وكذا قال في قوله تعالى (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ)[١] إن " النجوم " رفعت بإضمار فعل يفسره " انكدرت " ، وكذا قال في قوله تعالى(وَإِذَا الْجِبالُ سُيِّرَتْ)[٢] إن " الجبال " رفعت بإضمار فعل يفسره " سيرت "[٣] .

وقد ذهب النحاس إلى أن جواب " إذا " هو قوله تعالى (عَلِمَتْ نَفْسٌ)[٤] .

فكلام النحاس السابق يدل على أن " إذا " عنده لا يليها إلا الفعل الظاهر أو المضمر ، ولا تدخل على الاسم .

كما نجد الزمخشري في أثناء حديثه عن قوله تعالى (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) يقول : إن " الشمس " مرفوعة على الفاعلية ، ورافعها فعل مضمر يفسره " كورت " ؛ لأن " إذا " يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط[٥] .

فالزمخشري أيضًا يجعل " إذا " مختصة بالدخول على الفعل ظاهرًا كان أو مضمرًا .

ونجد أيضًا العكبري يقول أثناء تفسيره لقوله تعالى (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) : " قوله تعالى (إذا الشمسُ) أي : إذا كورت الشمس "[٦] .

فالعكبري أيضًا يجعل " الشمس " فاعلًا لفعل مضمر يفسره " كورت " ، وهو بذلك يجعل " إذا " مختصة بالدخول على الفعل الظاهر أو المضمر .

---

١ ـ سورة التكوير : آية : ٢ . ٢ ـ سورة التكوير : آية : ٣ .

٣ ـ ينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، علق عليه / عبدالمنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٢١ هـ : ٥ / ٩٨ .

٤ ـ سورة التكوير من الآية : ١٤ . ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥ / ٩٨ .

٥ ـ ينظر : الكشاف : ٤ / ٧٠٧ . ٦ ـ التبيان : ٢ / ١٢٧٣ .

وكذا نجد ابن هشام يقول : " وإنَّما دخلت " إذا " الشرطية على الاسم في نحو (إذا السَّمَاء انشقت) ؛ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ ، خلافًا للأخفش ، وأمَّا قوله :

إذا باهِليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ

فالتقدير : إذا كان باهلي ، وقيل " حنظلية " فاعل بـ " استقر " محذوفًا ، و " باهلي " فاعل بمحذوف يفسره العامل في " حنظلية " ، ويرده أن فيه حذف المُفَسِّر ومُفَسَّره جميعًا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفَسِّر ، فكأنه لم يحذف "[١] .

فقول ابن هشام السابق يدل على أنه لا يوافق الأخفش فيما ذهب إليه من جواز دخول " إذا " على الجملة الاسمية ؛ لذا جعل الاسم الذي بعد " إذا " فاعلًا لفعل محذوف .

تعقيب

وبعد عرض مذاهب النحاة في دخول " إذا " الشرطية على الجملة الاسمية : أرى أنه ينبغي أن نفصِّل القول في دخول " إذا " الشرطية على الجملة الاسمية :

فنقول بجواز دخول " إذا " الشرطية على الاسم إن جاء بعده فعل ، كما هو الحال في العديد من الآيات الكريمات التي دخلت فيها " إذا " على الاسم وكان بعده فعلٌ ، على أن يعرب هذا الاسم مبتدأ ، وما بعده من الفعل يكون خبرًا عنه ، ولا داعي لجعل الاسم فاعلًا لفعل محذوف يفسره المذكور ؛ لأنه في حال وقوع الاسم بعد " إذا " وبعده فعل يمكننا استنباط معنى الشرط الذي تضمنته " إذا " بمساعدة الفعل الذي بعد الاسم ، و أيضًا لأن " إذا " ليست راسخة في الشرط كأخواتها ، وقد رأينا من قبل أن جواب " إذا " حين كان جملة اسمية جاء غير مقترن بالفاء ، في حين أن أخواتها من أدوات الشرط يقترن جوابها بالفاء إن جاء جملة اسمية .

وعلى قول أبي حيان جاء جوابها منفيًا بـ " ما " ولم يقترن بالفاء في قوله تعالى (وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ مَا كانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قالُوا) .

وبناء على ما سبق أرى أن " إذا " لها أحكام قد انفردت بها دون باقي أخواتها ؛ ومن ثَمَّ يكون من أحكامها التي انفردت بها أيضا جواز وقوع الاسم بعدها إذا جاء بعده

---

١ ـ المغني : ١ / ١٠٨ .

فعلٌ ، و لا نقول إنه قبيحٌ كما قال سيبويه بل هو جائز ، واستعمال فصيح لورده في أفصح الكلام بالإضافة إلى وروده في الشعر العربي .

وأمَّا إذا كانت الجملة الاسمية التي بعد " إذا " الشرطية خالية من الفعل فهو عندي من الشذوذ بمكان ؛ لأن " إذا " شرطية ، وهي تتطلب وجود فعل في الجملة بعدها ، حتى وإن لم يأت بعدها مباشرة وكان خبرًا عن الاسم الواقع بعدها ، المهم أننا يمكننا أن نفهم من معنى الجملة بعدها الشرط الذي تضمنته " إذا " .

أمَّا في حال عدم وجود فعل بعد الاسم فمن أين يمكننا استنباط معنى الشرط الذي تضمنته " إذا " ؟ لذا أرى حمل الشواهد التي جاءت فيها الجملة الاسمية بعد " إذا " خالية من الفعل على الشذوذ .

المبحث الثاني

استعمال " إذا " ظرفًا للزمان الماضي .

استعمال " إذا " ظرفًا للزمان الماضي

الأصل في " إذا " أن تكون ظرفًا للمستقبل من الزمان ، وقد تستعمل " إذا " ظرفًا للزمان الماضي ، وقد اختلف النحاة فيها حينئذٍ على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب طائفة من النحاة منهم : قطرب والزجاج ومحمد بن القاسم الأنباري والرضي وابن مالك وابن هشام والدماميني والسيوطي وذهبوا إلى أن " إذا " إنْ أُسْتُعِملت للماضي فقد قامت مقام " إذ " ، كما إنَّ " إذ " تقوم مقامها فتستعمل مع الزمان المستقبل(١) .

وقد استدل القائلون بوقوع " إذا " موقع " إذ " بعدة شواهد استعملت فيها " إذا " للزمان الماضي وقالوا إنها قد قامت مقام " إذ " فيها ، ومنها :

قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى لَوْ كانُوا عِنْدَنا مَا ماتُوا وَما قُتِلُوا)(٢) وقد استدلوا به على وقوع " إذا " موقع " إذ " ؛ لأن قوله تعالى (لَوْ كانُوا عِنْدَنا مَا ماتُوا وَما قُتِلُوا) مقول في الماضي(٣) .

وقد ذكر الزجاج : أن العلة لاستعمال " إذا " في الآية بدلًا من " إذ " هو كون " إذا " تفيد الاستمرار فقال : " ولم يقل ههنا " إذ ضربوا في الأرض " لأنه يريد شأنهم هذا أبدًا ، ومثل ذلك في الكلام : فلان إذَا حدث صدق ، وإذا ضُرِبَ صبر "(٤) .

وقوله تعالى (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ)(٥) وقد

---

١ ـ ينظر : الأضداد لقطرب : ١٥٠، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨٥ ، الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري : ١١٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٠ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢١٢ ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك بتحقيق د/ طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة : الثانية : ١٤١٣هـ : ٦٣ ، المغني : ١ / ١١١ ، شرح الدماميني : ١ / ٣٥٧ ، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة سنة : ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م : ٢ / ١٧٧ .

٢ ـ سورة : آل عمران من الآية : ١٥٦ .

٣ ـ ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨٥ ، شواهد التوضيح : ٦٣ .

٤ معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨٥ .

٥ ـ سورة التوبة من الآية : ٩٢ .

استدلوا به أيضًا على وقوع " إذا " موقع " إذ " لأن قوله تعالى(لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ) مقول في الماضي ، وقد قامت " إذا " مقام " إذ " ؛ لأن " إذ " هي التي تستعمل في الماضي(١) .

كما استدلوا بقوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا)(٢) على استعمال " إذا " بمعنى " إذ " ؛ لأن الانفضاض المشار إليه واقع فيما مضى(٣) .

قال الدماميني تعليقًا على هذه الآية : " هذا إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه ، حتى لم يبق معه إلا اثني عشر رجلًا ، وقد مضت الواقعة قبل نزول الآية ، فتكون " إذا " فيها للماضي "(٤) .

كما استدل الرضي على وقوع " إذا " موقع " إذ " بقوله تعالى (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ)(٥) ، وقوله تعالى (حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ)(٦) ، وقوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا)(٧) فقد ذهب الرضي إلى أن " إذا " في هذه الآيات جاءت للماضي كـ " إذ "(٨) .

واستدلوا بقول الشاعر(٩) :

والحَافِظُ النأَسَ في الزَّمَان إذا لَمْ يُرْسِلُوا تَحْتَ عائِذٍ رُبْعًا
وهبَّتِ الشَّمـــألُ البَليلُ وإذ بَـاتَ كـَمِيعُ الفتاة مُلتَفِعـا

١ـ ينظر : شواهد التوضيح : ٦٣ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢١٢ ، المغني : ١ / ١١١

٢ ـ سورة الجمعة من الآية : ١١ .

٣ ـ ينظر : شواهد التوضيح : ٦٣ ، المغني : ١ / ١١١ .

٤ ـ شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٨ .

٥ ـ سورة الكهف من الآية : ٩٣ .

٦ ـ سورة الكهف من الآية : ٩٦ .

٧ ـ سورة الكهف من الآية : ٩٦ .

٨ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٠ .

٩ـ من المنسرح لأوس بن حجر في ديوانه : ٥٤ ، الأضداد لقطرب : ١٥١ ، الكامل في اللغة والأدب للمبرد بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ـ القاهرة ، الطبعة : الثالثة=

قال قطرب تعليقًا على هذا البيت: " فقال " إذا " و "إذ " في معنى واحد "[١] .

وقول الآخر[٢] :
ونَدْمانٍ يزيد الكأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذا تَغَوَّرَتِ النُّجومُ

=١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م : ٣ / ٥٠ ، الأضداد لابن الأنباري : ١١٨ ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد عبدالله البكري الأندلسي بتحقيق/ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان : ٢ / ٦ ، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم بن عبد الرحمن أبو الفتح العباسي بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ـ بيروت : ١ / ١٢٨ ، وبلا نسبة في : الأزمنة والأمكنة لأبي علي أحمد بن الحسن المرزوقي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٧هـ : ٤٩٠ .

اللغة : العائذ : الناقة الحديثة النِّتاج وجمعها : عُوذ ، الربع : الذي ينتج في الربيع ، الشمأل البليل : رياح من جهة الشمال وهي علامة الجدب و ذهاب الأمطار ، الكميع : الضجيع ، متلفعًا : التلفع : الالتحاف بالثوب والكساء ونحوهما وهو أن يشتمل به حتى يغطي جسده .

المعنى : أن الممدوح يكرم الناس في زمان القحط الذي من شأنهم فيه أن ينحروا الفصال لئلا ترضع فتضر بالأمهات ، ويكرمهم أيضًا حين تهب رياح الشمال التي ينقطع معها المطر ، و يمسي ضجيع الفتاة مجانبًا لها ، لا يريدها من الجهد و شدة الزمان .

الشاهد قوله : " إذا لم يرسلوا " حيث استعملت " إذا " للماضي ، فذهب طائفة من النحاة إلى أنها قامت مقام " إذ " ؛ لأن الشاعرقد قال " إذا " و " إذ " في معنى واحد ، فدل على أن " إذا " قد استعملت للماضي بمعنى " إذ " .

١ ـ الأضداد : ١٥١ .

٢ ـ من الوافر لبعض أهل اليمن في الأضداد لقطرب : ١٥١ ، وللبرج بن مُسْهِر في : شرح ديوان الحماسة للتبريزي : ٢ / ٨٦ ، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة لموهوب بن أحمد أبو منصور بن الجواليقي قدم له / مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ـ بيروت : ٢٦ ، التذكرة الحمدونية لمحمد بن الحسن أبو المعالي بهاء الدين البغدادي ، دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٧ هـ : ٨ / ٣٥٢ ، وبلا نسبة في : الأضداد لابن الأنباري : ١١٩ ، شرح شذور الذهب : ٥٩٢ ، المغني : ١ / ١١١ ، جامع الدروس العربية : ٣ / ٥٩ .

اللغة : الندمان : النديم وهو من ينادمك على الشراب ، يزيد الكأس طيبًا : يطيب الشراب معه لحسن عشرته ، تغورت : غابت .
المعنى : ورُبَّ نديم يزيد الكأس طيبًا ؛ لحسن عشرته ، سقيته إذا غابت النجوم =

قال قطرب معلقًا على هذا البيت : " فقال " إذا " والمعنى " إذ " لأنه يخبر عمَّا مضى "(١) .

وقول الآخر(٢) :

حَلَلْتُ بِهِ وِتْرِي وَأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِي إِذَامَا تَنَاسَى ذَحْلَهُ كُلُّ غَيْهَبِ

فقد استعملت " إذا " للماضي ، ووقعت موقع " إذ "(٣) .

وقول الآخر(٤) :

مَا ذاقَ بُؤسَ معيشةٍ ونَعيمَها فِيمَا مَضَى أحدٌ إِذا لَمْ يعشقِ

= الشاهد قوله : " إذا تغورت " حيث استعملت " إذا " للماضي فذهب طائفة من النحاة إلى أنها استعملت بمعنى " إذ " ؛ لأن الشاعر يخبر عمَّا مضى ، وهذا البيت حجة لهم على ذلك .

١ ـ الأضداد : ١٥٢ .

٢ ـ من الطويل للشويعر محمد بن حمران الجعفي في : معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي بتحقيق د / أحمد مختار عمر ، دار الشعب ـ القاهرة ، طبعة سنة : ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م : ٢ / ٣٩ ، الصحاح : ١ / ١٩٠ ، لسان العرب : ١ / ٦٣٣ ، تاج العروس : ٣ / ٤٤٧ ، وبلا نسبة في : العين : ١ / ١٠٩ ، تهذيب اللغة : ١ / ١٠٥ ، مقاييس اللغة : ٤ / ١٦٦ ، المحكم والمحيط الأعظم : ١ / ١٢٧، شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٢ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٣ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٦ .

اللغة : الوتر : الظلم في الثأر ، أدرك ثورته : أدرك من يطلب ثأره ، الذحل : النار وقيل : العداوة والحقد ، الغيهب : الضعيف عن طلب ثأره وقيل : الثقيل أو البليد .

المعنى : أنه أخذ بثأره في الوقت الذي يهمل فيه البليد أو الضعيف الأخذ بثأره .

الشاهد قوله : " إذا ما تناسى " حيث استعملت " إذا " للماضي ، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها وقعت موقع " إذ " ، والبيت حجة لهم على ذلك .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٢ .

٤ ـ من الكامل للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه بشرح وتحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ٢٠٠٠م : ٢٤٦ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٤٦٢ ، الظرف والظرفاء لمحمد بن أحمد أبو الطيب المعروف بالوشاء بتحقيق / كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، الطبعة : الأولى :١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٣ م : ٨٦ ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي=

فقد استعملت " إذا " للماضي ، ووقعت موقع " إذ "[1] .

وقد أجاز طائفة من المفسرين استعمال " إذا " للماضي بمعنى " إذ " ومنهم : الرازي والقرطبي والزركشي وابن عاشور .

فنجد الرازي أثناء تفسيره لقوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى لَوْ كانُوا عِنْدَنا مَا ماتُوا وَما قُتِلُوا) يقول : " في الآية إشكال وهو أنَّ قوله : (وقالوا لإخوانهم) يدل على الماضي ، وقوله (إذا ضربوا) يدل على المستقبل فكيف الجمع بينهما ؟ بل لو قال : وقالوا لإخوانهم إذ ضربوا في الأرض ، أي حين ضربوا لم يكن فيه إشكال ، والجواب عنه من وجوه منها قول قطرب : " كلمة " إذا " و " إذ " يجوز إقامة كلٍّ واحدة منهما مقام الأخرى ، وأقول : هذا الذي قاله قطرب كلامٌ حسنٌ ؛ وذلك لأنَّا جوَّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول ، فلأنْ يجوز إثباتها بالقرآن العظيم ، كان ذلك أولى ، أقصى ما في الباب أن يُقال " إذا " حقيقة في المستقبل ، ولكن لَمَ لا يجوز استعماله في الماضي على سبيل المجاز لما بينه وبين كلمة " إذ " من المشابهة الشديدة "[2] .

وكذا نجد القرطبي أثناء تفسيره لقوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى لَوْ كانُوا عِنْدَنا مَا ماتُوا وَما

=لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني بتحقيق / عبد الكريم سامي الجندي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م : ٢٤١ ، أخبار النساء لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي بتحقيق د/ نزار رضا ، دار مكتبة الحياة بيروت ـ لبنان ، طبعة سنة : ١٩٨٢م : ٦٧ ، وللكميت بن معروف في الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج بن الحسن صدر الدين أبو الحسن البصري بتحقيق / مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ـ بيروت : ٢ / ٢٢٦ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل : ٢ / ٢١٢ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٣ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٧ .

الشاهد قوله : " إذا لم يعشق " حيث استعملت " إذا " للماضي ، وقد قامت مقام " إذ " عند طائفة من النحاة ، والبيت حجة لهم .

١ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٢ .

٢ ـ مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الثالثة : ١٤٢٠هـ : ٩ / ٤٠٠ ، ٤٠١ بتصرف يسير .

قُتِلُوا) يقول إن " إذا " وقعت موقع " إذ " كما يقع الماضي في الجزاء موضع المستقبل[١] .

ونجد الزركشي يقول : " وقد تستعمل " إذا " للماضي من الزمان كـ " إذْ " كما في قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ) ؛ لأن" قالوا " ماض فيستحيل أنْ يكون زمانه مستقبلاً ، ومثله قوله تعالى (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ)[٢] ، وقوله تعالى(حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ)[٣] ، وقوله تعالى (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ)، وقوله تعالى (حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ) ، وقوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا) وقوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا) ؛ لأن الانفضاض وقع في الماضي "[٤] .

وكذا نجد ابن عاشور أثناء تفسيره لقوله تعالى (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)[٥] يقول : " وقد عبَّر بصيغة المُضي في قوله " طعموا " تعين أن يكون " إذا " ظرفًا للماضي ، وذلك على أصح القولين للنحاة ، وإنْ كان المشهور أنَّ " إذا " ظرف للمستقبل ، والحق أنَّ " إذا " تقع ظرفًا للماضي "[٦] .

وكذا ذهب ابن عاشور إلى أن " إذا " قد استعملت ظرفًا للزمان الماضي بمعنى " إذ " في قوله تعالى (قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)[٧] فقال : " فقولها (إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً) استدلالٌ بشواهد التاريخ الماضي ؛ ولهذا تكون " إذا " ظرفًا للماضي بقرينة المقام "[٨] .

---

١ ـ ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي بتحقيق / أحمد البردوني ، إبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة : الثانية : ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤ م : ٤ / ٢٤٦ .

٢ ـ سورة النمل من الآية : ١٨ . ٣ ـ سورة الأنعام من الآية : ٢٥ .

٤ ـ ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٩٠ ، ١٩١ .

٥ ـ سورة المائدة من الآية : ٩٣ .

٦ ـ التحرير والتنوير لابن عاشور التونسي ، الدار التونسية للنشر ـ تونس ، طبعة سنة : ١٩٨٤م : ٧ / ٣٣ .

٧ ـ سورة النمل آية : ٣٤ . ٨ ـ التحرير والتنوير : ١٩ / ٢٦٦ .

المذهب الثاني : وهو مذهب السهيلي والزمخشري وأبي البقاء العُكبري وأبي حيان والمغاربة وذهبوا إلى القول بأن " إذا " لا تقع موقع " إذ " ، وإذا وقع الماضي بعد " إذا " فهو ممَّا يصرف الماضي إلى الاستقبال ، وهو من باب التعبير عن المستقبل بالماضي لتحقق وقوعه [١] .

وقد ذكر أبو حيان أنَّ ما استدل به القائلون بأن " إذا " تقع موقع " إذ " من شواهد تحتمل التأويل[٢] .

وقد خرَّج الزمخشري قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى لَوْ كانُوا عِنْدَنا مَا ماتُوا وَما قُتِلُوا)على أن " إذا ضربوا " مع " قالوا " حكاية لحال ماضية[٣] .

وكذا خرَّج أبو البقاء هذه الآية السابقة على أن " إذا ضربوا " حكاية لحال ماضية ، " كفروا " و" قالوا " يراد بهما المستقبل المحكي به الحال ، والتقدير : يكفرون ويقولون لإخوانهم[٤] .

وقد ذكر أبو حيان أن قول الشاعر :
ونَدْمانٍ يزيد الكأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذا تَغَوَّرَتِ النُّجومُ
يُخَرَّج على أن " إذا " معمول لفعل محذوف يدل عليه " سقيت " والتقدير : " وأسقيه إذا تغوَّرت النجومُ " ، فلا يُجعَل العامل فيه لفظ " سقيت " لمضيه من حيث المعنى ، ويتأول بالمستقبل لكونه جاء بعد " رُبَّ " المقدرة قبل " ندمان " ؛ لأن أكثر ما تدخل عليه " رُبَّ " الفعل الماضي من حيث المعنى[٥] .

---

١ ـ ينظر : الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي بتحقيق / عمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م : ٤ / ١٠٩ ، الكشاف : ١ / ٤٣٠ ، التبيان : ١ / ٣٠٤ ، الارتشاف : ٣ / ١٤٠٩ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٢ ، الجنى الداني : ٣٧١ .

٢ ـ ينظر التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٤ .

٣ ـ ينظر : الكشاف : ١ / ٤٣٠ .

٤ ـ ينظر : التبيان : ١ / ٣٠٤ .

٥ ـ ينظر التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٤ بتصرف يسير .

كما أوَّل أبو حيان قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى لَوْ كانُوا عِنْدَنا مَا ماتُوا وَما قُتِلُوا) وهو ممَّا استدل به القائلون بوقوع " إذا " للماضي موقع " إذ " فقال : " ويمكن إقرار " إذا " على ما استقر لها من الاستقبال ، والعامل فيها مضاف مستقبل محذوف ، لكن يكون الضمير في قوله :(لو كانوا) عائدًا على إخوانهم لفظًا ، وعلى غيرهم معنى ، ويكون معنى الآية : وقالوا مخافة هلاك إخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُزًّى : لو كان إخواننا الآخرون الذين تقدم موتهم وقتلهم عندنا ـ أي مقيمين ـ لم يسافروا ، ما ماتوا وما قُتِلوا ، فتكوت المقالة تثبيطًا لإخوانهم الباقين عن الضرب في الأرض وعن الغزو ، ويكون العامل في " إذا " " هلاكًا " ، وهو مصدر يَنْحَلُّ بـ " أنْ " والمضارع ، أي : مخافة أن يهلك إخوانهم الباقون إذا ضربوا في الأرض ، أو كانوا غُزًّى "[١] .

وبهذا يكون القائلون بأن " إذا " لا تستعمل للماضي بمعنى " إذ " قد لجئوا إلى التأويل .

وكان ابن عطية والبيضاوي وأبو السعود العمادي من المُفسرين الذين قالوا بعدم جواز استعمال " إذا " للماضي بمعنى " إذ " .

فنجد أبن عطية يجعل علة استعمال الماضي مع " إذا " مع أنها للاستقبال في قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى) لوقوعه صلة للموصول " الذين "؛ لأن " الذين " اسم فيه إبهام يعم من قال في الماضي ، ومن يقول في المستقبل ، ومن حيث هذه النازلة تتصور في مستقبل الزمان ، ويطرد النهي للمؤمنين فيها ، فوضعت " إذا " لتدل على اطراد الأمر في مستقبل الزمان، وهذه فائدة وضع المستقبل موضع الماضي ، وهي الدلالة على ثبوت الأمر، لأن صيغة الماضي متحققة الوقوع[٢] .

وكذا نجد البيضاوي يحمل قوله تعالى (إذا ضربوا)على أنه حكاية لحال ماضية[٣] .

---

١ ـ البحر المحيط : ٣ / ٤٠٠ ، ٤٠١ بتصرف .

٢ ـ ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب لأبي محمد ابن عطية ا لأندلسي بتحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٢هـ : ١ / ٥٣٠ ، ٥٣١ .

٣ ـ ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي بتحقيق / محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨هـ : ٢ / ٤٥ .

وكذا فعل أبوالسعود فحمل هوالآخر قوله تعالى (إذا ضَرَبُوا) على أنه حكاية لحال ماضية ، وعلل ذلك بأن المرادَ بها الزمانُ المستمرُّ المنتظمُ للحال الذي عليه يدورُ أمرُ استحضارِ الصورة[١] .

تعقيب

وبعد عرض مذاهب النحاة والمفسرين في " إذا " هل تستعمل للماضي بمعنى " إذ " أم لا ؟

أودُّ القول إنني أؤيد مذهب القائلين باستعمال " إذا " للماضي بمعنى " إذ " ؛ وذلك لكثرة الشواهد القرآنية والشعرية التي استعملت فيها " إذا " للماضي صراحة ، كما أنَّ القائلين بعدم جواز استعمال " إذا " للماضي بمعنى " إذ " قد لجئوا لتأويل بعض الشواهد بتقدير عامل محذوف يعمل في " إذا " ، أو بإخراج هذه الشواهد عن ظاهرها الذي تدل عليه بجعلها حكاية حال ماضية أو مستقبلة ، مع أنَّ دلالة " إذا " فيها على الماضي الصريح ظاهرة واضحة ، وأقصى ما يمكن أن يُقال في هذا الباب " إذا " تستعمل في الأصل للمستقبل ، ولكن لَمَ لا يجوز استعمالها في الماضي أحيانًا ؛ لما بينها وبين كلمة " إذ " من المشابهة الشديدة " ؟

ومن ثَم أرى أنَّ استعمال " إذا " بمعنى " إذ " جائز لكثرة الشواهد التي تؤيده ، ولا داعي للتأويل الذي لجأ إليه المانعون .

---

١ ـ ينظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لمحمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت : ٢ / ١٠٣ .

المبحث الثالث
استعمال " إذا " ظرفًا محضًا

استعمال " إذا " ظرفًا محضًا

تستعمل " إذا " للظرفية المحضة دون أن يراد مع الظرفية معنى الشرطية[١] ، ومن ذلك قوله تعالى (وَيَقُولُ الإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[٢] فـ "إذا " في الآية السابقة قد أُسْتُعْمِلت عند النحاة ظرفًا محضًا ، وليس فيها معنى الشرط[٣] .

وقد ذكر الشيخ عضيمة العديد من الشواهد على استعمال " إذا " للظرفية المحضة ومن ذلك قوله تعالى (فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ)[٤] ، وقوله تعالى (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)[٥]، وقوله تعالى (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ)[٦]، وقوله تعالى (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ)[٧] ، وقوله تعالى (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا)[٨] ، وقوله تعالى (ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ)[٩] ، إلى غير ذلك من الشواهد القرآنية العديدة التي ذكرها الشيخ عضيمة لاستعمال " إذا " للظرفية المحضة[١٠] .

وبإمعان النظر في الشواهد القرآنية السابقة نجد أنها تدل على الظرفية المحضة ، وليس فيها معنى الشرطية كما ذكر ذلك الشيخ عضيمة ، وبالرغم من ذلك وجدنا الدكتور / فيصل إبراهيم يحاول جاهدًا إثبات أن " إذا " في الشواهد السابقة وغيرها ممَّا

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤٠٨ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٠ ، المغني : ١ / ١١٧ .

٢ ـ سورة مريم آية : ٦٦ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤٠٨ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٠ .

٤ ـ سورة آل عمران من الآية : ٢٥ .

٥ ـ سورة النساء من الآية : ٤١ .

٦ ـ سورة البقرة من الآية : ١٩٦ .

٧ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٣٢ .

٨ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٨٢ .

٩ ـ سورة المائدة من الآية : ٨٩ .

١٠ ـ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن للدكتور/ محمد عبد الخالق عِضيمة ، دار الحديث ـ القاهرة ، القسم الأول : ١ / ١٨٨ .

ذكرها الشيخ عضيمة عارية عن معنى الظرفية تمامًا ، وذكر أنها فيها شرطية .

ومن أجل ذلك خرجَّ كل الشواهد التي أُسْتُعِملت فيها " إذا " للظرفية على كونها شرطية ، ولا مانع عنده من جعل جوابها محذوفًا ، أو من جعل الفاء محذوفة في جوابها .

فنجده يحمل " إذا " في الشواهد القرآنية الآتية :

قوله تعالى (فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) ، وقوله تعالى (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ) ، وقوله تعالى (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ)، وقوله تعالى (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ)[١] ، وقوله تعالى (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ)[٢] ، وقوله تعالى (اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ)[٣] ، نجده خرَّج " إذا " في كل هذه الشواهد على أنَّها شرطية ، ونجده يرى أنه لا داعي للإصرار على القول بظرفيتها ؛ لأنه يمكن أن تكون محذوفة الجواب كما هو الحال في " إنْ " التي حُذف جوابها في نحو قوله تعالى (وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)[٤] فجواب " إنْ " في الآية الكريمة محذوف على الأصح لدلالة ما قبله عليه[٥] ، وقد نص النحاة على جواز حذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل[٦] ، فالدكتور فيصل يرى أنَّه يمكنا قياس " إذا " في جواز حذف جوابها على " إنْ " الشرطية التي حُذف جوابها في الآية السابقة [٧] .

ثم نجده قد اتخذ من قوله تعالى (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ) شاهدًا على أنَّ " إذا " في الآية الكريمة لا تصلح أن تكون ظرفية كما قال الشيخ عضيمة ، وإنما هي في حقيقة الأمر شرطية ولإثبات ذلك نجده يقول :

---

١ ـ سورة المائدة من الآية : ١٠٦ . ٢ ـ سورة هود من الآية : ١٠٢ .

٣ ـ سورة يوسف من الآية : ٦٢ . ٤ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٢٨ .

٥ ـ ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٤٥٧ .

٦ ـ ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ٢ / ٦٠ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٨٦ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٤٢ ، التصريح : ٢ / ٤١١ .

٧ ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة : ١٠٣ ، ١٠٤ .

" إذا ما عددنا " إذا " ظرفًا على سبيل المثال في قوله تعالى (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ)، يكون المعنى أنَّ (العضل) منهيٌ عنه ساعة وقوع التراضي ، وهذا يفهم جواز العضل في غير ساعة وقوعه ولو استمر التراضي في حد ذاته ؟

ذلك أنَّ النهي مقيد بوقت الوقوع لا بقيام التراضي من حيث هو ، وعند إرادة التعليق الشرطي بـ " إذا " يكون النهي عن (العضل) معلقًا على قيام التراضي لآ على ساعة قيامه "[١] .

والواقع أنَّ فيما قاله في الآية الكريمة نظرًا :

مَنْ قال إنَّنا إذا اعتبرنا " إذا " ظرفية فالنهي يكون مقيدًا بوقت الوقوع فقط لا بقيام التراضي مطلقًا ، وقد رجعت إلى العديد من كتب التفسير ولم أجد هذا المعنى الذي ذكره على القول بظرفية " إذا " ، ولا أدري من أين أتي به ؟ !

وعلى قوله إن " إذا " شرطية أين جواب الشرط الذي يتم به مع الشرط طرفي التعليق الشرطي حتى نفهم منهما معنى لا يفهم حال كون " إذا " ظرفية .

لم يذكر د/ فيصل تقدير الآية على اعتبار كون " إذا " شرطية لكن إذا ما حاولنا جعل " إذا " شرطية يكون التقدير ـ والله أعلم ـ : إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ، والمعنى ـ والله أعلم ـ إذا حصل التراضي فلا تمنعوهن من أن ينكحن أزواجهن .

وعلى اعتبار " إذا " ظرفية ذهب المفسرون أن في الناصب لـ " إذا " وجهين :

أحدهما : " ينكحن " أي : أن ينكحن وقت التراضي، **والثاني** : أن يكون " تعضلوهن " أي : لا تعضلوهن وقت التراضي[٢] .

والمعنى على كون الناصب لـ " إذا " هو " ينكحن " : لا تمنعوهن أن ينكحن أزواجهن وقت التراضي ، أي: وقت حصول التراضي بما يحسن بالدين والمروءة من الشرائط .

والمعنى على كون " تعضلوهن " هو الناصب لـ " إذا " : لا تمنعوهن وقت التراضي أن ينكحن أزواجهن .

وأرى أن المعنيين لا فرق بينهما ؛ لأن كلا المعنيين يدل على النهي عن المنع من النكاح وقت حصول التراضي بينهما .

وأرى أيضًا أنه لا اختلاف في المعنى بين جعل " إذا " ظرفية ، وجعلها شرطية على رأي د / فيصل .

١ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة : ١٠٥ .

٢ ـ ينظر : التبيان : ١ / ١٨٤ ، البحر المحيط : ٢ / ٤٩٤ ، الدر المصون في علوم الكتاب للسمين الحلبي بتحقيق د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم ـ دمشق : ٢ / ٤٦١ .

فغاية الأمر على القول بشرطيتها كما ذكرت : أن حصول النهي عن المنع من نكاح الأزواج معلقٌ على قيام التراضي ، وهو نفس المعنى الذي تدل عليه " إذا " على القول بظرفيتها .

و لكن د/ فيصل قد ذهب إلى القول باختلاف التقديرين على القول بشرطية " إذا " وعلى القول بظرفيتها ؛ لكي يثبت أنَّ " إذا "متمحضة للشرطية في الآية ، وأن المعنى لا يستقيم على القول بظرفيتها ، وليس الأمر كما قال ؛ لأننا وجدنا أن المعنى مستقيم على القول بظرفيتها أيضا كما ذكرتُ، بل المعنى على القول بظرفيتها أو بشرطيتها واحد ، وليس مختلفًا .

وهنا أيضًا أودُّ القول إنَّ هناك فرقًا بين " إنْ " و" إذا " ؛ ومن ثَمَّ لا يمكننا أن نقول بجواز حذف جواب " إذا " قياسًا على جوازحذف جواب " إنْ " ؛ لأن " إنْ " ليس فيها سوى معنى الشرطية ، وهي أم الباب ، ومن المعروف أنَّ أمهات الأبواب لها خصائص تمتاز بها عن غيرها .
ومن ثَمَّ فلا تقاس " إذا " على " إنْ " في جواز حذف جوابها .

وأودّ أيضًا أن أقول إنَّ ما ذكره د / فيصل من أن " إنْ " الشرطية لمَ لا تُجعَل ظرفية حال حذف جوابها ؟ كما جُعِلت " إذا " ظرفية لأنه لاجواب لها ، أقول له " إنْ " لم تستعمل ظرفية أصلًا حتى نقول لمَ لَمْ تُحمَل " إنْ " على الظرفية ؟
بخلاف " إذا " فقد استعملت للظرفية والشرطية ، فلا يصح القياس على " إنْ " .

ومن ثَمَّ أرى أنه لا داعي لتكلف تقدير " إذا " شرطية في هذه الشواهد كما فعل د/ فيصل إبراهيم ؛ لأن دلالتها على الظرفية المحضة واضحة غاية الوضوح في الشواهد التي ذكرناها ، و لا يمكن إنكار ظرفية " إذا " كما يرى د/ فيصل إبراهيم ؛ لأنها وقعت ظرفًا للزمان بمعنى " إذ " ـ على الراجح عندي ـ ، فكيف لا تكون ظرفًا للمستقبل ؟!
وهنا أودُّ الإشارة إلى أن ابن هشام قد ذكر أن " إذا " قد أُستُعملت ظرفية محضة في قوله تعالى (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)[١] ، وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ)[٢] ، وعلل ابن هشام لاستعمال " إذا " في الآيتين للظرفية المحضة ؛ وذلك لخلوها من الفاء في جوابها فقال مُعلِقًا على الآيتين السابقتين :

١ ـ سورة الشورى من الآية : ٣٧ .

٢ ـ سورة الشورى آية : ٣٩ .

" فـ " إذا " فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء مثل (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[١] ، وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء مردود بأن الفاء لا تُحذف إلا لضرورة ، وقول آخر إن الضمير توكيد لا مبتدأ ، و ما بعده الجواب ظاهر التعسف ، وقول آخر إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة "[٢] .

وهنا أودُّ القول إن أبا البقاء العكبري والرضي قد أجازا أن يأتي جواب " إذا " الشرطية خاليًا من الفاء إذا كان جملة اسمية ، وقد أشرت إلى ذلك من قبل[٣] .

كما أودُّ القول إن أبا حيان قد أجاز مجيء جواب " إذا " الشرطية خاليًا من الفاء إذا كان منفيًا بـ " ما " ، أو " لا " ، أو " إن " النافية فقال : " وانفردت " إذا " بأنه إذا كان جوابها منفيًا بـ " ما " أو بـ " لا " لا تدخله الفاء ، بخلاف أدوات الشرط غيرها فلا بد من الفاء مع " ما " ومع " لا " إذا ارتفع المضارع ، فلو وقعت " إن " النافية في جواب غير " إذا " فلا بُدَّ من الفاء "[٤] .

وقد أجاز الشيخ عضيمة أيضًا أن يأتي جواب " إذا " الشرطية خاليا من الفاء في المواضع التي يجب اقترانه فيها بالفاء في الأدوات الجازمة ؛ وذلك لأنه يرى أن لأدوات الشرط غير الجازمة شأنًا يخالف الأدوات الجازمة ، وأيضًا لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن ، ولا داعي للتأويل[٥] .

وهناأودُّ الإشارة إلى أنني أؤيد القول بأن " إذا " قد جاءت شرطية في الآيات التي ذكرها ابن هشام وهي قوله تعالى(وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)، وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) ؛ وما ذكره ابن هشام من أن جواب " إذا " الشرطية لابد أن يقترن بالفاء إذا كان جملةً اسمية ، قد أجاب عنه الرضي والشيخ عضيمة ، ومن ثَمَّ أرى أن " إذا " شرطية ههنا وليست ظرفية.

---

١ ـ سورة الأنعام من الآية : ١٧ .

٢ ـ المغني : ١ / ١١٧ .

٣ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٦ ، التبيان : ٢ / ١١٣٥ .

٤ ـ ينظر : البحر المحيط : ٨ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

٥ ـ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

كما أؤيد القول إن " إذا " شرطية أيضًا في غيرها من الشواهد التي لم تُعدْ فيها " إذا " شرطية لعدم اقتران جوابها بالفاء ومنها قوله تعالى (فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ)[١] ، وقوله تعالى (وَإِذَا ذُكِّرُوا لا يَذْكُرُونَ)[٢]، وقوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلا هُزُوًا)[٣] ، وقوله تعالى(أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)[٤] ، وقوله تعالى (أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)[٥]؛ وذلك لظهور معنى الشرطية في " إذا " فيها ، وكما قال الشيخ عضيمة : ينبغي أن يكون لأدوات الشرط غير الجازمة شأنًا يخالف الأدوات الجازمة ، وقد رأينا " إذا " قد خالفت أخواتها في أنها لم يجزم بها صراحة إلا في الشعر، ورأينا الجزم بها في النثر قليلًا جدًا ،وهذا يعنى أن لها أحكامًا انفردت بها ، ومنها أيضًا جواز عدم اقتران جوابها بالفاء في المواضع التي يجب فيها الآقتران بالفاء مع أخواتها من أدوات الشرط .

على أن " إذا " ليست بدعًا في حذف الفاء من جوابها مع بقائها شرطية ؛ إذ قد ورد حذف الفاء من جواب بعض أدوات الشرط الجازمة في النثر وفي الشعر ، و تفصيل ذلك فيما يلي :

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا صالحًا لجعله شرطًا ، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل .

لكن هناك مواضع يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، وقد لخصها ابن مالك بقوله في الألفية[٦] :

واقرن بفا حتمًا جوابًا لو جُعِل شرطًا لإن أو غيرها لم ينجعلْ

وتلك المواضع هي :

- **الجملة الاسمية** نحو قوله تعالى (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ، وقولهم : إن تأتني فأنا صاحبك .
- **الجملة الطلبية**[٧] نحوقوله تعالى(قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)[٨]، ونحو قولهم : إن ضربك فلا تضربْه .

وقد اجتمعا في قوله تعالى (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ)[٩] .

---

١ ـ سورة الأعراف من الآية : ٣٤ . ٢ ـ سورة الصافات آية : ١٣ .

٣ ـ سورة الفرقان من الآية : ٤١ ٤ ـ سورة الرعد من الآية : ٥ .

٥ ـ سورة المؤمنون من الآية : ٨٢ . ٦ ـ ألفية ابن مالك : ٥٨ .

٧ ـ وتشمل: الأمر، والنهي، والدعاء ولو بصفة الخبر، والنفي والاستفهام .

٨ ـ سورة آل عمران من الآية : ٣١ . ٩ ـ سورة آل عمران من الآية : ١٦٠ .

ـ **الجملة التي يكون فعلها جامدًا** نحو قوله تعالى (إِنْ تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي)[١] .
ـ **الجملة التي يكون فعلها مقرونًا بقد** نحو قوله تعالى (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ)[٢] .
ـ **الجملة التي يكون فعلها مقرونًا بحرف تنفيس** نحوقوله تعالى (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ)[٣] .
ـ **الجملة التي يكون فعلها مضارعًا منفيًا بـ "لن"** نحوقوله تعالى (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه)[٤] .
ـ **الجملة التي يكون فعلها منفيًا بـ "ما "** نحوقوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ)[٥] .
فجواب الشرط اقترن بالفاء في هذه المواضع وجوبًا عند الجمهور[٦] .

وأمَّا حذف الفاء من جواب الشرط في المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء فللنحاة في هذ أقوال :

فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز حذف الفاء إلا في ضرورة الشعر فقط ، ويمتنع في السعة[٧] .
وقد استشهد سيبويه على حذفه في الضرورة فقط بقول الشاعر[٨] :
مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

١ـ سورة الكهف من الآية : ٣٩ . ٢ ـ سورة يوسف من الآية : ٧٧ .

٣ ـ سورة التوبة من الآية : ٢٨ . ٤ ـ سورة آل عمران : ١١٥ .

٥ ـ سورة يونس من الآية : ٧٢ .

٦ ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٣ ، علل النحو : ٤٤٠ ، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري : ٤٤٠ ، اللباب : ١ / ٥٨ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، اللمحة في شرح الملحة : ٢ / ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، الجنى الداني : ٦٧ ، ٦٨ ، التصريح : ٢ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

٧ ـ ينظر : الكتاب ٣ / ٦٥ ، الهمع : ٢ / ٥٥٦ .

٨ ـ من البسيط لحسان بن ثابت في الكتاب : ٣ / ٦٥ ، وقد بحثت عنه في ديوانه فلم أجده ، ولعبد الرحمن بن حسان في : النوادرفي اللغة لأبي زيد الأنصاري بتحقيق د / محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة : الأولى : ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م : ٢٠٧ ، المقتضب : ٢ / ٧٢ ، المغني : ١ / ٦٧ ، المقاصد النحوية : ٤ / ١٩٢٣ ، التصريح : ٢ / ٤٠٦ ، ولكعب بن مالك الأنصاري في=

فقد حذف الشاعر الفاء من قوله " الله " لضرورة الشعر، والتقدير : فالله يشكرها[١] .

وقد تبع مذهب سيبويه ابن الوراق وابن مالك في كتابيه (شرح الكافية وشرح التسهيل) وابن هشام فأجازوا حذف الفاء في ضرورة الشعر فقط[٢] .

و نسب السيوطي لأبي حيان[٣] أنه نقل عن بعض النحاة أنه يجوز حذف الفاء من جواب الشرط في ضرورة الشعر وفي الاختيار ، وذكر أن أبا حيان قد خرَّج عليه قوله تعالى (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)[٤] .

لكنْ برجوعي لكتاب (البحر المحيط) لأبي حيان وجدته يقول أثناء تفسيره لقوله تعالى (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) : " زعم البعض أن جواب الشرط (إنكم لمشركون) على حذف الفاء أي : فإنكم ، وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن ، وإنما الجواب محذوف ، و(إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف والتقدير : والله إن أطعتموهم ..... وحُذف الشرط لدلالة جواب القسم عليه "[٥] .
فأبوحيان في قوله السابق لم يُخَرِّجْ قوله (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) على حذف الفاء من جواب الشرط كما ذكر السيوطي ، بل ذهب إلى أن الجواب محذوف ، ومن ثَمَّ يمكننا القول إنَّ فيما نسبه السيوطي لأبي حيان نظرًا ؛ لأن أبا حيان قد نص في

= ديوانه بتحقيق / سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، الطبعة : الأولى : ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م : ٢٨٨ ، شرح أبيات سيبويه : ٢ / ١١٥ ، ولعبد الرحمن بن حسان أو لكعب بن مالك في : شرح شواهد المغني : ١٧٨ ، الخزانة : ٩ / ٥١ ، بلا نسبة في الجمل في النحو للخليل : ٢٢٠ ، الأصول : ٣ / ٤٦٢ ، علل النحو : ٤٤٠ ، الخصائص : ٢ / ٢٨٣ ، اللباب : ٢ / ٥٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٩٧ ، اللمحة في شرح الملحة : ٢ / ٧٨٧ ، الجنى الداني : ٦٩ ، الهمع : ٢ / ٥٥٥ .
الشاهد : قوله " الله يشكرها " حيث حذفت الفاء لضرورة الشعر، والتقدير : فالله يشكرها .

١ ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٤ .

٢ ـ ينظر : علل النحو : ٤٤٠ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، شرح التسهيل : ٤ / ٧٦ ، المغني : ١ / ١١٤ .

٣ ـ ينظر : الهمع : ٢ / ٥٥٥ .

٤ ـ سورة الأنعام من الآية : ١٢١ .

٥ ـ البحر المحيط : ٤ / ٦٣٤

أكثر من موضع من كتابه (البحر المحيط)على أن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة الشعر فقط ، ومن ثَمَّ ينبغي أن يتنزه عنه كتاب الله عزَّ وجلَّ[١].

وقد نسب المرادي وابن هشام أيضًا للأخفش القول بجواز حذف الفاء في الاختيار، وبرجوعي إلى كتاب معاني القرآن للأخفش لم أجد هذا القول الذي نسبه المرادي وابن هشام للأخفش ، ولكن ما وجدته في كتابه (معاني القرآن) للأخفش : أنه يجعل قوله تعالى (إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ)على تقدير : فالوصية ، ولكنه ذكر أن الفاء هنا للاستئناف[٢] ، ومعنى أن الفاء عنده للاستئناف أن هذه الفاء ليست هي فاء الجزاء أو الجواب التي تقع في جواب الشرط ، وتربط الجواب بالشرط ، لأن الاستئناف معناه أنَّ ما بعدها كلام مستأف لا صلة له بما قبله ؛ إذ هو يعني انقطاع ما بعده عمَّا قبله ، ومن ثَمَّ فهذه الفاء المحذوفة عنده ليست هي الفاء الواقعة في جواب الشرط حتى نقول إن الأخفش يجيز حذف الفاء من جواب الشرط في الاختيار ، ولعل جواب الشرط عنده محذوفٌ إلَّا أنه لم ينص على هذا .

وقد ذهب العُكبري إلى أنه يجوز حذف الفاء من جواب الشرط بقلة ، وذكر أنه يكثر حذفها إذا كان جواب الشرط ماضيًا كقوله تعالى (وَإِنْ أطعْتُموهم إنَّكم لَمُشْرِكون) ، وذكر أيضًا أنه إذا جاء فعل الشرط مستقبلًا وحذفت الفاء من الجواب ، كما هو الحال في قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

فلا يقاس عليه[٣] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن العكبري عندما ذكر أن الفاء يجوز حذفها بقلة ، لم يقيد ذلك بشعر أو نثر ، وعندما مثَّل لحذف الفاء إذا كان فعل الشرط ماضيًا مثَّل بشاهد من النثر ، وهذا يدل على الفاء يجوز حذفها عنده في النثر والشعر بقلة متى وُجِد الشرط الذي اشترطه .

وقد أجاز ابنُ مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) حذف الفاء في الشعر وغيره ، فقال بعد أن تحدث عن جواز حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط : " وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معًا ، ولم يخص ذلك بالشعر ، فحذف الفاء وحدها أولى

---

١ ـ ينظر : البحر المحيط : ٢ / ١٦٣ ، ٨ / ٣١٥ ، ٩ / ٣٤٥ .

٢ ـ ينظر : معاني القرآن للأخفش بتحقيق د/ هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة : الأولى : ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠ م : ١ / ١٦٨ .

٣ ـ ينظر : اللباب : ٢ / ٥٨ ، ٥٩ .

بالجواز ، وأنْ لا يُخص بالشعر ، فلو قيل في الكلام : " إنْ استعنت أنت مُعانٍ " ، لم أمنعه " (١) .

وقد استشهد ابن مالك على جواز حذف الفاء بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُبي بن كعب لما سأله عن اللُّقطة (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا)(٢) .

والتقدير : وإلَّا فاستمتع بها(٣) .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن ابن مالك قد أجاز هنا حذف الفاء في الشعر وغيره ، على الرغم أنَّه في كتابيه (شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل) جعله مختصًا بضرورة الشعر(٤) .

و ذهب ابن الصائغ والشيخ خالد إلى أن الفاء تحذف ندورًا في النثر وضرورة في الشعر(٥) ، فمن النثر : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُبي بن كعب لما سأله عن اللُّقطة (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا) .

ومن الشعرقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

وقول الآخر(٦) :

ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقادُ للغَي والصِّبا سيُلْفَى عَلى طولِ السَّلامةِ نادِما

---

١ ـ ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٩٣ .

٢ ـ أخرجه البخاري في صحيحه كتاب (اللُّقطة) ، باب (هل يأخذ اللُّقطة ولا يَدعها تضيع حتى لا يأخذها مَنْ لا يستحقها) : ٣ / ١٢٦ ، حديث رقم " ٢٤٣٧ " .

٣ ـ ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٩٢ .

٤ ـ شرح الكافية : ٣ / ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، شرح التسهيل : ٤ / ٧٦ .

٥ ـ ينظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ :٢ / ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، التصريح : ٢ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

٦ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت من شواهد : شرح التسهيل : ٤ / ٧٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٩٨ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي بتحقيق / نواف بن جزاء الحارثي ، منشورات الجامعة الاسلامية ـ المدينة المنورة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٤ م : ٢ / ٦٠٨ ، المقاصد النحوية : ٤ / ١٩٢٤، التصريح : ٢ / ٤٠٧ .
الشاهد : قوله : سيلفى " حيث حذفت الفاء من جواب الشرط للضرورة ، والتقدير : " فسيلفى " .

أراد : " فسيلفى " فحذفت الفاء لضرورة الشعر[١] .

و نسب البعض للمبرد أنه يمنع حذف الفاء في الضرورة وغيرها ، وذكروا أنه زعم أن الرواية في قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

هي : فالرحمن يشكرها[٢] .

وقد ردَّ السيوطي هذا القول المنسوب للمبرد قائلًا : " وليس بشيءٍ ؛ لأنه على تقدير صحة الرواية ، لا يطعن في صحة الرواية الأخرى "[٣] .

كما رد الشيخ خالد هذا القول المنسوب للمبرد ، بأن حذف الفاء قد في جاء الشعر وفي النثر[٤] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنه برجوعي لكتاب المقتضب للمبرد ، لم أجد هذا القول المنسوب للمبرد ، ولكن وجدته يقول بعد أن ذكر قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

" فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء "[٥]، ولم يذكر المبرد أن حذف الفاء ممتنع ، أو أن الشاعر ارتكب محظورًا بحذفه للفاء من جواب الشرط .

وأرى أن المبرد أذا كان مانعًا لحذف الفاء من جواب الشرط مطلقًا في الشعر وغيره لنص على هذا هنا صراحة ؛ لأن هذا هو المقام المناسب لأن يذكر فيه موقفه من حذف الفاء في جواب الشرط ، ولكنه لم يفعلْ ، وهذا يشير أن فيما نسبه البعض للمبرد نظرًا ، وأنه لم يمنع حذف الفاء من جواب الشرط مطلقًا كما نُسِب إليه .

---

١ ـ ينظر : التصريح : ٢ / ٤٠٧ .

٢ ـ ينظر : : الجنى الداني : ٦٩ ، المغني : ١ / ١٨٧، المقاصد النحوية : ٤ / ١٩٢٤، التصريح : ٢ / ٤٠٦، الهمع : ٢ / ٥٥٥ .

٣ ـ ينظر : الهمع : ٢ / ٥٥٦ .

٤ ـ ينظر : التصريح : ٢ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

٥ ـ ينظر : المقتضب : ٢ / ٧٢ .

تعقيب

وبعد عرض أقوال النحاة في حكم حذف الفاء من جواب الشرط في المواضع التي يجب فيها اقترانه بالفاء أودُّ القول : تعددت أقوال النحاة في حكم حذف الفاء من جواب الشرط في المواضع التي يجب فيه اقترانه بالفاء فمنهم من جعله مختصًا بضرورة الشعر ، ومنهم مَنْ منعه مطلقًا ، ومنهم مَنْ أجازه بقلة مع تقييد الجواز بشرط ، ومنهم مَنْ أجازه مطلقًا ، وهذا يعني أن حذف الفاء من جواب الشرط في المواضع التي يجب فيه اقترانه بالفاء جائز عند البعض .

وبناء على هذا فإنني أرى جواز حذف الفاء من جواب " إذا " الشرطية قياسًا على جواز حذفها عند البعض من جواب بعض أدوات الشرط الأُخرى غير " إذا " .

وهنا أمرٌ أودُّ الإشارة إليه وهو أن الدكتور/ فيصل إبراهيم قد ذهب أيضًا إلى أن " إذا " شرطية في قوله تعالى(وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)، وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) محتجًا بما ذكره الشيخ عضيمة[١] ، **ومن ثَمَّ أقول** : الدكتور فيصل يأخذ من كلام الشيخ عضيمة ما يتمشي مع الفكرة التي يريد إثباتها ، وينكر من كلامه ما لا يتمشى مع مذهبه ؛ لأنه قد احتج بقول الشيخ عضيمة هنا على شرطية " إذا " ، ومن قبل لم يعتد بكلامه في الآيات التي ذكرها مثالًا على " إذا " حين تكون للظرفية المحضة .

---

١ ـ ينظر : إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة : ١٠٩ .

المبحث الرابع
استعمال " إذا " للحال .

استعمال " إذا " للحال

تستعمل " إذا " للحال وذلك بعد القسم ومنه قوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى)[١] وقوله تعالى (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)[٢] وقوله تعالى (وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ)[٣] فـ" إذا " في الآيات السابقة قد وقعت بعد القسم وقد ذكر النحاة أنها أُستُعملت للحال[٤] .

و" إذا " بعد القسم عند النحاة ظرفٌ للحال ، وليس فيها معنى الشرطية ولا تدل على الاستقبال[٥] .

وقد علل ابن الحاجب لعدم تضمن " إذا " الواقعة بعد القسم لمعنى الشرط قائلًا : " لأنه لو قُدر شرطًا لفسد المعنى من جهة أنَّ الجواب لابد أن يكون مذكورًا ، أو في معنى المذكور لدلالة ما تقدم عليه ، وهنا لم يُذكَر شيءٌ يصلح جوابًا ، فيجب أن يكون ما تقدم هو الدال ، فيفسد حينئذٍ المعنى إذ يصير : إذا يغشي الليلُ أُقسمُ ، فيصير القسمُ معلقًا على شرطٍ وهو ظاهر الفساد ، فيجب أن يكون ظرفًا "[٦] .

العامل في " إذا " الواقعة بعد القسم

اختلف النحاة في العامل في " إذا " الظرفية الواقعة بعد القسم على أقوال:

القول الأول للزمخشري :

تحدث الزمخشري عن العامل في " إذا " أثناء تفسيره لقوله تعالى(وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا)[٧] فقال : إن العامل في " إذا " هو واو القسم ؛ لأن الواو عنده نابت مناب فعل القسم بدليل أنه يطرح معها طرحًا ونابت أيضًا

---

١ ـ سورة الليل آية : ١ . ٢ ـ سورة النجم آية : ١ .

٣ ـ سورة الانشقاق آية : ١٨ .

٤ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٠ ، الارتشاف : ٣ / ١٤٠٨، المغني : ١ /١١١ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي بتحقيق / نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ـ بغداد طبعة سنة " ١٩٧٧م : ٤٢٣ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

٥ ـ ينظر :الإيضاح في شرح المفصل : ١ /٥١٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٧ ، التذييل والتكميل :٧ / ٣١٠ ، المغني : ١ / ١١١ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١ / ١٩٣ .

٦ ـ الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥١٢ . ٧ ـ سورة الشمس آية : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

عن الباء ، فالواو عنده سدت مسد الفعل والباء معًا ، ومن ثَمَّ فهي تنصب وتخفض ، تنصب الظرف" إذا " ، وتخفض المقسم به[١] .

والذي دفع الزمخشري لهذا القول أنه لو جعل " واو " القسم نائبة عن فعل القسم فقط دون الباء ، مع كون ما بعدها من الواوات معطوفًا عليها ، لكان هذا من العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وهو أمر مختلف فيه بين النحاة قد منعه البعض ومنهم الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري والعكبري[٢] ، و أجازه بعض الكوفيين والأخفش فيما نُسِب إليه وابن طلحة وابن الطراوة[٣] ، ولما كان الزمخشري من المانعين للعطف على معمولي عاملين مختلفين ، جعل واو القسم الأولى في الآية نائبة عن فعل القسم والباء معًا ، ثم جعل ما بعدها من الواوات العواطف نوائب عن هذه الواو في العمل ، وبهذا يكنَ أيضًا العوامل للنصب والجر معًا كما تقول: " ضرب زيد عمرًا ، وبكر خالدًا "، فترفع بالواو وتنصب لقيامها مقام " ضرب " الذي هو عاملهما ، وكذا في الآية الواوات العواطف تنصب وتخفض لقيامها مقام " واو " القسم في أول الآية ، وبهذا لا يكون في الآية الكريمة عطفًا على معمولي عاملين مختلفين ، بل على معمول عامل واحد [٤] .

ولم يكن بإمكان الزمخشري عدم جعل الواوات في الآية السابقة للعطف ، وحملها على القسم ؛ حتى لا يقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه ؛ وذلك لأنهما استكرها كون الواو للقسم لئلا يحتاج كلُّ قسم إلى جواب يخصه[٥] .

---

١ ـ ينظر : الكشاف : ٤ / ٧٥٨ .

٢ـ ينظر : الكتاب : ١ / ٦٥ ، ٦ ، المقتضب : ٤ / ١٩٥ ، الأصول : ٢ / ٦٩ ، الكشاف : ٤ / ٧٥٨ ، اللباب : ١ / ٤٣٣ ، شرح المفصل : ٣ / ٢٧ .

٣ ـ ينظر : المقتضب : ٤ / ١٩٥ ، الأصول : ٢ / ٦٩ ، اللباب : ١ / ٤٣٣ ، شرح المفصل : ٣ / ٢٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، البسيط في شرح الجمل الزجاجي لابن أبي الربيع بتحقيق الدكتور / عياد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م : ١ / ٣٥٣ ، الارتشاف : ٤/٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، الهمع : ٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

٤ ـ ينظر : الكشاف : ٤ / ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١ /١٩٤ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠١ .

وكأن الزمخشري بهذا يكون قد ذهب في نهاية الأمر إلى أنَّ العامل في إذا " هو فعل القسم الذي نابت عنه الواو ؛ لأن الواو هنا بمعنى " أُقسمُ " .

القول الثاني لابن الحاجب :

و قد ذهب ابن الحاجب إلى أن العامل في " إذا " محذوف تقديره : والليل حاصلًا في هذا الوقت ، وهو في موضع الحال من " الليل " ، والعامل في الحال هو فعل القسم ، ولا يجوز عند ه أن يكون العامل في " إذا " فعل القسم لفساد المعنى ؛ إذ يصير المعنى : أُقسمُ في ذلك الوقت بالليل ، وليس المعنى على تقييد القسم بوقت بل معنى القسم مطلقًا[١] .

وقد ردَّ الرضي قول ابن الحاجب السابق فقال : " وفيه نظرٌ ؛ إذ لا شيء هنا يُقدَّر عاملًا في " حاصل " إلا معنى القسم ، فهو حال من مفعول " أقسم " ، فيكون الإقسام في حال حصول الليل ، كما أنَّ المرور في قولك : " مررت بزيدٍ صارخًا " : في حال صراخه ، وحصول الليل في وقت غشيانه ، لأن وقت غشيانه ظرف له ، كما أن الخروج في قولك : " خرجت وقت دخولك " : في وقت دخول المخاطب ، فيكون الإقسام حال غشيان الليل ، وهو فاسدٌ ، وأيضًا في قوله تعالى (وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ) يلزم أن يكون الزمان حالًا من الجثة ، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبرًا عنها "[٢] .

وقد ردَّ أبو حيان أيضا قول ابن الحاجب بمثل ما رده به الرضي[٣] .

كما اعترض الزركشي على قول ابن الحاجب قائلًا : " وقد وقع ابن الحاجب في محذور وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جعلت " إذا " معمولة لفعل هو حال من " الليل " لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال "[٤] .

القول الثالث لبعض النحاة :

و قد ذهب البعض إلى أن " إذا " الواقعة بعد القسم بدلٌ من المقسم به مخرَج عن

---

١ ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١ / ٥١٢ .

٢ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٧ .

٣ ـ ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٤٨٨ .

٤ ـ البرهان في علوم القرآن : ٤ : ١٩٣ بتصرف يسير .

الظرفية ، أي : وقت غشيان الليل[١] .

وقد رد الرضي أيضًا هذا القول فقال : " وفيه نظرٌ من وجهين : أحدهما من حيث إخراج " إذا " عن الظرفية قليل ، والثاني : أن المعنى : بحقِّ القمر متسقًا ، لا بحق وقت اتساق القمر "[٢] .

وقد أيَّد الزركشي هذا القول[٣] .

القول الرابع للعُكبري :
وقد ذهب العُكبري إلى أن العامل في " إذا " هو فعل القسم المحذوف ؛ أي : أُقسم بالنجم وقت هُوِيِّهِ[٤] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن قول ابن الحاجب السابق أيضًا فيه ردٌّ لقول العكبري ؛ لأنه لم يجز أن يكون العامل في " إذا " هو فعل القسم ؛ وذلك لفساد المعنى ؛ إذ يصير المعنى : أُقسمُ في ذلك الوقت بالليل ، وليس المعنى على تقييد القسم بوقت بل معنى القسم مطلقًا[٥]

وقد استشكل أبو حيان على قول العُكبري معللًا ذلك بأن " إذا " ظرفٌ للمستقبل ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف ؛ لأن " أُقْسمُ " إنشائي فهو في الحال ، و" إذا " لما يُستقبلُ ، فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛ لاختلاف زمان العامل والمعمول[٦].

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّ ردَّ ابن الحاجب وأبي حيان لمذهب العُكبري يعتبر ردًّا أيضًا

---

١ ـ ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣ / ٢٧٧ .

٢ ـ شرح الكافية للرضي : ٣ / ٢٧٧ .

٣ ـ ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

٤ ـ التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٨٦ .

٥ ـ ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١ / ٥١٢ .

٦ ـ البحر المحيط : ١٠ / ٤٨٨ .

لمذهب لزمخشري ؛ لأن خلاصة مذهب الزمخشري أن الناصب لـ " إذا " هو " واو " القسم التي هي نائبة عن فعل القسم وبمعناه ، فتقدير العامل في " إذا " هو أيضًا " أقسمُ " .

وقد أجاب الزركشي على ما استشكل به أبوحيان على قول العُكبري من وجهين[١] **:**
الأول : أنَّ الزمانين لمَّا اشتركا في الوقوع المُحقَّق نَزلَا منزلة الزمان الواحد ، و لهذا يصح عطف أحدهما على الآخر كقوله تعالى (إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا)[٢] ثم قال تعالى بعد ذلك (وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا)[٣] .

الثاني : أنه على ظاهره ، ويكون من جعل المستقبل بمعنى الحاضر ، كقوله تعالى (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)[٤] .

القول الخامس للرضي :
وذهب الرضي إلى أنَّ العامل في " إذا " مصدر مضاف محذوف فقال : " وليس يبعد أن يُقال : هو طرف لما دلَّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال ؛ لأنه لا يُقسم بشيءٍ ألا لحاله العظيمة ، فتعلقه بالمصدر المقدر ، على ذكرنا ..... من جواز عمله مقدرًا عند قوة الدلالة عليه ، وخاصة في الظرف ، فإنه يكتفى برائحة الفعل وتوهمه ، كما هو مشهور ، فالتقدير : " وعظمته إذا اتسق " ..... فأضمر العظمة ؛ إذ لا يتعجب إلا من عظيم ، كما لا يُقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني "[٥] .

وقد أيد الشيخ عضيمة مذهب الرضي و رأى أنه الأولى بالقبول لأنَّ فيه حسمًا لهذا الاختلاف ، وخروجًا عن هذه الإشكالات التي وردت على الأقوال في العامل في " إذا "[٦] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن أبا حيان قد ذكر كل الأقوال التي قيلت في ناصب " إذا " الواقعة بعد القسم ما عدا قول الرضي فلم يذكره ، وقد استشكل على كل الأقوال ،

---

١ ـ البرهان في علوم القرآن : ٤ /١٩٢ . ٢ ـ سورة الفرقان من الآية : ١٠ .

٣ ـ سورة الفرقان من الآية : ١٠ . ٤ ـ سورة الزمر من الآية : ٧٣ .

٥ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

٦ ـ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

وردَّها جميعًا ، إلا أنه لم يذكر ما هو العامل عنده في " إذا " ، بل اكتفى بذكر الأقوال في العامل والإشكالات عليها فقط[١] .

تعقيب

و بعد عرض أقوال النحاة في العامل في " إذا " الواقعة بعد القسم أودُّ القول إنني أؤيد ما قاله الشيخ عضيمة من أن مذهب الرضي هو الأولى بالقبول ؛ إذ لم يوجه إليه إشكالٌ كما هو حدث مع غيره من الأقوال في العامل في " إذا " الواقعة بعد القسم ، وأيضًا لأن تقدير الرضي يبعدنا عن إشكال العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ)[٢] ، وقوله تعالى (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا) ، وقوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى)[٣] ، ففي الآية الأولى يكون قوله تعالى " والصبح " معطوف على " الليل " والعامل فيه واو القسم ، ويكون قوله تعالى " إذا " معطوف على " إذا " الأولى والعامل فيها فعل القسم على رأي العكبري ، أو العامل فيها محذوف وهو حال من " الليل " على قول ابن الحاجب ، وكذا القول في باقي الآيات ، ومن المعروف أن العطف على عاملى معمولين مختلفين أمرٌ مختلفٌ فيه بين النحاة فمنهم من منعه ، ومنهم مَنْ أجازه كما أشرتُ من قبل ، ومن ثَمَّ فمن الأولى عدم حمل شيءٍ من القرآن الكريم على المختلف فيه ، خصوصًا و أنَّ هناك قولًا آخَرَ يمكننا حمل ما ورد من القرآن الكريم عليه ، وهو ما ذهب إليه الرضي .

ولذا أرى أن مذهب الرضي هو الأولى بالقبول ؛ إذ على تقديره للعامل في " إذا " الواقعة بعد القسم يكون العطف في هذه الآيات السابقة على معمول عامل واحد ، وهو ممَّا لا خلاف فيه بين النحاة ، ومذهبه أيضًا لا تكلف فيه من حيث المعنى ؛ لأنه من المعلوم لنا أن الله تعالى لايقسم إلا بعظيم في أي معنى من المعاني[٤] .

---

١ ـ ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٤٨٨ .

٢ ـ سورة التكوير الآيتان: ١٧ ، ١٨ .

٣ ـ سورة الليل الآيتان : ١ ، ٢ .

٤ ـ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

المبحث الخامس

خروج " إذا " عن الظرفية .

خروج " إذا " الظرفية

ذهب بعض النحاة إلى أن " إذا " تخرج عن الظرفية وتقع مجرورة بـ " حتى " ، أو مبتدأً ، أو مفعولًا به :

أولًا القول بخروج " إذا " عن الظرفية وجرِّها بـ " حتى " :

دخلت " حتى " على " إذا " في العديد من الشواهد وقد اختلف النحاة في " إذا " حال دخول " حتى " عليها هل هي باقية على ظرفيتها أم خرجت عن الظرفية وجُرَّت بـ " حتى " ؟

اختلف النحاة في " إذا " التى دخلت عليها حتى على قولين :

القول الأول وهو لجمهور النحاة وذهبوا إلى أن " إذا " إن دخلت عليها " حتى " فهي باقية على ظرفيتها ، وقالوا إن " حتى " الداخلة على " إذا " حرف ابتداء داخلة على الجملة الشرطية بأسرها ، ولا عمل لها ، و" إذا " على بابها من كونها ظرفية شرطية ، وهي في موضع نصب على ما استقر لها(١) .

وقد أيد مذهب الجمهورالرضي و أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسيوطي والخضري وابن عاشور (٢) .

وقد استدل أبو حيان وناظر الجبيش لما ذهب إليه الجمهور من كون " إذا " التي تدخل عليها "حتى " باقية على ظرفيتها ، و " حتى " الداخلة على " إذا " ابتدائية لا عمل لها بأن : جميع ما ورد من دخول " حتى " على الجملة المصدرة بـ " إذا " الشرطية في لسان العرب وكلام الله تعالى لا يخلو عن الجواب ، فدل على أن " إذا " ليست معمولة

---

١ ـ ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٥١٩ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، المغني : ١ / ١١٠ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٦ ، المطالع السعيدة : ٤٢٢ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل بضبط وتصحيح / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م : ٢ / ٥١٠ ، التحرير والتنوير : ٤ / ٢٣٨ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٨ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٠ ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٠ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٩٠ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤١، الإتقان في علوم القرآن : ٢ / ٢٢٨ ، حاشية الخضري : ٢ / ٥١٠ ، التحرير والتنوير : ٤ / ٢٣٨ .

لما قبلها و لا مجرورة بـ " حتى " ، ومن ذلك قوله تعالى(هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ)[١] ، وقوله تعالى(وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[٢] ، وقوله تعالى (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[٣] ، وقوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي)[٤] ، وقوله تعالى(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا)[٥] ، وقوله تعالى(فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ)[٦] فـ " إذا " في الآيات السابقة باقية على كونها شرطًا ، ولهذا جاء جوابها تارة بالفعل الماضي ، وتارة بالفاء ، ولا شك أنَّ مجيء جواب " إذا " يبطل كون " حتى " جارة ؛ لأن الجرَّ يخرج " إذا " عن الظرفية ، ويُصَيِّرها مع ما بعدها في حيز المفرد ، ولا يبقى إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جوابًا ؛ لأنها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها[٧] .

كما استدل أبو حيان على بقاء " إذا " الواقعة بعد " حتى " على ظرفيتها و شرطيتها باتفاق النحويين على كون " إذا " شرطية في قوله تعالى (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[٨] ، ولكنهم اختلفوا في الجواب[٩] فقيل : الواو زائدة ، وقيل الجواب محذوف[١٠] .

---

١ ـ سورة يونس من الآية : ٢٢ . ٢ـ سورة فصلت الآيتان : ١٩ ، ٢٠ .

٣ ـ سورة الزمر من الآية : ٧١ . ٤ ـ سورة النمل من الآية : ٨٤ .

٥ ـ سورة محمد من الآية : ١٦ . ٦ ـ سورة محمد من الآية : ٤ .

٧ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤١ ، ١٩٤٢ .

٨ ـ سورة الزمر من الآية : ٧٣ .

٩ ـ ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢١١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤ / ٣٦٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ٤ / ١٧ ، الكشاف : ٤ / ١٤٧ ، المحرر الوجيز : ٤ / ٥٤٣ ، التبيان : ٢ / ١١١٤ ، البحر المحيط : ٩ / ٢٢٥ .

١٠ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٠ .

معنى كون " حتى " الداخلة على " إذا " الشرطية حرفَ ابتداءٍ

ذهب أبو حيان إلى أنه ليس المراد بكون "حتى " حرفَ ابتداءٍ أنه لا يليها إلا المبتدأ ، بل المراد أنه يكون بعدها المبتدأ نحو قول الشاعر(١) :

سَرَيْتُ بهم حتَّى تكِلّ مَطيُّهُمُ وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

أو يصلح أن يقع بعدها الابتداء وإن لم يكن بعدها المبتدأ ، نحو : " ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه " ، بنصب " زيد " ، فهي هنا حرف ابتداءٍ ؛ لأنه يصلح أن يكون بعدها المبتدأ فتقول : " حتى زيدٌ ضربتُه "، وكذلك يكون التقدير في قوله تعالى(فَهُمْ يُوزَعُونَ) : حتى هم إذا جاءُوها شهد عليهم سمعهم(٢) .

وذهب الرضي وناظر الجيش إلى أن كونها حرف ابتداء لا يُعني أن يقعَ المبتدأ بعدها فقط ، بل معناه أنه يستأنف الكلام بعدها ، أي أن الكلام الذي يليها مستأنف لا تعلق له بما قبلها من حيث اللفظ ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية كقوله تعالى (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)(٣) بالرفع ، وتقول : " سرتُ حتى يكلُّ الناسُ "(٤) .

١ـ من الطويل لامرئ القيس في ديوانه بشرح عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م : ١٦١ ، الجمل في النحو للخليل : ١٨٤ ، الكتاب : ٣ / ٢٧ ، شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٧٢ ، المفصل للزمخشري : ٣٨٠ ، المغني : ١ / ١٤٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٩٦ ، بلا نسبة في المقتضب : ٢ / ٤٠ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢١ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤٣ ، التصريح : ٢ / ٥٣٩ .

اللغة : سريت : سرت ليلًا ، تكل : تتعب ، المطي : الدواب الصالحة للركوب عليها ، الجياد : جمع جواد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل ، الأرسان : جمع رسن وهو حبل يقاد الحصان به.

المعنى : بقيت أسيرُ بهم كل الليل ، حتى تعبت مطيهم ، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها بدون أرسان ، لشدة تعبها.

الشاهد : حيث وقع المبتدأ بعد " حتى " في قوله " حتى الجيادُ " .

٢ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٠ ، ٣٢١ .

٣ ـ سورة البقرة من الآية : ٢١٤ .

٤ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٨ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤٣ .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن أبا حيان وناظر الجيش قد أجازا أيضًا أن تقدر " حتى " الداخلة على " إذا " الشرطية بمعنى الفاء ، كما قدرها النحويون[١] في نحو : " سرتُ حتى أدخلُ المدينةَ " برفع " أدخل " ، والتقدير : سرتُ فدخلت المدينة[٢] .

وقد جرى أبو البقاء العكبري على مذهب جمهور النحاة وذهب إلى أن " حتى " الداخلة على " إذا " ليست حرفَ جرٍّ ، ولا عمل لها ، بل هي حرفٌ تدخل على الجملة بمعنى الغاية ، كما تدخل الفاء والواو على الجمل ، و " إذا " في موضع نصب بجوابها[٣] .
فالعكبري بذلك قد أيد مذهب الجمهور في " حتى " إلا أنه جعلها بمعنى الغاية .

و استشكل البعض على ما ذكره العكبري من كون " حتى " للغاية ، و بعدها جملة الشرط[٤] .

وقد أجاب أبو حيان عن هذا الاستشكال فقال : " الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبًا على فعل الشرط ، فالتقدير المعنوي الإعرابي : فهم يوزعون إلى أن يشهد عليهم سمعهم وأبصارهم وقت مجيئهم إلى النار فينقطع الوزَّع ، وكذلك وسيق الذين كفروا إلى جهنم زُمرًا إلى أن تُفتحَ أبوابُها وقتَ مجيئهم فينقطع السوق "[٥] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن أبا حيان بعد أن أجاب على استشكال كون " حتى " للغاية مع مجيء جملة الشرط بعدها ذكر أن جعل " حتى " بمعنى الفاء يطيحُ بهذا الإشكال ؛ إذ لا تكون " حتى " إذ ذاك حرفَ غايةٍ[٦] .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ١٧ ، توضيح المقاصد :١ / ١٣١ .

٢ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٢ ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٠ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤٣ .

٣ ـ ينظر : التبيان : ١ / ٣٠١ ، ٣٣١ ، ٤٨٨ .

٤ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤٤ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٦ .

٥ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٢ . وينظر : الجنى الداني : ٣٧٢ ، المساعد : ١ / ٥٠٩ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٦ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤٤ .

٦ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٢ .

وعلى الرغم من أن أبا حيان يرى أن جعل " حتى " بمعنى الفاء يخرج بنا عن الإشكال السابق ، إلا أنه نفسَه قد أجاز أيضا جعل " حتى " للغاية بمعنى " إلى أنْ " فقال في كتابه " البحر المحيط " في أثناء تفسيره لقوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ)[١] : " وحتى إذا وقعت بعد " إذا " يحتمل أنْ تكونَ بمعنى الفاء ، ويحتمل أن تكون بمعنى " إلى أنْ " ، فيكون التقدير : فإذا جاءوك يجادلونك يقولُ ، أو يكون التقدير : وجعلنا على قلوبهم أكنة أنْ يفقهوه وفي آذانهم وقرًا أي : منعناهم من فهمِ القرآن وتدبره ؟ إلى أنْ يقولوا : إن هذا إلا أساطير الأولين في وقت مجيئهم مُجَادِلِيكَ ؛ لأن الغايةَ لا تؤخذ إلا من جواب الشرط لا من الشرط "[٢] .

فنجد أبا حيان قد ساوى هنا بين كون " حتى " بمعنى الفاء ، وكونها بمعنى الغاية ، ولم يشر إلى أن في كونها بمعنى الغاية إشكالًا كما فعل في كتابه (التذييل والتكميل) .

القول الثاني : وذهب أصحابه إلى أن " إذا " التي دخلت عليها " حتى " خرجت عن الظرفية و " حتى " حرفُ جرٍّ وما بعدها مجرور بها ، و" إذا " مع ما بعدها في حيز المفرد ، ولا تبقى إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جوابًا ؛ لأنها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها ، وعلى هذا لا تكون " إذا " حينئذ ظرفًا فيه معنى الشرط ، بل تكون قد خرجت عن الظرفية[٣] .

وقد نسَبَ ابن جني وابن هشام والدماميني والسيوطي هذا القول للأخفش[٤] .

بينما نسب أبو حيان والسمين الحلبي هذا القول للزجاج وابن درستويه[٥] .

---

١ ـ سورة الأنعام من الآية : ٢٥ . ٢ ـ البحر المحيط : ٤ / ٤٧٠ .

٣ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٨ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، المساعد : ١ / ٥٠٩ ، الدرالمصون : ٣ / ٤٣٦

٤ ـ ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، طبعة سنة : ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م : ٢ / ٣٠٨ ، المغني : ١ / ١٠٩ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٣ ، الهمع : ٢ / ١٧٩ .

٥ ـ ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٥١٩ ، الدر المصون : ٣ / ٥٨٤ .

وقد ذكر الرضي هذا القول دون أن ينسبه لأحد[١] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنه برجوعي إلى كتابي (معاني القرآن) للأخفش و(ومعاني القرآن وإعرابه) للزجاج لم أجد هذا القول الذي نُسِب إليهما ، من جعلهما " حتى " الداخلة على " إذا " حرفَ جرٍّ ، و " إذا " بعدها قد خرجت عن الظرفية ، ولعلهما قد نصا على هذا القول في موضع آخر غير هذين الكتابين .

وعلى القول بأن " حتى " الداخلة على " إذا " حرفُ جرٍّ يكون التقدير في نحو قوله تعالى (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) : وسيق الذين كفروا إلى جهنم زُمرًا ... إلى وقت مجيئهم لها ، وعلى هذا فلا جواب لها ، وقوله " فُتِحَتْ " استئناف بياني أي : جواب سؤال مقدر كأنه قيل : فماذا جرى إذ ذاك ؟ فقيل : فُتِحَتْ أبوابُها[٢] .

وقد أيد ابن مالك هذا القول وجعل " حتى " الداخلة على " إذ " حرف جرٍّ ، وقال إن " إذا " التى جُرَّت بـ " حتى " قد خرجت عن الظرفية[٣] .

القول الثالث : " حتى " يجوز فيها الوجهان كونها حرفَ ابتداء ، وكونها حرفَ جرٍّ ، وإلى هذا القول ذهب أبو علي الفارسي والزمخشري والزركشي وقالوا إن " حتى " الداخلة على " إذا " الشرطية يجوز فيها أن تكون حرفَ ابتداء كما ذهب الجمهور ، وعلى هذا تكون " إذا " بعدها باقية على ظرفيتها و شرطيتها ، ويجوز فيها أيضًا أن تكون حرفَ جرٍّ و" إذا " بعدها مجرورة بها ، وعلى هذا فـ " إذا " حينئذٍ قد خرجت عن كونها ظرفًا فيه معنى الشرط [٤] .

---

١ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ /٢٧٨ .

٢ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٧٢ ، المساعد : ١ / ٥٠٩ ، شرح الدماميني على المغني : ١/ ٣٥٣ .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٠ .

٤ ـ ينظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني بتحقيق د/ حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة : الأولى : ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠ م : ٤٦٢، الكشاف :١ / ، ٤٢٧ ، ٤٧٤، ٢ / ١٤ ، البرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٩٣ ، ٢٧٣ .

تعقيب

وبعد عرض أقوال النحاة في " حتى " الداخلة على " إذا " فإنني أؤيد القول بأن " حتى " حرف ابتداء داخلة على الجملة الشرطية بأسرها ، ولا عمل لها ، و " إذا " على بابها من كونها شرطية ، وهي في موضع نصب على ما استقر لها ؛ لأننا قد رأينا أن " إذا " التي دخلت عليها " حتى " قد جاء بعدها جوابٌ لها ، ولا شك أن مجيء جواب " إذا " يبطل كون " حتى " جارة ؛ لأن الجرَّ يخرج " إذا " عن الظرفية و يصيرها مع ما بعدها في حيز المفرد ، ولا يبقى إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جوابًا ؛ لأنها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها ، ولكن الحاصل أن " إذا " قد أتى لها جوابًا ، و هذا يدل صراحة على أن " حتى " حرفُ ابتداء ولا عمل لها ، و " إذا " باقية على شرطيتها ، ومن الآيات التي جاء فيها الجواب صريحا لـ " إذا " رغم دخول "حتى " عليها قوله تعالى(حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا)[١] ، فقوله تعالى (فسيعلمون) جواب " إذا "[٢] ، وهذا يؤكد أن " إذا " إن دخلت عليها " حتى " باقية على شرطيتها ، و ليست حرفَ جرٍّ بدليل مجيء جوابها .

---

١ ـ سورة الجن آية : ٢٤ .

٢ ـ ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥ / ٣٦ .

ثانيًا : القول بخروجها عن الظرفية ووقوعها مبتدأً

ذهب ابن جني إلى أن " إذا " تخرج عن الظرفية ، وتكون مبتدأةً كقوله تعالى (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ)[١] فقد قال ابن جني إن " إذا " في الآية السابقة مبتدأٌ ، و" إذا " في قوله تعالى (إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا)[٢] خبرها في قراءة مَنْ نصب[٣] قوله تعالى (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)[٤] ، وهما منصوبتان عند ابن جني على الحال ، وأيضًا قوله تعالى (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)[٥] حينئذ حال أخرى قبلها ، أي : وقت وقوع الواقعة ، صادقةً الواقعة ، خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقت رَجِّ الأرض[٦] .

والذي حمل ابن جني على القول بجواز خروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مبتدأً هو ما ذكره من أن " إذا " قد خرجت عن الظرفية إلى الجرِّ بـ " حتى " عند أبي الحسن الأخفش فقال:" جاز لـ " إذا " أن تفارق الظرفية وترتفع بالابتداء ، كما جاز لها

---

١ ـ سورة الواقعة آية : ١ . ٢ ـ سورة الواقعة آية : ٤ .

٣ ـ هي قراءة زيد بن علي والحسن و اليزيدي وأبي عمرو الدوري والثقفي وابن مقسم وأبي حيوة وابن أبي عبلة والزعفراني ، واختيار الكسائي . ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة : ١٥١ ، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ليوسف بن علي الهُذَلي اليشكري المغربي بتحقيق / جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، مؤسسة سما للنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م : ٦٤٤ ، الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن علي الغرناطي المعروف بابن البَاذِش ، دار الصحابة للتراث : ٢٨٥ ، تُحفة الأقران فيما قُرِئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الأندلسي أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي ، كنوز أشبيليا ـ المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م : ٦٠، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرلأحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ شهاب الدين الشهير بالبناء بتحقيق / أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ـ لبنان ، الطبعة : الثالثة : ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ : ٥٢٩ .

٤ ـ سورة الواقعة آية : ٣ . ٥ ـ سورة الواقعة آية : ٢ .

٦ ـ ينظر : المحتسب : ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، شرح عُمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك بتحقيق / عدنان الدوري ، وزارة الثقافة العراقية ، طبعة سنة : ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧م : ١ / ٤٦٣ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٣ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٢ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، المغني : ١ / ١٠٩، المساعد ١ / ٥٠٩ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي بتحقيق الدكتور : الشريف عبد الله الحسيني ، مكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م : ١ / ٤٧٢ .

أنْ تخرج بحرف جر عن الظرفية قال الله ـ سبحانه ـ (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ)[١] ، " إذا "مجرورة عند أبي الحسن بـ " حتى " ، وذلك يخرجها من الظرفية كما ترى"[٢].

وقد أشرتُ من قبل إلى هذا القول المنسوب للأخفش من أنه يُجيز أن تُجرَّ " إذا " بـ " حتى " ، وبينت أن الأخفش لم ينص على هذا القول المنسوب إليه في كتابه (معاني القرآن) ، ولعله قد نص عليه في موضع آخر ، ولعل ابن جني قد تمكن من الاطلاع عليه في هذا الموضع الذي صرح فيه الأخفش بهذا القول، ومن ثمَّ نسبه إليه .

وقد حكى الرضي هذا القول الذي ذهب إليه ابن جنى من جواز خروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مبتدأً إلا أنه لم ينسبه إلى أحدٍ بعينه بل قال : " وعن بعضهم أن " إذا " الزمانية تقع اسمًا صريحًا في نحو : " إذا يقوم زيد ، إذا يقعد عمرو " ، أي : وقتُ قيام زيد : وقتُ قعود عمرو ، وأنا لم أعثر لهذا على شاهدٍ من كلام العرب"[٣] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن قول الرضي السابق : " وأنا لم أعثر لهذا على شاهدٍ من كلام العرب " يدل على أنه لا يؤيد ابن جني فيما ذهب إليه من أن " إذا " في قوله تعالى (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) مبتدأ ؛ لأن الرضي لو كان من المؤيدين لابن جني لكان ما ذكره ابن جني شاهدًا عند الرضي على جوازِ وقوع " إذا " مبتدأ ، ويكون الرضي بذلك قد عثر على شاهدٍ من كلام العرب على وقوع " إذا " مبتدأ ، لكنه قال لم أعثر لهذا على شاهدٍ من كلام العرب ، ومن ثمَّ فهو لم يؤيد ابن جني فيما ذهب إليه .

وقد أيد ابنُ مالك ابنَ جني فيما ذهب إليه وأجاز ابن مالك خروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مبتدأ[٤] .

١ـ سورة يونس من الآية : ٢٢ .

٢ ـ المحتسب : ٢ / ٣٠٨ .

٣ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٧٩ .

٤ ـ ينظر التسهيل بشرح المرادي ، مكتبة الإيمان ـ المنصورة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦م : ٤٨٩ ، التسهيل بشرح ناظر الجيش ، دار السلام للطباعة والنشر ـ مصر : الطبعة : الأولى : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م : ٤ / ١٩٣٤ ، المساعد : ١ / ٥٠٩ ، شفاء العليل : ١ / ٤٧٢ .

بينما ذهب جمهور النحاة إلى أن " إذا " لم تخرج عن الظرفية في قوله تعالى (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ)[١] .

وقد جعل الجمهور " إذا " في قوله تعالى(إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا) بدلًا من (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) ، وجواب " إذا " إمَّا أن يكون محذوفًا لفهم المعنى ، وحَسَّنه طول الكلام ، وتقديره بعد " إذا " الثانية : انقسمتم أقسامًا ، وكنتم أزواجًا ثلاثة[٢] .

وقد أيد أبو حيان مذهب الجمهور قائلًا : " ما ذكره ابن جنى من أنه تكون " إذا " مبتدأ ينبغي ألَّا يجوز ؛ لأن " إذا " من الظروف التي لا يُتصرف فيها ، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة ، فلا يجوز : سرني إذا قام زيدٌ ، تريد : سرني وقت قيام زيد ، و لا يحفظ في كلامهم : إذا جاء زيدٌ مباركٌ ، تريد : وقتُ مجيءِ زيدٍ مباركٌ "[٣] .

وقد رد أبوحيان وناظر الجيش ما ذهب إليه ابن جني وقالا إنه غيرُ متعين ؛ لأنه يجوز أن تبقى " إذا " على ظرفيتها مع الأحوال الثلاثة وهي قوله تعالى (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) ، وقوله تعالى (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) ، وجواب " إذا " إمَّا أن يكون الجواب (وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)[٤] على زيادة الواو ، كما خرَّجوا قوله تعالى(حَتَّى إِذَا جَاءُوها و فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) أي : فُتِحَتْ[٥] ، وإمَّا أن يكون الجواب محذوفًا : فإمَّا أن يُقدر قبل قوله تعالى)كُنْتُمْ) ، أي :انقسمتم وكنتم وحُذِفت هذه الجملة لدلالة الكلام عليها ، وإمَّا أن يُقدر الجواب بعد قوله تعالى (وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)وتقديره : عرفتم مراتبكم ومنازلكم ،

---

١ ـ ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٢١٥ ، الكشاف : ٤ / ٤٥٥ ، التبيان : ٢ / ١٢٠٢ ، الجنى الداني : ٣٧٣ ، المغني : ١ / ١١٠، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٦ ، الهمع : ٢ / ١٧٩ .

٢ ـ ينظر : التبيان : ٢ / ١٢٠٢ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٢ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٣ ، الجنى الداني : ٣٧٣ ، المغني : ١ / ١١٠ ، الهمع : ٢ / ١٧٩ ، المطالع السعيدة : ٤٢٢ .

٣ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ بتصرف يسير .

٤ ـ سورة الواقعة آية : ٧ .

٥ ـ ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٢١١ ، معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٣٢ ، المقتضب : ٢ / ٨٠ ، الخصائص : ٢ / ٤٦٤ ، اللباب : ١ / ٤٢٠ ، التبيان : ٢ / ١١١٤ ، البحر المحيط : ٩ / ٢٢٥ .

وإمَّا أن يكون الجواب قوله تعالى (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) وما بعده ، والمعنى : فأصحاب الميمنة ما أعظمهم ، وما أنجاهم ، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم[١] .

وقد حكم أبو حيان على هذا القول الأخير بأنه حسنٌ ، و علل ذلك بأنه لا يحتاج فيه إلى تكلف حذف[٢] .

كما ذهب ابن عقيل إلى أن ما ذكره ابن جني وابن مالك غير متعين ؛ لأنه يجوز بقاء " إذا " على ظرفيتها ، والجواب (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) وما بعده ، والمعنى : فأصحاب الميمنة ما أعظمهم ، وما أنجاهم ، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم[٣] .

وبهذا يكون أبو حيان وابن عقيل وناظر الجيش من المؤيدين لمذهب الجمهور .

كما أيد المرادي أيضًا مذهب الجمهور[٤] .

تعقيب

وبعد عرض ما ذهب إليه ابن جنى وأيده فيه ابن مالك من القول بجواز خروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مبتدأً ، وما ذهب إليه الجمهور من أن " إذا " لاتخرج عن الظرفية : أؤيد مذهب الجمهور ؛ لأن " إذا " ظرف غير متصرف ، ولا تفارق الظرفية ، ولو حدث وفارقتها لرأينا شواهد من كلام العرب تدل على ذلك كما هو الحال في غيرها من الظروف المتصرفة ، ويكفينا ما قاله الرضي من أنه لم يعثر في كلام العرب على شاهدٍ على وقوع " إذا " مبتدأ ، وإذا كان ابن جني قد احتج على ما ذهب إليه برواية نصب قوله تعالى (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) فإن الآية قد ورد بقراءات أخرى أكثر شهرة من هذه القراءة وهي قراءة الرفع[٥] ، وقد قال النحاس عن قراءة النصب :

---

١ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤٥ .

٢ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ .

٣ ـ المساعد : ١ / ٥٠٩ ، ٥١٠ .

٤ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٧٣ .

٥ ـ ينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ٥٢٩ ،

" وهذه القراءة شاذة متروكة من غير جهة منها : أنّ الجماعة الذين تقوم بهم الحُجّة على خلافها ، ومنها أنّ المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحقّقين من أهل العربية : فأمَّا أهل التفسير فإن ابن عباس قال : خفضت أناسًا ورفعت آخرين فعلى هذا لا يجوز إلّا الرفع ؛ لأن المعنى : خفضت قومًا كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار ، ورفعت قومًا كانوا أذلّاءً في الدنيا إلى الجنة ، فإذا نُصِب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك ، كما أنك إذا قلت: " جاء زيد مسرعًا " فقد كان يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال ، وقال عكرمة والضحّاك :(خافِضَةٌ رافِعَةٌ) خفضت فأسمعت الأدنى ، ورفعت فأسمعت الأقصى فصار الناس سواء "[١] .

كما استبعد مكي بن أبي طالب صاحب كتاب " مُشكل إعراب القرآن " قراءة نصب (خَافِضَةٌ رَافِعَةً) فقال : " ومَن قرأ بالنصب فعلى الحال من الواقعة ، وفيه بُعْد ؛ لأن الحال في أكثر أحوالها إنما تكون لما يمكن أن يكونَ ، ويمكن ألَّا يكون ، والقيامة لا شكَ في أنها ترفع قومًا إلى الجنة ، وتخفض آخرين إلى النار ، لا بُد من ذلك ، فلا فائدة في الحال "[٢] .

وبناء على ما سبق فالأولى في الآية الكريمة قراءة الرفع ، وبهذ لا يكون لابن جني حُجة فيما ذهب إليه ؛ لأنه إنما أجاز وقوع " إذا " مبتدأة بناء على قراءة النصب .

---

١ ـ إعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٢١٥ ، ٢١٦ .

٢ ـ مُشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب الأندلسي القرطبي بتحقيق د / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٠٥ هـ : ٢ / ٧١٠ .

ثالثًا : القول بخروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مفعولًا به :

أجاز ابن مالك خروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مفعولًا به ، واستدل على وقوعها مفعولًا به بقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعائشة ـ رضى الله عنها ـ : " إني لأعلم إذا كنتِ عنيّ راضية ، وإذا كنتِ عليّ غَضْبَى "(١) ، وقال ابن مالك إن " إذا " قد وقعت في الحديث مفعولًا به أي : لأعلم وقت رضاك ، ووقت غضبك (٢) .

وذهب جمهور النحاة إلى أن " إذا " لم تخرجْ عن الظرفية في قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعائشة ـ رضى الله عنها ـ : " إني لأعلم إذا كنتِ عنيّ راضية ، وإذا كنتِ عليّ غَضْبَى " ؛ لأن مفعول " أعلم " محذوف يدل عليه المعنى ، و " إذا " باقية على ظرفيتها ، والتقدير : أني لأعلم حالكِ أو شأنكِ أو أمركِ معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك ، كما تعلقت " إذ " بـ " حديث " في قوله تعالى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ)(٣) ، أي : هل أتاكَ حديث ضيف إبراهيم المكرمين وقت دخلوا عليه(٤) .

وقد أيد مذهب الجمهور : أبوحيان و المرادي وناظر الجيش(٥) .

---

١ ـ جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح ، باب غيرة النساء ووجدهن ، حديث رقم (٥٢٢٨) : ٧ / ٣٦ ، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة رضى الله عنهم ، باب فضل عائشة رضى الله عنها ، حديث رقم (٢٤٣٩) : ٤ / ١٨٩٠ .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٠ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٠٩ ، الجنى الداني : ٣٧٣ ، المغني : ١ / ١٠٩ ، ١١٠ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٥٦ .

٣ ـ سورة الذاريات : آية ٢٤ وجزء من الآية : ٢٥ .

٤ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٠٩ . ٣١٠ ، الجنى الداني : ٣٧٣ ، المغني : ١ / ١١٠ ، المساعد : ١ / ٥٠٨ ، تمهيد القواعد : ٤/ ١٩٤١ ، شرح الدماميني على لمغني : ١ / ٣٥٧ .

٥ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٩ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٤١ .

تعقيب

وبعد عرض قول ابن مالك الذي أجاز فيه خروج " إذا " عن الظرفية ووقوعها مفعولًا به ، و قول جمهور النحاة المانعين لخروج " إذا " عن الظرفية ، أؤيد قول الجمهوربأن " إذا " لا تخرج عن الظرفية ؛ لأن " إذا " ظرف غير متصرف، ولا تفارق الظرفية ، كما أن الحديث الذي استدل به ابن مالك ظاهر الدلالة على ما قاله الجمهور من أن مفعول " أعلم " محذوف تقديره : شأنكِ أو حالك أو أمرك ، ويؤيد هذا ما ذكره النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعائشة ـ رضي الله عنها ـ حين سألته : " قالت : فقلتُ : من أين تعرف ذلك ؟ فقال : " أمَّا إذا كنت عني راضية ، فإنك تقولين : لا وربِّ محمدٍ ، وإذا كنت عليَّ غَضْبَى قلتِ : لا وربِّ إبراهيم " قالت : قلتُ : أجلْ واللهِ يا رسول الله ما أهجر إلا اسمكَ "[١] .

فحوار النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ السابق مع السيدة عائشة ـ رضى الله عنها ـ يدل على أنه يعرف حالها أو شأنها وقت غضبها ورضاها من طريقتها معه ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الكلام ، وهذا واضح جدا من سياق الحديث ، لأن حال الإنسان التي يكون عليها تُعرف من طريقته في الحوارمع غيره ، ومن ثَمَّ فالمراد أنه يعرف حالها ، لا أنه يعرف وقت رضاها ، ومن ثَمَّ أؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن " إذا " لا تخرج عن الظرفية إلى غيرها .

١ـ جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة رضى الله عنهم ، باب فضل عائشة رضى الله عنها ، حديث رقم (٢٤٣٩) : ٤ / ١٨٩٠ .

المبحث السادس
استعمال " إذا " للمفاجأة .

استعمال " إذا " للمفاجأة

تستعمل " إذا " للمفاجأة نحو : " خرجت فإذا الأسدُ بالباب " ، وعنها يقول سيبويه : " وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها "[١] .

قال أبو حيان وابن عقيل: " والأكثر هو التوافق في الزمان والمكان على الخلاف"[٢] .

وقد نُقِل عن الفراء أنه قد يتراخى[٣] كما في قوله تعالى(ثُمَّ إِذا أَنْتُمْ بَشَرٌتَنْتَشِرُونَ)[٤] .

وتفارق " إذا " الفجائية " إذا " الشرطية من وجوه :
الأول : أن " إذا " الشرطية تحتاج إلى جواب ، والفجائية لا جواب لها .
الثاني : أن " إذا " الشرطية للاستقبال ، والفجائية للحال .
الثالث : أن الجملة بعد " إذا " الشرطية في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد " إذا " الفجائية لا موضع لها .
الرابع : أن " إذا " الشرطية تقع صدرَ الكلام ، و" إذا " الفجائية لا تقع صدرًا[٥] .

وما بعد " إذا " الفجائية يرتفع على الابتداء والخبر عند سيبويه كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)[٦] ، وقوله تعالى (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ)[٧] ، وقد أجاز الكسائي النصب فيما بعدها ، ورواه عن العرب ، وقد أنكره

---

١ ـ الكتاب :٤ / ٢٣٢ .

٢ ـ الارتشاف : ٣ / ١٤١٣ ، المساعد : ١ / ٥١٠ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤١٣ ، الجنى الداني : ٣٧٣ ، المساعد : ١ / ٥١٠ .

٤ ـ سورة الروم من الآية : ٢٠ .

٥ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، المغني : ١ / ١٠٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٣ ، المطالع السعيدة : ٤٢٣ .

٦ ـ سورة طه من الآية : ٢٠ .

٧ ـ سورة الأعراف من الآية : ١٠٨ .

سيبويه ، والواقعة في مناظرتهما مشهورة في ذلك(١) .

وقد اختلف النحاة في حقيقة " إذا " الفجائية أهي ظرف للزمان أم المكان أم حرف ؟

وفيما يلي بيان المذاهب في ذلك :

المذهب الأول : " إذا " الفجائية ظرفٌ للزمان
وإلى هذا ذهب الرياشي(٢) والزمخشري(٣)، واختاره ابن طاهر وابن خروف(٤) .

وعلى مذهب القائلين بأن " إذا " الفجائية ظرفٌ للزمان إذا قلت : " خرجتُ فإذا زيد " فلا يصح أن تكون " إذا " خبرًا عن " زيد " لأنه ظرف زمان ، و زيد " جثة ، فيُقدر من أجل ذلك على حذف مضاف ، والتقدير : خرجت فالزمان حضور زيدٍ ، أو مفاجأة زيدٍ ، وقيل : يجوز أن يكون الخبرُ محذوفًا ، و " إذا " ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسدَّه ، أي : " ففي ذلك الوقت السبع بالباب " ، فحُذف " بالباب " لدلالة قرينة " خرجت " عليه(٥) .

حجة أصحاب هذا المذهب
احتج القائلون بأن " إذا " الفجائية ظرفُ زمانٍ بأنه إذا قُدِّر إبقاء الشيء على أصله

---

١ ـ ينظر : عمدة الكُتاب لأبي جعفر النحاس بتحقيق / بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن جزم للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م : ٥٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري : ٢ / ٥٧٦ ـ ٥٧٨ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ، المغني : ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

٢ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، الارتشاف : ٧ / ١٤١٢ ، الجنى الداني : ٣٧٤ ، المساعد : ١ / ٥١١ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٣ ـ ينظر : الكشاف : ٣ / ٧٣ ، المغني : ١ / ١٠٢، مصابيح المغاني : ١٨ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤١٢، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، الجنى الداني : ٣٧٤ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٥ ـ ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٥ / ١٠٨ ، شرح الرضي : ١ / ٢٤٢ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، الجنى الداني : ٣٧٥ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

على وجه من الوجوه فهو أولى ، ومن ثم فالأولى القول بكونها ظرفًا للزمان ، إبقاءً لها على أصلها [١] .

وقد ذكر ابنُ مالك والمرادي وابن عقيل والدماميني أن القول بكون " إذا " الفجائية ظرفًا للزمان هو ظاهر قول سيبويه[٢] .

وهنا أودُّ القول إنني أميل إلى أن ما ذكره هؤلاء النحاة هو مذهب سيبويه في " إذا " الفجائية حقيقةً ؛ وذلك لأنه عندما تحدث عن " إذا " قال :
" وأما إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاةٌ ، وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدٌ قائم "[٣] .

فقول سيبويه السابق يدل على أن " إذا " التي هي ظرفٌ لما يُستقبل من الدهر ، قد تأتي للمجازاة ، و قد تأتي أيضًا للمفاجأة ، وهي في كلتا الحالتين باقية على كونها ظرفًا للزمان ، لأنه في بداية كلامه بيَّن حقيقتها وهي كونها ظرفًا للزمان ، ثم بين المعاني التي تستعمل لها وهي (المجازاة والمفاجأة) ، ولم يشر إلى أنها حال استعمالها للمفاجأة تخرج عن كونها ظرفًا للزمان المستقبل .

وقد نُسِب هذا المذهب للمبرد[٤] ، والواقع أن المبرد لم يقل إن " إذا " الفجائية ظرف زمان كما نُسِب إليه ، وسيأتي الحديث عن حقيقة مذهب المبرد في " إذا " الفجائية عند الحديث عن المذهب القائل بأن " إذا " الفجائية ظرف مكان .

وقد نُسب هذا المذهب أيضا للزجاج[٥] ، وبرجوعي لكتاب (معاني القرآن وإعرابه للزجاج) لم أجده قد نص على هذا القول المنسوب إليه ، ولعله قد صرح به في موضع آخرغير هذا الكتاب ، لكن لم أتمكنْ من الاطلاع عليه .

---

١ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٥ .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ ، شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٩٠ ، المساعد : ١/ ٥١١ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ .

٣ ـ الكتاب : ٤ / ٢٣٢ .

٤ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٢ ، المساعد : ١ / ٥١١ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ .

٥ ـ ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٥ / ١٠٨، حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي =

كما نُسِب للشلوبين أنه اختار القول بكون " إذا " الفجائية ظرفًا للزمان[١] .

وبرجوعي لكتاب (التوطئة) للشلوبين وجدت أنه لم يتحدث في هذا الكتاب عن " إذا " الفجائية ، والخلاف في حقيقتها .
لكن برجوعي لكتاب (شرح المقدمة الجزولية الكبير) وجدت أن الشلوبين تحدث فقط عن " إذا " الفجائية التي تربط بين جملتي الشرط والجزاء بدلًا من الفاء[٢]، دون أن يتحدث عن حقيقتها ، وأنها عنده ظرف زمان كما نُسِب إليه .
وبرجوعي أيضًا لكتاب (حواشي المفصل) للشلوبين وجدته تحدث فقط عن الخلاف في حقيقة " إذا " الفجائية ، وذهب إلى القول بأنها حرف ، ولكنه لم ينص على أنها حرفٌ صراحة ، لكن فُهِمَ هذا من خلال كلامه ، ثم ذكر أن المبرد يقول إنها ظرف مكان ، وأن الزجاج يرى أنها ظرف زمان[٣] ، دون أن يؤيد القول بكونها ظرفًا للزمان كما نُسِب إليه ، لأنه يرى أنها حرف ، وسيأتي الحديث عن مذهبه في " إذا " الفجائية .

المذهب الثاني : " إذا " الفجائية ظرف مكان
وإلى هذا ذهب المبرد وابن جني وعلى هذا إذًا قلت : " خرجت فإذا زيد " فهي خبرٌ عن " زيد " ، كأنك قلت : فبحضرتي زيد ، أو : فبمكاني زيد ، وإذا قلت : " خرجت فإذا السبع بالباب " : أي : فبالمكان السبع [٤] .

=علي الشلوبين لحماد بن محمد الثمالي ، المكتبة المركزية مكة المكرمة ، طبعة سنة : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م : ١ / ٦٩ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٤٢ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٢ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، المغني : ١ / ١٠٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٩ .

١ - ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٢ ، المساعد : ١ / ٥١١ ، شفاء العليل : ١ / ٤٧٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٣٩ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٢ - ينظر : شرح المقدمة الجزولية الشرح الكبير : ٢ / ٥٣١ .

٣ - ينظر : حواشي المفصل من كلام إبي علي الشلوبين : ١ / ٦٩ .

٤ - ينظر : المقتضب : ٢ / ٥٧ ، ٥٨ ، ٣ / ١٧٨ ، شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٥ / ١٠٨ ، سر صناعة الإعراب لابن جني / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م : ١ / ٢٦٥، حواشي الشلوبين : ١ / ٦٩ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ ، شرح الرضي على الكافية :١ / ٢٤٢ .

حقيقة مذهب المبرد في " إذا " الفجائية

ذكرت من قبل عند الحديث عن مذهب القائلين بأن " إذا " الفجائية ظرف زمان أن المبرد قد نُسِب إليه القول بكون " إذا " الفجائية ظرفٌ للزمان ، وقد نُسِب إليه أيضًا القول بكونها ظرفَ مكان ، وفيما يلي بيان حقيقة مذهب المبرد في " إذا " الفجائية .

يقول المبرد عن " إذا " الفجائية :

" ولـ " إذا " موضع آخر وهي التي يُقال لها : حرف المفاجأة وذلك قولك : " خرجت فإذا زيد " ، و" بينا أسير فإذا الأسد "[١] .

فقول المبرد السابق يوهم ظاهره أن " إذا " الفجائية عنده حرف ، ولكن قول المبرد السابق ينبغي ألَّا يُحمل على ظاهره ؛ لأنه قال في موضع آخر عن " إذا " الفجائية : " فأما " إذا " التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : " جئتك فإذا زيد " ، " كلمتك فإذا أخوك " ، وتأويل هذا : " جئت ففاجأت زيدًا " ، و " كلمتك ففاجأني أخوك "[٢] .

فالمبرد في قوله السابق يرى أن " إذا " الفجائية تسد مسد الخبر ، و قد مثَّل لـ " إذا " الفجائية بقوله : " خرجت فإذا زيد " ، وقد جعل " إذا " في المثال سادة مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ " زيد " ، وهو اسم جثة ، وهذا يدل على أنها ظرف مكان ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة ، ولا يصح أيضا كونها حرفًا عنده ؛ لأن الحرف لا يقع خبرًا ، وقد ذكر أنها سدت مسد الخبر ، ومن ثم فهي أيضًا ليست حرفًا عنده ، فلم يبق إلا أن تكون عنده ظرفَ مكانٍ ؛ لأنه الذي يصح أن يكون خبرًا عن الجثة .

وهنا أودُّ القول إن الشيخ / عضيمة قد فسَّر قول المبرد عن " إذا " الفجائية :

" وهي التي يقال لها حرف المفاجأة " قائلًا :

" ولفظة " حرف " في قول المبرد : " حرف المفاجأة " محمولة على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل ، وهذا الاستعمال شائع عند سيبويه وغيره ، يطلقون على الحرف ويريدون به الكلمة "[٣] .

---

١ ـ المقتضب : ٢ / ٥٧ ، ٥٨ .

٢ ـ المقتضب : ٣ / ١٧٨ .

٣ ـ هامش المقتضب للشيخ عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، طبعة سنة : ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م : ٢ / ٥٧ .

ومن ثمَّ لا يكون هناك تعارض بين قول المبرد الأول والثاني ؛ لأنه في قوله الأول قصد فقط مجرد التمثيل لـ " إذا " الفجائية .

وفي قوله الثاني بيَّن حقيقة " إذا " الفجائية عنده ، وأنها تسد مسد الخبر ، والمثال الذي مثَّل به كان المبتدأ فيه اسمَ جثةٍ ، وهذا يدل على أنها عنده ظرفُ مكان كما بينت من قبل .

حُجة أصحاب هذا المذهب

احتج القائلون بأن " إذا " الفجائية " ظرفُ مكانٍ بوقوعها خبرًا عن الجثة في نحو : " خرجت فإذا زيدٌ " ، والمعنى : حيث خرجت فهناك زيدٌ ، أو :خرجت فبالمكان زيدٌ ، أو فبالحضرة زيد ، ولا يجوز في هذه الحالة أن تكون ظرفًا للزمان ؛ لامتناع وقوع الزمان خبرًا عن الجثة ، و لا يجوز أن تكون حرفًا ؛ لأن الحرف لا يخبر به و لا يخبر عنه ، وإذا امتنع هذا وذاك تعين أن تكون ظرفَ مكانٍ[١] .

وقد رد القائلون بأن " إذا " الفجائية ظرفٌ للزمان على ما استدل به القائلون بأنها ظرفُ مكانٍ قائلين : إن الكلام في نحو قولنا : " خرجت فإذا زيد " على حذف مضاف والتقدير : فإذا حضور زيد ، وبهذا لا يكون ظرف الزمان خبرًا عن الجثة ، كما يجوز أن يكون الخبرُ محذوفًا و" إذا " ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسدَّه[٢] .

وقد حكم الرضي على ما ذكره أصحاب هذا المذهب من أن تقدير " إذا " الفجائية في نحو قولهم : " خرجت فإذا السبع بالباب " : " فبالمكان السبع بالباب " بأنه لا يُطرد في جميع مواضع " إذا " المفاجئة ، وعلل ذلك بأنه لا معنى لقولهم : " فبالمكان السبع بالباب "[٣] .

وقد حكم المالقي على المذهب القائل بأن " إذا " الفجائية ظرف مكان بأنه فاسدٌ قائلًا : " وأما جعلها[٤] ظرفًا بمعنى " بالحضرة " ففاسدٌ ؛ لأنها كان يجوز تقديمها على

---

١ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٧٥ ، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي بتحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق : ٦١ ، المغني : ١ / ١٠٣ ، البرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٩٠ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٤٢ ، الجنى الداني : ٣٧٥ ، المغني : ١ / ١٠٣ .

٣ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٤٢ .

٤ ـ يقصد بها " إذا " الفجائية .

الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم " بالحضرة " وتأخيره ، ولزوم تقديم " إذا " في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلُ الفساد "[١] .

وهنا أودُّ القول إن أبا حيان والمرادي وابن عقيل قد ذكروا أن الفارسي يذهب إلى القول بأن "إذا " الفجائية ظرف مكان[٢] ، ولكن برجوعي إلى كتب الفارسي (المسائل البصريات) و(المسائل العسكرية) و (المسائل المنثورة) و(المسائل المشكلة) والمسائل الشيرازيات) و (المسائل الحلبيات) و (المسائل العضديات) (والتعليقة على كتاب سيبويه) لم أجد الفارسي قد نص على هذا القول المنسوب إليه ولعله قد صرَّح به في موضع آخر ، ولكن لم يتهيأ لي الاطلاع عليه .

وقد صحح أبو حيان القول بكون " إذا " الفجائية ظرفَ مكان[٣] .

وقد اختار الهروي والعكبري القول بأن " إذا " الفجائية ظرف مكان[٤] .

وقد أجاز ابن يعيش في " إذا " الفجائية أن تكون ظرفًا للمكان ، وأن تكون حرفًا فقال : " وتكون " إذا " بمعنى المفاجأة وهي في ذلك على ضربين : تكون اسمًا ، وتكون حرفًا ، فإذا كانت اسمًا كانت ظرفًا من ظروف الأمكنة "[٥] .

و كما أجاز ابنُ يعيش أن تكون " إذا " الفجائية ظرفًا للمكان وأن تكون حرفًا ، أجاز أيضًا الزركشي أن تقدر " إذا " الفجائية بكونها حرفًا من حروف المعاني الدالة على المفاجأة ، أو بكونها ظرفًا للمكان[٦] .

---

١ ـ رصف المباني : ٦١ .

٢ ـ ينظر : التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٢ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٩٠ ، المساعد : ١ / ٥١١ .

٣ ـ ينظر : البحر المحيط : ٥ / ١٣٠ .

٤ـ ينظر : الأُزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي بتحقيق / عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة : الثانية : ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ : ٢٠٢ ، التبيان : ٢ / ٨٨٨ .

٥ ـ شرح المفصل : ١ / ٩٤ . ٦ ـ ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٩٠ .

المذهب الثالث : " إذا " الفجائية حرفٌ

وإلى هذا ذهب الكوفيون والأخفش وعلى هذا إذا قلنا : " خرجت فإذا الأسد خارج " فـ " الأسد " مبتدأ و" خارج " خبره ، وإذا قلنا : " خرجت فإذا الأسد خارجًا " فـ " خارجًا " منصوب على الحال ، والخبر محذوف ، لدلالة المفاجأة عليه ، كأنكَ قلت : مارٍ أو لاقٍ أو نحوهما ، وإذا قلت : " خرجت فإذا زيدٌ " ولم تذكر حالًا أو خبرًا ، فالخبر محذوف للدلالة عليه ، وتقديره في جميع المواضع التي لم يذكر فيها الخبر يدل على اللقاء مفاجأة[١] .

وقد نسب الرضي لابن بري القول بكون " إذا " الفجائية حرفًا[٢] .

وقد اختار هذا المذهب الشلوبين وهولم ينص على هذا الاختيار صراحة ، لكنه يُفهم من خلال كلامه حيث قال عن " إذا " الفجائية : " تأول قولهم : " خرجت فإذا السبع " على حذف الخبر ، وكان المبرد يقول : إن " إذا " التي للمفاجأة ظرف مكان ، فإذا قلت : " خرجت فإذا زيد " فهي خبر عن " زيد " ، وكان الزجاج يقول : إنها للزمان ، و" زيد " بعدها على حذف مضاف كأنه قال : فالزمان حضور زيد ، أو مفاجأة زيد "[٣] .

وبإمعان النظر في كلام الشلوبين السابق نجده يقول إن الخبر محذوفٌ في نحو قولهم : " خرجت فإذا السبع " ، وفي هذا إشارة إلى أن " إذا " ليست الخبر ، وأنها حرفٌ ؛ إذ لو كانت ظرفَ مكان لكانت هي الخبر ، ولو كانت ظرفَ زمان لكان الكلام على حذف مضاف هو الخبر ، ولو كان الشلوبين يرى أنها ظرفُ زمان ، والخبر محذوف ، لكان ينبغي عليه عند ذكر مذهب الزجاج أن يوضح أنه هو ما يؤيده ويذهب إليه ، لكنه ذكر مذهب الزجاج دون تأييد منه له ، وهو بذلك يكون قد حكى كل المذاهب في " إذا " الفجائية ، فبدأ بما يراه هو فيها ، ثم حكى أقوال غيره من النحاة فيها .

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ ، رصف المباني : ٦١ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٤ ، الارتشاف : ٣ / ١٤١٣ ، الجنى الداني : ٣٧٥ ، المغني : ١ /١٠٢ ، المساعد : ١ / ٥١٠ ، مصابيح المغاني : ١٨ ، المطالع السعيدة : ٤٢٢ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٤٢ .

٣ ـ حواشي المفصل من كلام أبي علي الشلوبين : ١ / ٦٩ .

كما اختار هذا المذهب ابنُ مالك واستدل على صحته بثمانية أوجه :
الأول : أنها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال[١] .

وقد رد أبوحيان على هذا الوجه قائلًا : " وما ذَكَر من أنها تدل على معنى في غيرها ليس كما ذكر ، بل من جعلها ظرف زمان قدر : فالزمان زيدٌ قائمٌ ، أي : ففي الزمان الذي خرجت فيه زيدٌ قائمٌ ، ومن جعلها ظرف مكان قدَّر : فبحضرتي زيد قائم ، فقد دلت بهذين التقديرين على معنى في نفسها ، وأما قوله : " غير صالحة لشيءٍ من علامات الأسماء والأفعال فغير صحيح لأنه ينعقد منها مع اسم مرفوع كلام ، فقد وقعت خبرًا ، واستقل الكلام منها ، ولو كانت حرفًا لما جاز أن ينعقد منها مع الاسم وحده كلام[٢] .

ولي تعليق على ما ذكره أبو حيان : وهو أن القائلين بحرفيتها لا يعترفون أنها تدل على الزمان أو المكان حتى يلزمهم القول إنها دلت على معنى في نفسها ، وإنما هي عند القائلين بحرفيتها قد دلت على مطلق المفاجأة دون أن تقيد بزمان أو مكانٍ .

وأيضًا أودُّ القول إن قوله : " إنها ينعقد منها مع اسم مرفوع كلامٌ لأنها وقعت خبرًا " لا يُطرد في كل المواضع ؛ لأن الاسم والخبر قد يذكران بعدها كما في نحو قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)، وقوله تعالى (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) ، وقوله تعالى (فَإِذَا هُو خَصِيمٌ مُبِينٌ)[٣] وغير ذلك من المواضع التي ذُكِر فيها الاسم والخبر بعد " إذا " الفجائية ، ومن ثَمَّ فهي لم ينعقد منها مع غيرها كلامٌ تامٌ ، بل دلت فقط على معنى المفاجأة .

الثاني : أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين ولا يوجد ذلك إلا في الحروف كـ " لكن " و" حتى " الابتدائية[٤] .

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه قائلًا : " وليس كما ذَكَر بل وُجِد الاسم بين جملتين كقولك : " ما رأيته منذ خلق اللهُ كذا " ، فـ " منذ " اسم وقد وقعت بين جملتين"[٥] .

---

١ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ . ٢ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

٣ ـ سورة النحل من الآية : ٤ . ٤ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ .

٥ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٨

الثالث : أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ، و لا يكون ذلك إلا في الحروف[١] .

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه أيضًا قائلًا : " وليس كما ذَكَر من أنها لا يليها إلا جملة ابتدائية ، بل قد حكى الأخفش أنها تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبة بـ" قد "[٢] .

الرابع : أنها لو كانت ظرفًا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية ؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك[٣] .

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه قائلًا : " هذا منقوض بـ " حيث " فإن النحويين اتفقوا على أنها ظرفٌ ، واختلفوا أ تكون ظرف مكان فقط أم تأتي ظرف زمان "[٤] .

الخامس : أنها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو : (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[٥] إذ لا تكون كذلك إلا حرفًا[٦] .

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه أيضًا فقال : " لا نسلم الحصر في أنه لا يكون ذلك إلا حرفًا ؛ لأنه يقال " إذا " هنا رابطة ، وهي اسم "[٧] .

ولي تعليق على هذا الرد الذي ذكره أبو حيان : وهو أن " إذا " الفجائية قد قامت مقام الفاء في هذه الآية الكريمة في الربط بين جملتي الشرط والجزاء ، والفاء حرف ، وما يقوم مقامها في الربط ينبغي أن يكون حرفًا مثلها .

---

١ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ .

٢ ـ التذييل والتكميل :٧ / ٣٢٨ .

٣ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ .

٤ ـ التذييل والتكميل :٧ / ٣٢٨ . وينظر في الخلاف في " حيث " بين النحاة والأخفش : اللباب : ٢ / ٧٧ ، اللمحة في شرح الملحة : ٢ / ٩٠١ ، ٩٠٢ ، الهمع : ٣ / ٢٠٩ ، حاشية الصبان : ٢ / ٣٨١ .

٥ ـ سورة الروم من الآية : ٣٥ .

٦ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ .

٧ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٨ .

السادس : أنها لو كانت ظرفًا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صُدِر بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صُدر به الجواب نحو : إن تقم فحيئذ أقوم ، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم[١] .

وقد ردَّ أبو حيان أيضًا هذا الوجه قائلًا : " ولا يلزم ما ذَكَرَ لأن جوابها مخالف لجواب بقية أدوات الشرط ، فكذلك اختلفا في هذا ، مثال ذلك أن الفعل إذا وقع مرفوعًا فلا يكون جواب بقية الأدوات إلا إذا اقترنت به الفاء نحو قوله تعالى (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ)[٢] ، ويصح وقوعه جوابًا لـ " إذا " من غير فاء كقوله تعالى (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ)[٣] ، ويقال : إنْ تزرْنا فما نحن نكرمُك ، فلا بد من الفاء ، وتقول : إذا تزورُنا ما نكرمُك ، فلا يُحتاج إلى الفاء قال تعالى (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ)[٤] .

ولي تعليق على هذا الرد الذي ذكره أبو حيان : وهو أن " إذا " الشرطية تخالف " إذا " الفجائية من عدة أوجه[٥]، ومن ثمَّ لا يلزم من كون جواب " إذا " الشرطية يخالف جواب غيرها من بقية أدوات الشرط ، أن تخالف أيضًا " إذا " الفجائية غيرها من الظروف ـ على القول بظرفيتها ـ حين تقع في صدر جواب الشرط ، ولا تقترن بالفاء ، بل ينبغي اقتران " إذا " الفجائية بالفاء إذا وقعت في صدر جواب الشرط ؛ لأن الجواب حيئذٍ جملة اسمية .

وهناك أمر آخر أودُّ الإشارة إليه : وهو أن قوله : " الفعل إذا وقع مرفوعًا فلا يكون جواب بقية الأدوات إلا إذا اقترنت به الفاء " فيه نظر ؛ إذ قد ورد الجواب مرفوعًا في قول الشاعر[٦] :

يَا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يَا أقرِعُ ... إنكَ إنْ يُصرَعُ أخوكَ تُصْرَعُ

---

١ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ . ٢ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٧٥ .

٣ ـ سورة الحج من الآية : ٧٢ . ٤ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٩ .

٥ ـ ينظر : ص : ٨٢ .

٦ ـ من الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في الكتاب : ٣ / ٦٧ ، شرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٢٧ ، و بلا نسبة في : الجمل في النحو للخليل : ٢١٨ ، المقتضب : ٢ / ٧٢ ، الأصول : ٢ / ١٩٢ ، اللباب : ٢ / ٥٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٩٠ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٨٠ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٣٦ ، التصريح : ٢ / ٤٠٣ ، الهمع : ٢ / ٥٥٨ =

فقد ورد جواب الشرط مرفوعًا بعد فعل الشرط المجزوم ، ولم يقترن بالفاء[١] .

وقد ذكر الزمخشري وابن مالك وابن الصائغ والمرادي وابن عقيل و الشيخ خالد والسيوطي أن الشرط إذا كان ماضيًا والجواب مضارعًا جاز في الجواب الرفع والجزم[٢] ، ولم يذكر هؤلاء أن الجواب في حالة الرفع يجب اقترانه بالفاء ، ومن هذا قول الشاعر[٣]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مالِي ولا حَرِمُ

فقد ورد جواب الشرط مرفوعًا ؛ لأن فعل الشرط جاء ماضيًا[٤] .

= الشاهد : قوله " تصرعُ " حيث ورد جواب الشرط مرفوعًا بعد فعل الشرط المجزوم ، فذهب سيبويه إلى أن " تصرع " خبر " إنَّ " ، والشرط معترض بينهما ، وجوابه محذوف أغنى عنه ما قبله ، وذهب المبرد إلى أن " تصرع " خبر مبتدأ محذوف أي : فأنت تصرعُ ، وذهب البعض ومنهم ابن عقيل إلى أنَّ مجيء جواب الشرط مرفوعًا بعد فعل الشرط المجزوم ضعيف . ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٧ ، المقتضب : ٢ / ٧٢ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٣٦ .

١ ـ ينظر : اللمحة في شرح اللمحة : ٢ / ٨٧٥ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٨٠ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٣٦ ، التصريح : ٢/ ٤٠٣ .

٢ ـ ينظر : المفصل : ٤٣٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٨٩ ، اللمحة في شرح الملحة : ٣ / ٨٧٤ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٧٩ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤ / ٣٥ ، التصريح : ٢ / ٤٠٢ ، الهمع : ٢ / ٥٥٧ .

٣ ـ من البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه بشرح حمدو طمّاس ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م : ٦٠ ، الجمل في النحو : ٢٢١ ، الكتاب : ٣ / ٦٦ ، الأصول : ٢ / ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٩٤ ، المفصل : ٤٣٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٨٩ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٧٩ ، التصريح : ٢ / ٤٠٢ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام : ٤٥١ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٣٥ ، الهمع : ٢ / ٥٥٧ .
اللغة : خليل : المراد به هنا : الفقير ذو الحاجة من الخلة وهي الفقر والحاجة ، حَرِم : حرام وممنوع .
الشاهد : قوله " يقول " حيث ورد جواب الشرط مرفوعًا ؛ لأن فعل الشرط جاء ماضيًا .

٤ ـ ينظر : المفصل : ٤٣٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٨٩ ، اللمحة في شرح الملحة : ٣ / ٨٧٤ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٧٩ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤ / ٣٥ ، التصريح : ٢ / ٤٠٢ ، الهمع : ٢ / ٥٥٧ .

وهنا أودُّ القول إن أبا حيان كان ينبغي ألَّا يطلق القول بأن الفعل إذا وقع مرفوعًا فلا يكون جواب بقية الأدوات إلا إذا اقترنت به الفاء ، بل كان ينبغي عليه أن يستثني منه المواضع التي ورد فيها الجواب مرفوعًا ، ولم يقترن بالفاء ، ولا يصدر الحكم على إطلاقه هكذا .

نعود مرة أخرى إلى الأوجه التي استدل بها ابن مالك على صحة المذهب القائل بأن " إذا " الفجائية حرفٌ :

السابع : أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثُر نصب ما بعدها على الحال ، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقوك : " عندي زيد مقيمًا وهناك بشر جالسًا " ، والاستعمال في نحو : " مررت فإذا زيد قائم " بخلاف ذلك[١] .

وقد رد أبو حيان هذا الوجه قائلًا : " وليس كما ذَكَر ، بل تُغني عن خبر ما بعدها في نحو : " خرجت فإذا الأسدُ " ولا خبر محذوف هناك ، بل " إذا " هي الخبر ، وأمَّا قوله " والاستعمال في نحو : " مررت فإذا زيد قائم " بخلاف ذلك " ليس كما ذكر ، بل الاستعمال في لسان العرب مثل الاستعمال في الظروف ، تقول : " خرجت زيدٌ قائم وقائمًا " ، بل رُوي الكوفيون : فإذا عبد الله القائمُ والقائمَ ، بالرفع والنصب "[٢] .

الثامن : أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها " إنَّ " المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو : عندي أنك فاضلٌ ، وأمر " إن " بعد " إذا " المفاجأة بخلاف ذلك كقوله[٣] :

إذا إنَّه عبد القفا واللهازم

---

١ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٥ .

٢ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٢٩ .

٣ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في الكتاب : ٣ / ١٤٤ ، المقتضب : ٢ / ٣٥١ ، الأصول : ١ / ٢٦٥ ، الخصائص : ٢ / ٤٠١ ، المفصل : ٢١٤ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٤٨٥ ، الجنى الداني : ٣٧٨ ، توضيح المقاصد : ١ / ١٦٦ ، أوضح المسالك : ١ / ٣٢٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٣٥٦ ، شرح الأشموني / ١ / ٣٠٢ ، التصريح : ١ / ٣٠٥ ، الهمع : ١ / ٥٠٠ ، حاشية الصبان : ١ / ٤٠٧.
اللغة : القفا : المؤخرة ، اللهازم جمع اللهزمة وهي العظم الناتئ في اللحي تحت الأذن ، وعبد القفا واللهازم : كناية عن الخسة والحقارة =

فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية[١] .

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه بما حكاه عن أبي الشلوبين فقال : " قال الأستاذ أبو علي الشلوبين : وأمّا ما احتج به من جعلها حرفًا من كسر" إنّ " الواقعة بعدها ، والظروف لا تقع " إن " بعدها ، فلا يلزم ؛ لأن الظروف إنَّما يمتنع وقوع " إنَّ " بعدها إذا جُعِل ما بعد " إن " عاملًا فيها ، وأمَّا على غير هذا فلا يمتنع ، إذ لا مانع منه ، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه " إنَّ " ، فلا حُجة في وقوع " إنَّ " المكسورة بعد " إذا " التي للمفاجأة لمن قال إنها حرفٌ "[٢] .

ثم حكى أبو حيان قول ابن مالك : " فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية " **وعلق عليه قائلًا** : " ويُقال له فثبت الاعتراف بثبوت الاسمية وانتفاء الحرفية "[٣] .

وقد حكى المرادي عن الشلوبين أيضًا هذا القول الذي حكاه عنه أبوحيان وردَّ به أبو حيان مذهب ابن مالك في القول بحرفيه " إذا " الفجائية[٤] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنني لم أعثر على هذا القول الذي حكاه أبو حيان والمرادي عن أبي علي في كتبه (التوطئة) أو (شرح المقدمة الجزولية الكبير) أو (حواشي المفصل من كلام أبي علي الشلوبين) ، ولا أدرى من أين جاء به أبوحيان والمرادي ولعله قد ذكره في موضع آخر غير هذه الكتب .

وقد اختار المالقي القول بحرفية " إذا " الفجائية[٥] .

= الشاهد : قوله " إذا إنه " حيث استشهد به ابن مالك على حرفية " إذا " الفجائية ؛ وذلك لوقوع " إن " المكسورة بعدها غير مقترنة بالفاء ، إذ لو أنها كانت ظرفًا لم تقع بعدها " إنَّ " المكسورة غير مقترنة بالفاء .

١ـ شرح التسهيل : ٢ / ٢١٥ . ٢ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٣٠ .

٣ ـ التذييل والتكميل : ٧ / ٣٣٠ .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٤٩١ .

٥ ـ ينظر : رصف المباني : ٦١ .

وقد أجاز ابن يعيش ـ كما ذكرت من قبل ـ أن تكون " إذا " الفجائية حرفًا ، وأن تكون ظرفًا للمكان[١] .
وقد رجحَّ ابن هشام والسيوطي المذهب القائل بحرفية " إذا " الفجائية[٢] .

وقد صحح الصبان أيضًا القول بحرفية " إذا " الفجائية فقال : " إذا الفجائيةحرف على الأصح ، ومن أحسن ما استدل به المصنف[٣] على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)[٤] ، فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية "[٥] .

العامل في " إذا " الفجائية على القول بظرفيتها
ذهب القائلون إلى أن " إذا " الفجائية ظرف إلى أن العامل فيها خبر المبتدأ الواقع بعدها نحو : " خرجت فإذا زيد قائم " فـ " قائم " ناصب لـ " إذا " ، والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه ، أو في الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم ، وأمّا إن لم يذكر بعدها خبر نحو: " خرجت فإذا الأسد " فناصبها عندهم الخبر المقدر أي : حاضر ، وإذا قُدِر أن " إذا " هي الخبر في نحو : فإذا الأسد ، وقُدِّرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدأ ، أو مع الحذف منه أي : حضور الأسد ، فعاملها " مستقر " أو " استقر "[٦] .

وقد استشكل قولهم : العامل في " إذا " الفجائية هو الخبر بوقوع " إن " المكسورة بعدها في قوله: **إذا إنه عبد القفا، واللهازم**
على رواية من كسرها ، ووجه الإشكال : أن " إنَّ " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها![٧]

---

١ ـ شرح المفصل : ١ / ٩٤ .

٢ ـ ينظر : المغني : ١ /١٠٢، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

٣ ـ يقصد به ابن مالك .

٤ ـ سورة الروم من الآية : ٢٥ .

٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٣٨٨ بتصرف يسير .

٦ ـ ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٥١٥ ، ٩ / ٣٧٩ ، الجنى الداني : ٣٧٧ ، المغني : ١ /١٠٢ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٥ .

٧ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

وقد أُجاب عن هذا الاستشكال بعض القائلين باسمية " إذا " الفجائية : بأن في الكلام حذف ، فإذا قلت : " خرجت فإذا إن زيدًا منطلق " فالتقدير : فإذا انطلاق زيد إنه منطلق ، فتكون " إذا " خبرَ مبتدأ محذوف ، والعامل فيها الكون المقدر ، والجملة التي بُدِئت بـ " إن " دليل على المحذوف[١] .

ويرى الزمخشري: أن العامل في " إذا " الفجائية فعلٌ مخصوص وهو فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير ، وقال إنها تضاف للجملة بعدها ، وذكر أن التقدير في قوله تعالى (فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)[٢] : ففاجأ موسى وقت تخييل سعى حبالهم وعصيهم ، وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعى[٣]، وقال في قوله تعالى (ثُمَّ إِذا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ)[٤] إن التقدير : ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الأرض[٥] ، كما قال في قوله تعالى (فَلَمَّا جاءَهُمْ بِآياتِنا إِذا هُمْ مِنْها يَضْحَكُونَ)[٦] : " وإذا للمفاجأة فإن قلت : كيف جاز أن يجاب " لما " بـ " إذا " المفاجأة ؟ قلتُ :لأنّ فعل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها ، كأنه قيل : فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم "[٧] .

وقد علق أبو حيان على قول الزمخشري السابق قائلًا : " ولا نعلم نحويًا ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل ، من أن " إذا " الفجائية تكون منصوبة بفعل مُقَدَّر تقديره : فاجأ ..... ثم إن المفاجأة التي ادعاها لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام السابق ، بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه " إذا " ، تقول : " خرجت فإذا الأسد " ، فالمعنى: ففاجأني الأسد ، وليس المعنى: ففاجأت الأسد "[٨].

كما علق ابن هشام على ما ذهب إليه الزمخشري قائلًا : "ولا يُعرف هذا لغيره"[٩] .

---

١ ـ ينظر الجنى الداني : ٣٧٨ . ٢ ـ سورة طه من الآية : ٦٦ .

٣ ـ ينظر : الكشاف : ٣ / ٧٣ . ٤ ـ سورة الروم من الآية : ٢٠

٥ ـ ينظر الكشاف : ٣ / ٤٧٢ . ٦ ـ سورة الزخرف آية : ٤٧

٧ ـ ينظر : الكشاف : ٤ / ٢٥٥ . ٨ ـ البحر المحيط : ٩ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

٩ ـ المغني : ١ / ١٠٢

وقد ردَّ الدماميني قول ابن هشام السابق قائلًا : " وهذا لا يضره إذ كان المعنى معه صحيحًا ، ولم يخرج عن قواعد العربية "(١) .

وهنا أودُّ القول إن ما ذكره أبو حيان وابن هشام من أنه لم يُعلمْ نحويًا ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري فيه نظر؛ لأن ابن الحاجب قد نص عليه أيضًا(٢) .

صحيحٌ أن ابن الحاجب لم يذكر أن " إذا " الفجائية ظرف للزمان صراحة إلا أنه في شرحه على المفصل ذكرأن" إذا " الشرطية ظرفٌ للزمان ، ثم عندما ذكر الزمخشري أنها تقع للمفاجأة لم يقل ابن الحاجب في شرحه إنَّ " إذا " الفجائية باقية على ما كانت عليه من كونها ظرفًا للزمان أم اختلف النحاة في حقيقتها ؟
وهذا يعني أنها باقية عنده على ما ثبت لها من كونها ظرفًا للزمان إلا العامل فيها هنا هو معنى المفاجأة ، وهو نفس ما ذهب إليه الزمخشري(٣) .

وقد ذكر الرضي والدماميني أنه يلزم على تقدير ابن الحاجب خروج " إذا " عن الظرفية ، وجعلها مفعولًا به للفعل " فاجأت " ، وهي غير متصرفة (٤) .

وبعد أن ذكر الدماميني أنه يلزم على تقدير ابن الحاجب خروج " إذا " عن الظرفية ، وجعلها مفعولًا به للفعل " فاجأت " ، قال إنه يحتمل أن يكون مراد ابن الحاجب : " فاجأت السبع وقت وجوده بالباب " ، وعلى هذا تكون " إذا " ظرفية عند ابن الحاجب كما ذكر الزمخشري(٥) .

وهنا أودُّ القول إن أبا حيان والمرادي قد نسبا لأبي البقاء العكبري القول بأنه يُقدر العامل في " إذا " الفجائية فعلًا في مواضع منها قوله تعالى (فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ

---

١ ـ شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ .

٢ ـ ينظر : شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ .

٣ ـ ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١/ ٥١٤ .

٤ ـ ينظر : : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٤٢ ، شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ .

٥ ـ ينظر: شرح الدماميني على المغني : ١ / ٣٣٤ .

يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)[١] ، وذكرا أن تقدير العامل في " إذا " الفجائية في الآية الكريمة هو : فألقوا فإذا[٢] .

وبعد أن حكى أبو حيان هذا القول عن أبي البقاء قام بالرد عليه قائلًا : " وقوله[٣] : والعامل فيه " ألقوا " ليس بشيءٍ ؛ لأن الفاء تمنع من العمل ؛ و لأن " إذا " هذه إنَّما هي معمولة لخبر المبتدأ الذي هو " حبالهم وعصيهم " ، إن لم يجعلها هي في موضع الخبر ، لأنه يجوز أن يكون الخبرُ " يُخيل " ، ويجوز أن تكون " إذا " و" يُخيل " في موضع الحال "[٤] .

وقد ردَّ المرادي أيضًا ما نسبه لأبي البقاء ، و علل ذلك بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها[٥] .

وهنا أودُّ القول إنه برجوعي لكتاب (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري وجدته لم يذكر هذا القول الذي نسبه إليه أبو حيان والمرادي ، ولم يقل إن العامل في " إذا " الفجائية فعلٌ مقدرٌ كما نُسِب إليه[٦] .

ومن الغريب في الأمر أن ما ذكره أبوحيان من أن الصواب جعل " إذا " هذه معمولة لخبر المبتدأ الذي هو " حبالهم وعصيهم " ، إن لم تجعل هي في موضع الخبر ، وأنه يجوز أيضًا أن يكون الخبرُ " يُخيل " ، ويجوز أيضًا أن تكون " إذا " و" يُخيل " في موضع الحال "[٧] ، أقول من الغريب أن هذا هو بالفعل ما نصَّ عليه أبو البقاء وذهب إليه في تفسيره لهذه الآية فهو يقول أثناء تفسيره لهذه الآية الكريمة :

---

١ ـ سورة طه من الآية : ٦٦ .

٢ ـ ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٣٥٤ ، الجنى الداني : ٣٨٠ .

٣ ـ يقصد به أبا البقاء العكبري .

٤ ـ البحر المحيط : ٧ / ٣٥٤ .

٥ ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٨٠ .

٦ ـ ينظر : التبيان : ٢ / ٨٩٦ .

٧ ـ ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٣٥٤ .

" وحبالهم : مبتدأ ، والخبر " إذا " ؛ فعلى هذا " يخيل " حال ، وإن شئتَ كان" يُخيلُ " الخبرَ "[١] .

هذا هو ما نص عليه أبو البقاء ، ولم يُشر من قريب أو بعيد إلى هذا القول الذي نسبه إليه أبو حيان والمرادي .

تعقيب :

وبعد عرض مذاهب النحاة في حقيقة " إذا " الفجائية أميل إلى القول بأنها حال دلالتها على المفاجأة تكون حرفًا من حروف المعاني ، وتدل على معنى المفاجأة ، ويرجح هذا قولهم : " خرجت فإذا إنَّ زيدًا بالباب " بكسر " إنَّ " ، إذ لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، و " إنَّ " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا داعي لتقدير عامل محذوف يعمل فيها ؛ لأن في القول بحرفيتها غناءً عن تقدير محذوف ، وممَّا لا شك فيه أنَّ ما لا يحتاج لتقدير أولى ممَّا يحتاج ، وممَّا يدل على حرفيتها أيضًا أنها وردت رابطة لجواب الشرط كما في قوله تعالى (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)[٢]، فلو كانت ظرفًا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية .

وأَيضًا فإن " إذا " حال دلالتها على المفاجأة تدل على معنى في غيرها ، ولا تدل على معنى في نفسها ؛ لأن المفاجأة في قولنا : " خرجت فإذا زيد قائم أو فإذا الأسد بالباب " إنّما هي في قيام زيد أو في وجود الأسد بالباب ، وليس لها اقتران بالزمان أو المكان حتى يُقال إن التقدير : فالزمان زيد قائم ، أو فالمكان زيدٌ قائم ، فـ " إذا " في هذه الحال تدل على مفاجأة فيما بعدها مطلقًا دون اعتبار بزمان أو مكان ، و لا تدل على معنى في نفسها ، وإذا دلت على معنى في غيرها فهي حرفٌ ، كما هو معروف في حد الحرف .

---

١ ـ التبيان : ٢ / ٨٩٦ .

٢ ـ سورة الروم من الآية : ٢٥ .

هل تدخل " إذا " الفجائية على الجملة الفعلية أم تختص بالجملة الاسمية ؟
اختلف النحاة فيما تدخل عليه " إذا " الفجائية :
فذهب ابن مالك والرضي وابن هشام وصاحب مصابيح المغاني إلى أن " إذا " الفجائية تختص بالدخول على الجملة الاسمية(١) .

يقول ابن مالك عن وجوب إيلاء " إذا " الفجائية الجملة الاسمية : " فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يُلتفت إليه وإن كان سيبويه "(٢) .

وقد ذكر ابن هشام العلة في التزام الجملة الاسمية مع " إذا " الفجائية فقال :
" إنما كان ذلك للفرق بينها وبين الشرطية المختصة (٣) .

وذهب الأخفش وتبعه أبو حيان إلى جواز دخول " إذا " الفجائية على الجملة الفعلية المصحوبة بـ " قد " نحو : " خرجت فإذا قد قام زيدٌ " (٤) .

وهنا أودُّ القول إلى أنه برجوعي لكتاب (معاني القرآن) للأخفش لم أجد هذا القول الذي نقله عنه بعض النحاة ، ولعله قد صرح به في موضوع آخر .

وقد علل أبو حيان لإجراء الجملة الفعلية المصحوبة بـ " قد " مجرى الجملة الاسمية في جواز إيلائها لـ " إذا " الفجائية بقوله : " وإنما أُجري الفعل المقرون بـ " قد " مجرى الجملة الاسمية في ولايته " إذا " الفجائية ؛ لمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية في دخول " واو " الحال عليه ، ألا ترى أنه قد يقال : " جاء زيدٌ وقد ضحك " ، كما يُقال : " جاء زيدٌ وهو يضحك " ، ولو قلت : " جاء زيدٌ ويضحك " لم

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٨١ ، المغني : ١ / ١٠٢ ، ١٩٨ ، مصابيح المغاني : ١٨ .

٢ ـ شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٤٠ .

٣ ـ المغني : ١ / ١٩٨ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٣ / ١٤١٤، التذييل والتكميل : ٦ / ٣٠٦ ، ٧ / ٣٣١ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٩١ ، المغني : ١ / ١٩٨ ، المساعد: ١ / ٥١١ ، شفاء العليل : ١ / ٤٧٢ ، الهمع : ٢ / ١٨٢ .

يجز ذلك في الكلام ، فإن جاء شيءٌ من ذلك في الشعر كان ضرورة ، ويوؤل على إضمار" قد "[١] .

وبناء على ما ذهب إليه أبو حيان من تأييده لمذهب الأخفش نجده يعلق على ما ذهب إليه ابنُ مالك من أن " إذا " الفجائية لا يليها إلا الجملة الاسمية بقوله : " وانظر إلى جسارته حيث قال : " فلا يُلتف إليه وإن كان سيبويه " ، وكشف الغيب له أنه هو الذي لا يُلتفت إليه ، وإن كلامه مردود عليه ؛ إذ قد يليها الفعل مقرونًا بـ "قد " كما نقل الأخفش "[٢] .

وقال أبوحيان في موضع آخر معلقًا على ما ذهب إليه ابن مالك : " فخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا الاسمية وهمٌ "[٣] .

وقد تعددت آراء المراي في حكم دخول " إذا " الفجائية على الجملة الاسمية فنجده في (الجنى الداني) يقول إنها لا يليها إلا الجملة الاسمية فقط [٤] .

بينما نجده في(شرح التسهيل) يرى أن إيلاءها الجملة الاسمية كثير جدا ، ثم حكى ما نقله الأخفش عن العرب من جواز إيقاع الجملة الفعلية المقرونة بـ " قد " بعدها ، وهذا يعني أنه أيضًا يرى أن من القليل أن يليها غير الجملة الاسمية إذا كانت مصحوبة بـ " قد " كما ذكر الأخفش لكن بقلة [٥] .

وقد ذكر السيوطي أن البعض يرى أن " إذا " الفجائية تدخل على الفعل مطلقًا[٦] .

---

١ ـ التذييل والتكميل : ٦ / ٣٠٦ .

٢ـ التذييل والتكميل : ٦ / ٣٠٦ . بتصرف يسير .

٣ ـ الارتشاف : ٣ / ١٤١٤ .

٤ـ ينظر : الجنى الداني : ٣٧٣ .

٥ ـ ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٤٩١ .

٦ ـ ينظر : الهمع : ٢ / ١٨٢ .

تعقيب :

وبعد هذا العرض للجملة التي تدخل عليها " إذا " الفجائية أميل للقول بأن " إذا " تختص بالدخول على الجملة الاسمية فقط ، ولا يجوز دخولها على الجملة الفعلية مطلقًا سواء أكانت مقرونة بـ " قد " أم لا ؛ لأن الشاهد الذي ذكر النحاة أن الأخفش نقله عن العرب هو شاهد مصنوع ، وليس شاهدًا من الكلام العربي الفصيح ، ومن ثَمَّ أرى أن هذا الشاهد لا يصلح لأن تبنى عليه قاعدة ، وإذا كانت " إذا " الفجائية يجوز دخولها على الجملة الفعلية المقرونة بـ " قد " لورد ذلك في الكلام العربي الفصيح نثرًا وشعرًا ، ولكن لم يرد إلا هذا الشاهد الذي حكاه الأخفش ، والذي أرى أنه لا يصلح لأن تقام عليه القاعدة .

المبحث السابع
استعمال " إذا " زائدة

استعمال " إذا " زائدة

ذهب أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) إلى أن " إذا " تستعمل زائدة[١] .
وقد مثَّل أبو عبيدة لاستعمال " إذا " زائدة بقول الشاعر[٢] :

حتَّى إِذا أسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالةُ الشّرُدَا

فـ " إذا " عند أبي عبيدة قد أُسْتُعملت زائدة في البيت والمعنى عنده :حتى أسلكوهم[٣] .

وما ذهب إليه أبو عبيدة مردود بما قاله أبو علي الفارسي وابن الشجري وأبو البركات الأنباري وأبو حيان وغيرهم من أن جواب " إذا " في البيت محذوفٌ وهو الناصب لقوله : شَلّا ، وتقديره : شلُّوهم شَلّا ، وقد استُغني بذكر المصدر عن ذكر الفعل لدلالته عليه[٤] .

---

١ ـ ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة : ١ / ٣٧ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤١٤ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٣١ ، الجنى الدانى : ٣٨٠ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ .

٢ ـ من البسيط لعبد مناف بن ربع الهذلي والبيت من شواهد : جمهرة اللغة : ١ / ٣٩٠ ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م : ٩٨ ، الصحاح : ٢ / ٤٩٤ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٢٢، المحكم والمحيط الأعظم : ٦ / ٢٩٩ ، المخصص لابن سِيده بتحقيق / خليل إبراهيم جفال ' دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م : ٥ / ٦٩ ، لسان العرب : ٢ / ٢٣٧ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٣١ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، خزانة الأدب : ٧ / ٣٩ ، تاج العروس : ٨ / ٢٤٨ .

اللغة : قتائدة : اسم مكان أو اسم جبل معين أو ثنية ضيقة ، الشلّ : الطرد ، الجمَّالة : أصحاب الجمال ، الشرد : الإبل النافرة .
المعنى : وصف قومًا هزموا حتى ألجئوا إلى الدخول فى قتائدة وهى ثنية ضيقة ، كما تطرد الجمالة الإبل النافرة .
الشاهد : حيث استشهد به أبو عبيدة على مجيء " إذا " زائدة والمعنى عنده : حتى أسلكوهم .

٣ ـ ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٣٧ .

٤ ـ تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني بتحقيق د/ حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة : الأولى : ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠م : ١٥٢ ، أمالي =

وهنا أودُّ القول إنني لا أؤيد ما ذهب إليه أبو عبيدة من جواز زيادة " إذا " ؛ لأنها اسم والاسم لا يكون لغوًا كما قال البغدادي في (خزانة الأدب)[١] ، وأيضًا فإنه من الواضح جدا أن " إذا " في البيت شرطية ، وقد عُلِق بها حصول شيء على حصول شيء آخر ، وحذف الجواب جائز إذا عُلِم أو دل عليه دليل ، و في هذا البيت علة أُخرى لحذف الجواب وهي أن البيت آخر القصيدة ، ومن ثَمَّ جاز حذف الجواب للعلم به وتوخيًا للإيجاز والاختصار[٢] .

=ابن الشجري / ٢ / ١٢٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٧٨ ، التذييل والتكميل : ٧ / ٣٣١ ، لسان العرب : ٣ / ٣٤٢ ، ١٥ / ٤٣١ ، الجنى الداني : ٣٨٠ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، خزانة الأدب : ٧ / ٤٠ .

١ ـ ينظر : خزانة الأدب : ٧ / ٤٢ .

٢ ـ ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ١٢٢ ، الإنصاف : ٢ / ٣٧٨ .

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأصلي وأسلم على خير خلق الله سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها :

ـ " إذا " يجوز أن تعمل الجزم في الشعر لغير ضرورة ، بدليل الجزم بها في النثر بقلة .

ـ الأولى القول بأن " إذا " متى كانت شرطية لا تكون ظرفية .

ـ القول بأن " إذا " الشرطية لا تدل على الظرفية يخلصنا من مسألة الاختلاف في تحديد العامل في " إذا " ، وهي مسألة قد أطال فيها النحاة قولًا وردًا .

ـ الأولى القول بأن العاملَ في " إذا " الشرطية فعلُ الشرطِ ؛ قياسًا على أخواتها من أدوات الشرط .

ـ جواز دخول " إذا " الشرطية على الاسم إن جاء بعده فعلٌ ؛ لأن " إذا " ليست راسخةً في الشرط كأخواتها ، ولها أحكام قد انفردت بها دون باقي أخواتها ؛ ومن أحكامها التي انفردت بها أيضا جواز وقوع الاسم بعدها إذا جاء بعده فعلٌ ، و لا نقول إنه قبيحٌ كما قال سيبويه بل هو جائز واستعمال فصيح ؛ لوروده في أفصح الكلام بالإضافة إلى وروده في الشعر العربي .

ـ إذا كانت الجملةُ الاسمية التي بعد " إذا " الشرطية خاليةً من الفعل فأرى أنه من الشذوذ بمكان ؛ لأن " إذا " شرطية ، وهي تتطلب وجود فعلٍ في الجملة بعدها ، حتى وإن لم يأت الفعل بعدها مباشرة وكان خبرًا عن الاسم الواقع بعدها ، المهم أننا يمكننا أن نفهم من معنى الجملة بعدها معنى الشرط الذي تضمنته " إذا " ، وأمَّا في حال عدم وجود فعلٍ بعد الاسم فمن أين يمكننا استنباط معنى الشرط الذي تضمنته " إذا "؟

ـ يجوز استعمال " إذا " للماضي بمعنى " إذ " ؛ وذلك لكثرة الشواهد القرآنية

والشعرية التي استعملت فيها " إذا " للماضي صراحة ، كما أنَّ القائلين بعدم جواز استعمال" إذا " للماضي بمعنى " إذ " قد لجئوا لتأويل بعض الشواهد ، أو لإخراج بعضها الآخر عن ظاهره الذي تدل عليه ، مع أنَّ دلالة " إذا " فيها على الماضي الصريح ظاهرة واضحة ، وأقصى ما يمكن أن يُقال في هذا الباب : " إذا " تستعمل في الأصل للمستقبل ، ولكن لَمَ لا يجوز استعمالها في الماضي أحيانًا ؛ لما بينها وبين كلمة " إذ " من المشابهة الشديدة ؟

ـ " إذا " قد جاءت شرطية في قوله تعالى(وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)، وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) .

ـ لا يمكننا أن نقول بجواز حذف جواب " إذا " قياسًا على جوازحذف جواب " إنْ " ؛ لأن " إنْ " ليس فيها سوى معنى الشرطية ، وهي أم الباب ، ومن المعروف أنَّ أمهاتِ الأبواب لها خصائص تمتاز بها عن غيرها .

ـ جواز حذف الفاء من جواب " إذا " الشرطية قياسًا على جواز حذفها عند البعض من جواب بعض أدوات الشرط الأُخرى غير " إذا " .

ـ جواز عدم اقتران جواب " إذا " بالفاء في المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء مع أخواتها من أدوات الشرط الأخرى .

ـ " حتى " الداخلة على " إذا " حرف ابتداء داخلة على الجملة الشرطية بأسرها ، ولا عمل لها ، و " إذا " على بابها من كونها شرطية ، وهي في موضع نصب على ما استقر لها ؛ لأنَّ " إذا " التي دخلت عليها " حتى " قد جاء بعدها جوابٌ لها ، ولا شكَ أن مجيء جواب لـ " إذا " يبطل كون " حتى " جارة .

ـ " إذا " لا تخرج عن الظرفية ؛ لأنها ظرفٌ غيرُ متصرفٍ ، و من ثَمَّ فهي لا تفارق الظرفية ، ولو حدث وفارقتها لرأينا شواهد من كلام العرب تدل على ذلك كما هو الحال في غيرها من الظروف المتصرفة .

ـ " إذا " الفجائية حرفٌ من حروف المعاني وليست ظرفًا ؛ لأنها في هذه الحال تدل على مفاجأة فيما بعدها مطلقًا دون اعتبار بزمان أو مكان ، و لا تدل على معنى في نفسها ، وإذا دلت الكلمة على معنى في غيرها فهي حرفٌ ، كما هو معروف في حد الحرف .

ـ " إذا " الفجائية تختص بالدخول على الجملة الاسمية فقط .

وبعد :

فهذا هو جهد المُقل ، و لا أقول إنني وصلت في هذا البحث إلى درجة الكمال ؛ لأن الكمال لله وحده ، ولكني حاولت واجتهدت بقدر استطاعتي ، وأعرف جيدًا أنني قد أكون أخطأت في بعض الآراء التي توصلت إليها أو ملت إلى تأييدها ؛ وعُذري في هذا أنني بشرٌ ، ومن طبيعة البشر الخطأ .

والله أسأل أن يجزيني عن عملي هذا بقدر إصابتي وخطئي .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

ثبت المصادر والمراجع

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ شهاب الدين الشهير بالبناء بتحقيق/ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة : الثالثة : ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ .

ـ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة سنة : ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي بتحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لمحمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، (د. ت) .

ـ الأُزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي بتحقيق / عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة : الثانية : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ .

ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري بتحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي بتحقيق د / أحمد محمد شاكر ، د / عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - مصر ، الطبعة : السابعة : ١٩٩٣ .

ـ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج بتحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة لبنان - بيروت ، (د . ت) .

ـ الأضداد لمحمد بن علي المستنير قطرب بتحقيق د/ حنا حداد ، دار العلوم الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .

ـ الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ، طبعة سنة : ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ إعراب القرآن لأبي جعفرأحمد بن محمد النحاس بتحقيق عبد المنعم خيل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ م .

ـ الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن علي الغرناطي المعروف بابن البَاذِش ، دار الصحابة للتراث ، (د . ت) .

ـ ألفية ابن مالك لمحمد بن عبدالله جمال الدين الطائي الجياني ، طبعة : دار التعاون ، بدون تاريخ .

ـ أمالي ابن الشجري بتحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي بتحقيق / محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨هـ .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام بتحقيق يوسف الشيخ محمد ، طبعة دار الفكر ، (د. ت) .

ـ الإيضاح لأبي علي الفارسي بتحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .

الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن الحاجب بتحقيق الدكتور / موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، (د . ت) .

ـ البحر المحيط في التفسيرلأبي حيان بتحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكرـ بيروت طبعة سنة : ١٤٢٠هـ .

ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م .

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع بتحقيق الدكتور / عياد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري بتحقيق / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، (د . ت) .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد الزبيدي، دار الهداية ،(د. ت) .

ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري بتحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى الحلبي ، (د. ت) .

ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبري بتحقيق د / عبد الرحمن سليمان العثيمين ، دارالغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بالتثليث مِنْ حُرُوفِ القرآن لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي أبو جعفر الأندلسي ، الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الثانية : ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي بتحقيق د / حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م .

ـ التسهيل بشرح ابن مالك بتحقيق د / عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون، الطبعة : الأولى : ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

ـ التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٤٢٠هـ .

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، دار السلام للطباعة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م .

ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري بتحقيق / محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ٢٠٠١ م .

ـ توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز بتحقيق الدكتور / فايز زكي محمد دياب ، دار السلام لطباعة والنشر ، الطبعة الثانية : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م .

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي بتحقيق عبد الحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م .

ـ التوطئة لأبي علي الشلوبيني بتحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع ، طبعة سنة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .

ـ جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني،المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، الطبعة : الثامنة والعشرون : ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣.

ـ الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي بتحقيق / أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش ، دار الكنب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة الثانية : ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

ـ الجامع المسند الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ـ الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ .

ـ الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق د/ فخر الدين قباوة ، الطبعة : الخامسة : ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م .

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل بضبط وتصحيح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ .

ـ الحدود في علم النحو لأحمد بن محمد الأُبَّذي الأندلسي بتحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م .

ـ حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق د / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٩٨٤م .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي بتحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ الخصائص لأبي الفتح ابن جني الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة : الرابعة ، (د . ت) .

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي بتحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق ، (د . ت) .

ـ دراسات لأسلوب القرآن للدكتور / محمد عبد الخالق عِضيمة ، دار الحديث ـ القاهرة ، القسم الأول ، (د . ت) .

ـ ديوان امرئ القيس بشرح عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م .

ـ ديوان أوس بن حجر بتحقيق د / محمد يوسف نجم ، دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الثالثة : ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م .

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، وبتحقيق د / نعمان طه ، دار المعارف ، الطبعة : الثالثة ، (د . ت) .

ـ ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح حمدُو طمَّاس ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥ .

ـ ديوان الفرزدق شرحه وضبطه / علي قاعور ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ ديوان قيس بن الخطيم بتحقيق د/ ناصر الدين الأسد ، دار صادر ـ بيروت ، (د . ت) .

ـ ديوان كعب بن مالك دراسة وتحقيق / سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، الطبعة : الأولى : ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م .

ـ ديوان الكميت بن زيد الأسدي بشرح وتحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ٢٠٠٠م .

ـ رسالة الحدود لعلي بن عيسى الرماني بتحقيق / إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ـ عمان ، (د . ت) .

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي بتحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، (د . ت) .

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي بتحقيق / علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٥هـ .

ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي بتحقيق / عمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني / دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد عبدالله البكري الأندلسي بتحقيق/ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، (د . ت) .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ـ القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ شرح أبيات سيبويه للسيرافي بتحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة - مصر ، طبعة سنة : ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م .

ـ شرح التسهيل لبدر الدين حسن بن علي المرادي : بتحقيق / محمد عبد النبي محمد عبيد ، مكتبة الإيمان ـ المنصورة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م .

ـ شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بتحقيق د / عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

ـ شرح جمل الزجاجي لابن خروف بتحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ .

ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب بشرح وتعليق / أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ـ لبنان ،الطبعة : الأولى : ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بتحقيق / غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م .

ـ شرح الرضي على الكافية بتحقيق الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

ـ شرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق / عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا ، (د . ت) .

ـ شرح شواهد المغني للسيوطي ، لجنة التراث العربي ، (د . ت) .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك بتحقيق / عدنان الدوري ، وزارة الثقافة العراقية ، طبعة سنة ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧م .

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، الطبعة الأولى ، (د . ت) .

ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتحقيق / أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م .

ـ شرح المفصل لابن يعيش ،عالم الكتب ـ بيروت/ مكتبة المتنبي ـ القاهرة ،(د . ت) .

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين بتحقيق د/ تركي بن سمو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م .

ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة ، دار الحديث ـ القاهرة طبعة سنة ١٤٢٣هـ .

ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي بتحقيق الدكتور : الشريف عبد الله الحسيني ، مكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك بتحقيق د / طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة : الثانية : ١٤١٣هـ .

ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء لأحمد بن علي القلقشندي القاهري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، (د . ت) .

ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة : الأولى : ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة : الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ الصناعتين لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري بتحقيق / علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العنصرية - بيروت ، طبعة سنة : ١٤١٩ هـ .

ـ ضرائر الشعر لاين عصفور بتحقيق / السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٩٨٠ م .

ـ علل النحو لابن الوراق بتحقيق / محمود جاسم ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري بتحقيق د مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، (د . ت) .

ـ فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي بتحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م .

ـ في شرح أشعار الهُذليين لأبي سعيد الحسن السُكري بتحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، (د . ت) .

ـ الكافية بشرح الرضي لابن الحاجب بتحقيق الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

ـ الكتاب لسيبويه بتحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة الطبعة : الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله ، دار الكتاب العربي - بيروت ـ الطبعة الثالثة : ١٤٠٧ هـ .

ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي بتحقيق عدنان درويش ـ محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، (د . ت) .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري بتحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م ـ دار الفكر ـ دمشق .

ـ لسان العرب لابن منظور الإفريقي ، **دار** صادر ـ بيروت الطبعة : الثالثة ١٤١٤هـ .

ـ اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ بتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

ـ اللمع في العربية لابن جني بتحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـ الكويت ، (د . ت) .

ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري بتحقيق / محمد فواد ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، طبعة سنة : ١٣٨١ هـ .

ـ مجالس ثعلب بشرح وتحقيق د / محد عبد السلام هارون ، دار المعارف ـ مصر، (د . ت) .

ـ مجمل اللغة لابن فارس بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية بتحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ .

ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني بتحقيق د/ حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة : الأولى : ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠ م .

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ،مكتبة المتنبي ـ القاهرة ، (د . ت) .

ـ المخصص لابن سِيده بتحقيق / خليل إبراهيم جفال ' دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م .

ـ المسائل الخلافية في النحو للعكبري بتحقيق د/ عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة : الثانية : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م .

ـ المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي بتحقيق / حسن محمود هنداوي ، كنوز إشبيليا للنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤ م .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد بشرح ابن عقيل بتحقيق د / محمد كامل بركات ، دار الفكر ـ دمشق ، طبعة سنة : ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

ـ مسند الإمام أحمد بتحقيق / شعيب الأرنؤوط ، / عادل مرشد ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١ م .

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري بتحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، (د . ت) .

ـ مُشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب الأندلسي القرطبي بتحقيق د / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية : ١٤٠٥ .

ـ مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي الموزعي المعروف بابن نور الدين ، ضبطه د/ يحيي مراد ، (د . ت) ، (د . ط) .

ـ المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي بتحقيق د / نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ـ بغداد ، طبعة سنة : ١٩٧٧ م .

ـ معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي بتحقيق / عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٠ هـ .

ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج بتحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، طبعة سنة : ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م .

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود العيني بتحقيق د / على محمد فاخر ، د / أحمد محمد السوداني ، د/ عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى : ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م .

ـ مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني الرازي بتحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

ـ المقتضب لأبي العباس المبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت ، (د . ت) .

ـ نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبد الوهاب شهاب النويري ، دار الوثائق والكتب القومية ـ القاهرة ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٣ هـ .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي بتحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية - مصر ، (د . ت) .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٩٢
الدراسة التمهيدية	٣٩٤
المبحث الأول : استعمال " إذا " ظرفًا للزمان المستقبل .	٤٠١
المبحث الثاني : استعمال " إذا " ظرفًا للزمان الماضي .	٤٢٩
المبحث الثالث : استعمال " إذا " ظرفًا محضًا .	٤٣٩
المبحث الرابع : استعمال " إذا " للحال .	٤٥٢
المبحث الخامس : خروج " إذا " عن الظرفية .	٤٥٩
المبحث السادس : استعمال " إذا " للمفاجأة .	٤٧٤
المبحث السابع : استعمال " إذا " زائدة .	٤٩٧
الخاتمة.....	٥٠١
ثبت المصادر والمراجع	٥٠٤
فهرس الموضوعات	٥١٥